

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين في المجتمع الأردني

إعداد الطالبة
سناء شفيق العوران

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزاعلة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراة
فـي علم الاجتماع تخصص علم الجريمـــــة

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى الأمل المشرق الذي اقتبست منه يوماً بعد يوم الصبر والجد والمثابرة.. إلى من كلت أناملهما ليقدما لي لحظة سعادة.. إلى من علماني التحدي والصمود والدروس الأولى لتخطي الصعاب والوصول إلى مراكز الفخر والتميز.. أهدي لكما جهدي الشائك بالألم والتعب.. إلى والدي، فبكم كنت وبكم أصبحت وبكم سأظل، وفي طول عمركم سأستمر حتى تقر عيونكم الحانية بنجاحي.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي، أخوي سفيان ومحمد، وأخواتي، حفظهم ا جميعاً.

سناء شفيق العوران

الشكر والتقدير

قال تعالى "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" (النمل: 19)

فمن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء المعروف الشكر..انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي ومشرفي، الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزاعلة الذي أثرى بحثي بملاحظاته وآرائه، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

سناء شفيق العوران

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

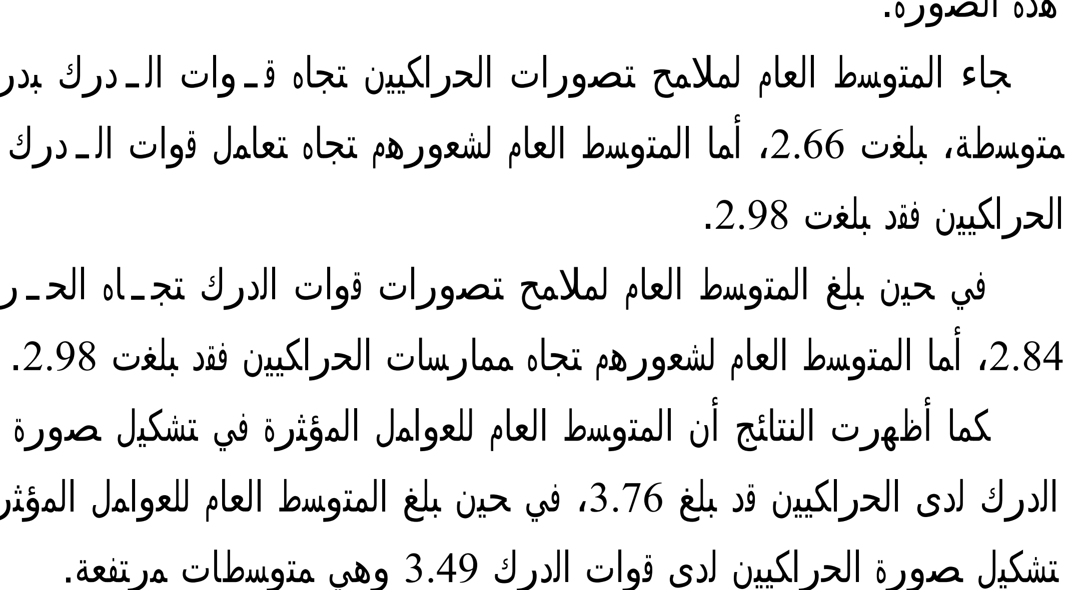
الملخص

الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين في المجتمع الأردني

سناء شفيق العوران

جامعة مؤتة، 2014

تناولت الدراسة الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين في المجتمع الأردني، وقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال عدة نقاط تتمثل في تحديد ملامح الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين والعوامل المؤثرة في تشكيل هذه الصورة.



جاء المتوسط العام لملامح تصورات الحراكيين تجاه قوات الدرك بدرجة متوسطة، بلغت 2.66، أما المتوسط العام لشعورهم تجاه تعامل قوات الدرك مع الحراكيين فقد بلغت 2.98.

في حين بلغ المتوسط العام لملامح تصورات قوات الدرك تجاه الحراكيين 2.84، أما المتوسط العام لشعورهم تجاه ممارسات الحراكيين فقد بلغت 2.98.

كما أظهرت النتائج أن المتوسط العام للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة قوات الدرك لدى الحراكيين قد بلغ 3.76، في حين بلغ المتوسط العام للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة الحراكيين لدى قوات الدرك 3.49 وهي متوسطات مرتفعة.

Abstract

Reciprocal Image between Gendarmerie and the Members of the Popular Movement in Jordan Society

Sana'a Shafiq Al-Oran

Mu'tah University, 2014

This study investigates the reciprocal image between gendarmerie and the members of the popular movement in Jordan society. It addresses this issue through many points that determine the features of the reciprocal image between gendarmerie and the members of the popular movement and the influencing factors that form this image.

The overall average of features regarding the popular movement members' perceptions towards gendarmerie is moderate; it is 2.66. While the overall average of their feeling toward the gendarmes dealing with them is 2.98.

The overall average of features regarding gendarmerie's perceptions toward the people of the popular movement is 2.84; while the overall average of their feeling toward the popular movement members' activities is 2.98.

The results also show that the overall average of the factors influencing the formation of the image of the gendarmerie to the popular movement members has reached 3.76. And the overall average of the factors influencing the formation of the image of the popular movement members to the gendarmerie has reached 3.49, and these are high averages.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

كان الأمن ولا زال هاجس الأفراد والجماعات ومطلبها الأساسي الذي لا بد من المحافظة عليه. وقد أتت مسؤولية حفظ الأمن وتحقيقه في كافة المجتمعات الإنسانية على اختلاف تكويناتها وممارساتها لتحقيق الأمن بكافة صوره. والمؤسسة الأمنية هي المكان الرئيس الذي يقوم على حماية المجتمع وحفظ أمنه واستقراره.

اتسمت الصورة بين المؤسسة الأمنية والمواطن على مر التاريخ بقدر كبير من الحساسية؛ نظراً لما تُمثله هذه المؤسسة من تعبير صارخ عن السلطة التي تمسك بزمام الأمور في الدولة وما تملكه من أدوات للردع والعقاب وتتوقف هذه الصورة إلى حد كبير على مدى ما يتمتع به المجتمع من استقرار وتوازن في الحقوق والواجبات وما يتميز به من احترام القانون والعدالة والحفاظ على مبادىء الديمقراطية والمساواة.

وفي ظل التحولات التي شهدها العالم العربي والأردن كجزء منه، فقد خرج الشباب الأردني باسم الحراك للشارع مطالباً بالإصلاح وتحقيق العدل والمساواة والقضاء على الفساد، وإيجاد حلولاً لمشاكل الفقر والبطالة التي يعاني منها الشباب ترافقه في مسيراته السلمية قوات الدرك لحفظ الأمن والمحافظة على سلمية المسيرات.

إن أداء قوات الدرك لمهامها وأعمالها خلال المسيرات والاعتصامات ليس بمنأى عن المجتمع فقد أوجدت هذه القوات من أجل حماية أمنه واستقراره، ومهما يكن تصور المجتمع إيجابياً أو سلبياً نحو قوات الدرك؛ فعلاقته به أمر لا بد منه وحتماً يجب تحسين صورته وتطويرها من أجل مصلحة الطرفين، فالعالم يتغير والنظام العام لقوات الدرك يحتاج إلى تغيير وتطوير لمواجهة تحديات العصر الحديث وتوسيع توقعات رجل الدرك تجاه حق الآخرين في ممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي لتقديم الدعم الذي يتسم بكفاءة وفعالية المؤسسة الأمنية.

لقد تغير عالم الاحتجاجات والتعبير عن الرأي في عصر الاتصالات لذلك أصبح على المؤسسة الأمنية بكافة أجهزتها ومنها قوات الدرك أن تتكيف مع متطلبات العصر الحديث، حيث لم يعد القمع الذي كان يمارس ضد الشعوب في السابق يجدي ولم يعد الوسيلة المثلى لمواجهة الاحتجاجات والحركات المجتمعية التي أصبحت علنية في الشوارع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي متوحدة في أهدافها رغم اختلاف أيديولوجيتها.

يتطلب الأمن الوطني في عصر العولمة مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع، تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء العملاء (المجتمع بأسره)، مؤسسات ذات سرعة عالية في نشر المعلومات وإعلام الجمهور. مؤسسات قادرة على إعادة تصميم ذاتها (الهندرة reengineering) والاستفادة من التطعيم الاجتماعي، والثقافة الأمنية، في إعادة بناء نظم المجتمع، وتحصينها لمواجهة المستجدات السريعة والسريعة التغير. ففي السابق كانت السرية المطلقة هي سمة العمل الأمني، ومع توافر وسائل الاتصالات ونشر المعلومات، فلم يعد هناك استبداد معلوماتي بيد قلة من القادة (البداينة، 2011، ص8).

ويبدو منطقياً التأكيد على أهمية أمن واستقرار المجتمع، وفي ذات الوقت التأكيد على أهمية وحق الأفراد في التعبير عن آرائهم، فهذا حق كفله الدستور لهم، والمؤسسة الأمنية ينبغي أن تراعي هذا وتحافظ عليه في ذات الوقت، إلا أن الأمر الذي يحظى بنفس الأهمية هو ضرورة التعبير المتحضر عن الرأي بالوسائل التي كفلها القانون والدستور، فاستخدام العنف من جانب الجماهير، أو من جانب المحتجين هو أمر من شأنه أن يضر بالمصالح الاقتصادية والسياسية للبلاد، ومن المؤكد أن الخسائر البشرية والمادية التي تحدث نتيجة اللجوء إلى العنف والعنف المضاد من جانب أجهزة الأمن والجمهور، هو أمر يصب في غير الصالح العام للمجتمع، ومن ثم يقتضي ذلك ضرورة توخي الحكمة في معالجة هذه الأمور(نصير، 2004، ص68).

إن الصورة المتبادلة بين كل من قوات الدرك والحراكيين لا بد من أن يكون لها أثراً في ردود الفعل بين الطرفين حيث تلعب توقعات كل منهما تجاه الآخر دوراً

في ردة الفعل التي لا بد أن تقوم على فهم كل طرف لدور الطرف الآخر، والثقة المتبادلة بين كلا الطرفين، فمما لا شك فيه أن تعزيز الثقة بين قوات الدرك والحراكيين من الأهمية بمكان لتحقيق أهداف الإصلاح الذي يسعى الجميع لها من أجل التقدم والنهوض بالوطن والمواطن.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد موضوع الصورة التبادلية من المواضيع الأساسية التي لا بد من إيلائها اهتماماً واضحاً خاصة مع تنامي إدراك الأثر الواضح الذي تلعبه الصورة التبادلية من دعم للفرد للقيام بأداء وظائفه بشكل إيجابي.

يقول ولترليبمان (الإنسان بالتدريج يصنع لنفسه أو داخل ذهنه صوراً يمكن الاعتماد عليها عن العالم الذي لا نستطيع الوصول إليه) وهذا يعني بأن الصورة سواء أكانت سلبية أم إيجابية فهي لا تحدث هباءاً بل لأهداف قصدية، ونحن هنا لا نحاول إيجاد الحقيقة بل نؤكد على ضرورة الإيمان باختلاف الأيديولوجيات وإلا لما تعددت الأفكار وانقسم الرأي العام إلى مؤيد ومعارض، الأمر الذي يستحق القول إن الصورة أصبحت نظرية أو علماً قائماً بذاته لأنها تدرس ما هو موجود وليس ما هو مفروض (الصفار، 2004، ص117).

يؤكد الباحثين العرب الذين درسو علاقة المؤسسة الأمنية بالمجتمع في البلدان العربية وجود صورة ذهنية سلبية متبادلة. بمعنى أن الجمهور يحمل صورة ذهنية سلبية عن المؤسسة الأمنية، والمؤسسة الأمنية تحمل صورة ذهنية سلبية عن الجمهور. في حين أن بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا على سبيل المثال، نجد أن الجمهور يحمل صورة إيجابية عن المؤسسة الأمنية في حين أن المؤسسة الأمنية لديها صورة سلبية عن الجمهور (مونجارديت، 2000، المشار إليه في خضور، 2006، ص20).

تنطلق الدراسة من فهم طبيعة الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين كل منهما تجاه الآخر، فقد جاءت المسيرات المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد ومعها الكثير من التحديات لقوات الدرك وآلية التعامل معها، حيث تجاوز التعبير

عن الرأي مجرد الخروج للشارع في مسيرات سلمية إلى استخدام التكنولوجيا سواء من خلال الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي، وقد شهدت المرحلة انتكاساً في العلاقة بين رجل الأمن والمواطن بشكل عام نتيجة استخدام العنف المتبادل.

من هذا المنطلق، ونتيجة لما تمثله هذه الصورة من أهمية تؤثر في أمن المجتمع واستقراره، وقيمه الإنسانية تأتي هذه الدراسة لمعرفة طبيعة الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين.

وتتمثل المشكلة الأساسية للدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما تصورات الحراكيين تجاه قوات الدرك؟
2- ما تصورات قوات الدرك تجاه الحراكيين؟
3- ما العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبالية بين قوات الدرك والحراكيين؟

3.1 أهمية الدراسة

يشكّل البحث في الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين حقلاً معرفياً مميزاً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذلك جاءت دراسة طبيعة الصورة التبادلية والعوامل المؤثرة في تشكيلها وتكوينها - سيما أنه لا يوجد دراسات تناولت هذا الموضوع على الرغم من اهميته-، وبناءاً على ذلك تبرز اهمية هذه الدراسة التي يمكن ان تكون نقطة انطلاق في مجال البحث في الصورة التبادلية من خلال:

1- التعرف على ملامح الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين.
2- دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين.
3- الإسهام في زيادة الوعي بأهمية زيادة الثقة وتحسين الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين.
4- لا يوجد دراسات بحثت في الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين لذلك ستسهم هذه الدراسة في الإضافة لهذا الموضوع.
5- دراسة إمكانية تنمية العلاقة الإيجابية بين الدرك والحراكيين.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الصورة التبادلية المدركة بين قوات الدرك والحراكيين واستكشافها من خلال ما يلي:

1- التعرف على ملامح الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين.

2- التعرف على العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين.

3- التعرف على واقع تعامل قوات الدرك مع الحراكيين.

5.1 مفاهيم الدراسة

الصورة: يقصد بالصورة الانطباعات التي يكونها الفرد عن شخص أو أشخاص آخرين، أوعن مجموعة أو مجموعات أخرى، وما يصدر عنها من سلوك، ولمحتوى هذه الانطباعات أو الصور أثر عميق في تفاعلات الفرد مع الآخرين (الخزاعلة، 1998، ص 47).

وهي محصلة عدة تجارب حسية، تترسب في وجدان الجماهير تجاه أي كيان له اتصال بهذه الجماهير سواء كان فرداً أو منظمة وخلال فترة زمنية طويلة، وهي تعبير عن الواقع سواء كان صحيحاً أو غير صحيح، وتظهر كلما استدعاها مثير ما يرتبط بهذه التجارب (الدسوقي، 2005، ص 5-7).

كما تدل الصورة على قدرة الفرد على استحضار المظاهر المشخصة لشيء أو حادث ما أو على التأمل في معطيات تمكنه من التنبؤ بالتحولات التي ستلحق بذلك الشيء أو الحادث، ويمثل محتوى الصورة المرتبطة بنشاط أو أي مادة ضرورية يعتمد عليها الفرد لإنجاز أعماله وممارساته اليومية؛ تلك الممارسات التي تفرض عليه استحضار الصور باستمرار لتحديد اتجاهه وحل مشاكله واتخاذ قراراته (أفرفار، 1997، ص 44).

يتأثر تكوين الصورة بعدة عوامل مختلفة تعتمد على خبرات الفرد السابقة عن الموضوع أو الموقف، فتعمل هذه الخبرات على تكوين تصور سلبي أو إيجابي

لدى الفرد نحو الموضوع أو الموقف بحسب ما تشكله من قيمة إيجابيـة أو سـلبية بالنسبة له.

وسواء كانت تصوراتنا سليمة أو خاطئة، فإنها تُشكل المـصادر لتوجهاتنـا، وسلوكياتنا، وفي نهاية المطاف لعلاقاتنا مع الآخرين (كوفي، 2004، ص38-41).

تشتمل الصورة على ثلاث مكونات رئيسة (حسين، 2012، ص47-48):

المكون المعرفي: ويقصد بهذا المكون المعلومات التي يدرك مـن خلالهـا الفـرد موضوعاً أو قضية أو شخصاً ما، وتُعتبر هذه المعلومات هي الأساس الذي تبنى عليه الصورة التي يكونها الفرد عن الآخرين وعـن الموضـوعات والقـضايا المختلفة، وبناء على دقة المعلومات والمعارف التي نحصل عليها عن الآخرين تكون دقة الصورة التي نكونها عنهم. ووفقاً للبعد المعرفي فإن الأخطـاء فـي الصورة المتكونة لدى الأفراد هي أخطاء ناتجة أساساً عن المعلومات والمعارف الخاطئة التي حصل عليها هؤلاء الأفراد.

البعد الوجداني: ويقصد به الميل بالإيجاب أو السلب تجاه موضـوع أو قـضية أو شخص أو شعب أو دولة ما في إطار مجموعة من الصور التي يكونها الأفراد، ويتشكل الجانب الوجداني مع الجانب المعرفي، ومع مـرور الوقـت تتلاشـى المعلومات والمعارف التي كونها الأفراد وتبقى الجوانب الوجدانية التـي تمثـل اتجاهات الأفراد نحو الأشخاص والقضايا والموضوعات المختلفة، ويتدرج البعد الوجداني بين الإيجابية والسلبية، ويؤثر على ذلك مجموعة من العوامل أهمهـا حدود توافر مصادر المعرفة، كما يؤثر في بناء البعـد الوجـداني خـصائص الشعوب من حيث اللون والجنس واللغة، فاختلاف هذه الخصائص من الأمـور التي تُسهم في بناء الاتجاهات السلبية، والتجانس في هذه الخصائص يسهم فـي بناء الاتجاهات الإيجابية.

البعد السلوكي: يعكس سلوك الفرد طبيعة الصورة المشكّلة لديه في مختلف شـؤون الحياة، حيث ترجع أهمية الصورة في أحد أبعادها إلى أنها تمكـن مـن التنبـؤ بسلوك الأفراد، فسلوكيات الأفراد يفترض منطقياً أنها تعكـس اتجاهـاتهم فـي الحياة.

أما أهم السمات والخصائص المختلفة التي تتسم بها الصورة، فهي(الدسـوقي، 2005، ص 7-9):

1 - عدم الدقة، ذهب كثير من الباحثين إلى أن الصورة لا تتسم بالدقة، ولعل مرجع ذلك أساساً هو أن الصورة لا تعبر بالضرورة عن الواقع الكلي، ولكنها تعبر في معظم الأحيان عن جزئية من الواقع الكلي، سيما أن الأفراد عادة يلجأون إلـى تكوين فكرة شاملة عن الآخرين من خلال معلومات قليلة يحصلون عليها لعـدم القدرة على جمع المعلومات الكاملة.

2 – الثبات والمقاومة للتغيير، فالصورة الذهنية تميل إلى الثبات ومقاومة التغييـر، وتتعدد العوامل التي تحدد وتؤثر في كمية وكيفية التغيير المحتمل في الصورة، وبعض هذه المتغيرات يتعلق بالصورة ذاتها، وبعضها الآخر يتعلـق بالرسـائل الواردة من خلالها.

3 – التعميم وتجاهل الفروق الفردية، تقوم الصورة على التعميم المبالغ فيه، ونظراً لذلك فالأفراد يفترضون بطريقة آلية أن كل فرد من أفراد الجماعـة موضـوع الصورة تنطبق عليه صورة الجماعة ككل على الرغم مـن وجـود اختلافـات وفروق فردية.

4 – التنبؤ بالمستقبل، تسهم الصورة في التنبؤ بالـسلوك والتـصرفات المـستقبلية للجمهور تجاه المواقف والقضايا والأزمات المختلفة، فالصورة المنطبعـة لـدى الأفراد باعتبارها انطباعات واتجاهات لدى الأفراد حول الموضوعات والقضايا والأشخاص يمكن أن تنبئ بالسلوكيات التي قد تصدر عن الجماهير مستقبلاً.

5 - تؤدى إلى الإدراك المتحيز، تؤدى الصور إلى تكوين إدراكات متحيـزة لـدى الأفراد، فالصور تبنى أساساً على درجة من درجات التعصب، لذا فإنها تـؤدى إلى إصدار أحكام متعصبة ومتحيزة، فمن خلال الصور يرى الأفراد جوانب من الحقيقة، ويهملون جوانب أخرى لأنها لا تتمشى مع معتقداتهم، ولا تتـسق مـع إتجاهاتهم.

والصورة الذهنية في قطاع الأمن تعني مجموعة التصورات والانطباعات التي تكونت لدى الجمهور بفئاته المختلفة عن المؤسسات الأمنية ورجال الأمـن نتيجـة

الممارسات التي تتبعها تلك المؤسسات عند الاتصال بالجمهور والتعامل معه (شومان، 2006، ص11).

الدرك: رغم أن تسمية الدرك اقترنت بالدولة العثمانية، إلا أن الإمبراطورية العثمانية أدخلت هذا الجهاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت ضغط الدول الأوروبية ضمن إصلاحات فرضتها أوروبا على العثمانيين، ففي إطار تلك التغيرات اعتمدت الدولة العثمانية نظام الدرك الفرنسي أو الجندرمة (Gendarmerie) وتزامن ذلك مع تغيير تسمية الجيش الانكشاري العثماني أو الجيش المقاتل إلى النظام الجديد واقترنت تلك التسمية بأفراد الأمن المنتشرين في الريف (المديرية العامة لقوات الدرك).

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون قوات الدرك رقم (34) بتاريخ 2008/7/10 والمتضمن الموافقة على تشكيل قوات الدرك وتمتعها بشخصية اعتبارية تتبع لوزارة الداخلية وبتاريخ 2009/1/1 اكتسبت المديرية العامة لقوات الدرك الاستقلال المالي والإداري عن مديرية الأمن العام، كمؤسسة أمنية عصرية تتمثل رؤيتها نحو مؤسسة أمنية قادرة على المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي، وتتمثل رسالة قوات الدرك في السعي للاضطلاع بدور أساسي في المحافظة على الأمن والنظام وتأتي قيم المديرية العامة لقوات الدرك بأنها قيم مؤسسية مشتركة، مثالية من حيث المبدأ، واقعية من حيث التطبيق، تتمثل في احترام حقوق الإنسان، النزاهة والشفافية، الاحترافية والتخصص، التدريب والتغيير والتطوير نحو الأفضل، العمل بروح الفريق الواحد، العمل بالمشاركة مع الجهات الأخرى، والحزم في التعامل مع الأزمات (المديرية العامة لقوات الدرك).

الحراكيين: مجموعة غير رسمية من الأفراد تشكلت على أساس جغرافي أو اجتماعي أو قرابي، خضعت هذه المجموعة لخبرة تاريخية مشتركة ساهمت في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم السياسية، تهدف إلى تحقيق مطالب مشتركة تخص الشأن العام وتستخدم وسائل الضغط والاحتجاج وغيرها من الأساليب التي تترجم حضورها في المشهد السياسي (بني سلامة، 2013، ص 33).

يشكل الحراك الشعبي الأردني أحد مظاهر التغيرات العميقة التي شهدها الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية، والتي اصطُلح على تسميتها بالربيع العربي. وقد بدأ الحراك الشعبي الأردني قبل أن تلمع بيارق الثورات الشعبية العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، ويتنبه المواطن العربي إلى حقه المشروع في الحياة الحرة الكريمة، وتُثمر ثورته عن انتهاء حكم الطغاة في أكثر من بلد عربي. فقد شهد الأردن حراكاً شعبياً مطلبياً منذ عام 2010 تمثل باعتصامات واحتجاجات عمال المياومة في وزارة الزراعة وميناء العقبة وغيرها، إضافة إلى حراكات سياسية أخرى مثل المعلمين والمتقاعدين العسكريين (بني سلامة، 2013، ص 13).

انطلق الحراك الشبابي الأردني في اواخر عام 2010 رافضاً لكافة الأساليب والأدوات التقليدية التي اتبعتها القوى السياسية في البلاد في سعيها للإصلاح وتعميق التجربة الديمقراطية، والتي ركزت على أنشطة ثقافية وفكرية مثل عقد الندوات واللقاءات وتوقيع المذكرات والعرائض الشعبية وإصدار البيانات السياسية، ونقطة التحول الرئيسة التي جاء بها الحراك الشبابي في الأردن هي النزول إلى الشارع وتنظيم المسيرات والاعتصامات، واستخدام الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تنظيم المسيرات والاحتجاجات وتغطية كافة أنشطة وفعاليات الحراك (بني سلامة، 2013، ص 13).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

إن الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين شأنها شأن العمليات التفاعلية التي تحدث بين الناس تلعب دوراً بارزاً في تحديد نوع وشكل العلاقة التي تسود بين الطرفين فتأخذ الصورة أحياناً شكلاً إيجابياً وقد تأخذ شكلاً سلبياً، ويتوقف الحكم عليها في ضوء النتائج المترتبة على الدراسة وهذه النتائج غالباً ما تكون نسبية بسبب العوامل المختلفة التي ساهمت في تشكيلها لدى كل من قوات الدرك والحراكيين.

1.1.2 الاحتجاجات يقرها القانون

شهدت المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 ما لم تشهده طيلة عقود طويلة. فبعد أن ظل الوطن العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة، مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، بدأ الوطن العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية، بدأت في تونس ومصر، ثم في ليبيا، الأردن، والبحرين، واليمن وعمان.. وأياً كانت أسماء ساحات الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، ساحة التغيير..)، فالهدف ظل واحداً وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء أكان كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئياً عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية (شكر، 2011، ص 1).

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد. وقد تركزت هذه المطالب على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية (شكر، 2011، ص 1).

لعل من أبرز سمات المجتمعات الشمولية والاستبدادية غير الديمقراطية انتشار انتهاكات أجهزة الأمن لحقوق الإنسان، وغالباً ما يشاع في هذه المجتمعات أن احترام حقوق الإنسان يتعارض مع الإنفاذ الفعال للقوانين وأنه من أجل إنفاذ القوانين لا بد من الخروج على بعضها، فإنفاذ القوانين بالنسبة لأجهزة الأمن التي تفكر بهذه الطريقة ما هو إلا حرباً على المتعدين على الأمن، وما حقوق الإنسان إلا عراقيل يلقيها أمامهم المحامون والمنظمات غير الحكومية العاملة في حقوق الإنسان. لقد سقطت هذه الادعاءات والمزاعم تحت أقدام المتظاهرين والمحتجين في بلدان الربيع العربي وثبت أنها ليست سوى خرافات كانت وما زالت تعشش في عقول أجهزة إنفاذ القانون (خليل، 2012، ص1).

ففي ظل النظام العالمي الجديد الأحادي القطب تتنامى المطالبات بترسيخ مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومع التبدل الكبير الذي طرأ على مبدأ السيادة الوطنية بمفهومه الكلاسيكي، اتسعت دائرة الاهتمام الدولي بالمسائل التي كان ينظر إليها في الماضي باعتبارها ضمن الاختصاص الداخلي للدولة، وبالتالي أصبحنا نسمع كثيراً عن الحماية الدولية لحقوق الإنسان أو التدخل الدولي لأغراض إنسانية خصوصاً في حالة تعرض الشرطة لأصحاب الفكر والمعارضين السياسيين وأصحاب الثقافات الفرعية. كما أن الدخول إلى عصر انتقال الأخبار والمعلومات بلا حدود يدعم الدعوة إلى الشفافية والذي أدى إلى أن يكون العمل الشرطي محلاً للتقييم الداخلي والخارجي لتزداد الضغوط نحو احترام كرامة الإنسان وآدميته، حيث تعني الشفافية ضرورة قيام الدولة من خلال مؤسساتها بإعلام المواطنين بالسياسات العامة وبكيفية إدارة مصالحهم والقائمين عليها، والبعد عن تطبيق السياسات غير المعلنة (داود، 2004).

يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في حرية التجمع والجمعيات السلمية. وتنص المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية" (الأمم المتحدة، 1948). وتضمن المادة 21 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في التجمع السلمي وتحمي المادة 22 حرية تكوين الجمعيات (الأمم المتحدة، 1966).

وتعلن المادة 11 (1) من الاتفاقية الأوروبية أن " لكل شخص الحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين..." (مجلس أوروبا، 1950). كما تضمن المادتان 15و 16 من الاتفاقية الأمريكية الحق في التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات (منظمة الدول الأمريكية، 1969).

لقد سمح الدستور الأردني في أوائل عام 1952 الحق في التجمع السياسي، ثم توقف العمل بهذا الدستور في عام 1957 حتى عام 1989. وحتى خلال تلك الفترة (32 عاماً) وقعت احتجاجات إلا أن الحكومة كانت تتخذ ضدها بعض الإجراءات الصارمة.

وفي عام 1989، بدأت الأحزاب السياسية المتعددة في الظهور، واتسع النشاط، والنقاش العام، وظهرت الصحافة الحرة. ووضع الدستور الجديد – نسخة معدلة من الدستور القديم- الذي سمح مرة أخرى بالتجمعات العامة.

في عام 2003 وقع البرلمان الأردني على حوالي 250 قانوناً مؤقتاً صممت لمعالجة القضايا الأمنية، لكنها توسعت لتشمل العديد من القضايا منها الحد من التجمعات العامة، فقد وقع البرلمان على قانون يفرض على المواطنين الحصول على إذن من الحكومة للتجمع في الأماكن العامة (Schwler, 2012).

جاء في التعديلات التي تمت على قانون الاجتماعات العامة الأردني رقم (7) لعام 2004 التي جاءت نتيجة للضغوطات الشعبية المتكررة مطالبة بالإصلاح السياسي وإطلاق الحقوق والحريات العامة في الأردن: يعد الاجتماع العام من أحد أهم الحقوق الفردية بشكل عام، والحقوق السياسية التي كرستها المواثيق الدولية بشكل خاص. كما يعتبر الحق في الاجتماع من أهم وسائل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، بل وأكثر من ذلك، فهو يمثل المحرك الأساسي لإعطاء الشعب الحق في التعبير عن رأيه في السياسة العامة للدولة وذلك بهدف توجيهها لما فيه تحقيق مصالح الشعب وتطلعاته. كما يستمد الحق في الاجتماع العام أهميته القصوى من التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة العربية والمتمثلة في تزايد المطالب بالإصلاحات السياسية وتكريس الحقوق والحريات العامة ومحاربة الفساد والشللية في أنظمة الحكم العربية. فأول الحقوق التي يجب على الحكومات العربية ضمانها

لشعوبها المتظاهرة الحق في عقد الاجتماعات العامة للتباحث حول الأمور المتعلقـة بالسياسة العامة للدولة وإبداء الرأي الخاص حولها وإيصاله إلى أصحاب القرار وإلا فإن تلك التظاهرات والاحتجاجات سوف تاخذ منحـى العنـف والتـصادمات مـع الأجهزة الأمنية (نصراوين، 2011).

لقد تجاوبت الحكومة الأردنية مع الضغوطات الشعبية من خلال سلـسلة مـن الإصلاحات السياسية كان اهمها إصدار قانون معدل لقـانون الاجتماعـات العامـة الأردني للعام 2011 ليقر مع القانون الأصلي رقم (7) للعام 2004 باعتباره قانونـاً واحداً وذلك بهدف تعزيز مفهوم الحق في الاجتماع العام باعتباره حقـاً دسـتورياً قررته المادة (16) من الدستور الأردني والتي تعترف للأردنيين بحـق الاجتمـاع ضمن حدود القانون (نصراوين، 2011).

بالرغم من إقرار القوانين والمواثيق الدولية والمحلية للاحتجاجـات وحريـة التعبير عن الرأي، إلا أن جميع حلقات الاحتجاج لها دلالات سياسـية، سـيما فـي البلدان الاستبدادية وشبه الاستبدادية حيث يتم التحكم في الاحتجاجات حتى لـو لـم تحظر بشكل صارم صريح (Ottaway,& Hamzawy, 2011, p7).

ففيما تمنح جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية للأفراد الحق فـي التجمع السلمي، فهي تسمح للدول بفرض قيود معينة مسموح بها على تلك الحقوق.

ويجد القائمون على حفظ حكم القانون أنفسهم في صراع بين حماية الحقـوق الإنسانية للمواطنين مهما كان الثمن وتحت كل الظروف وبين حفظ النظام والأمـن في كل الأوقات والظروف إلا أن حفظ النظام بدون تمييز ووعي قـد يـؤدي إلـى الاستبداد كما أن حماية حقوق الإنسان في كل المواقف قد تـؤدي إلـى الفوضـى وينبغي على المجتمع المستقر أن يؤسس توازناً بين هذين النقيضين. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو أن يحدد القانون القيم التي يراها جديرة بحماية دقيقة ثـم عليـه أن يخرج التعليمات الواضحة للشرطة برقابة ملائمة على أي سلوك تمارسـه. ومـن الواضح أن هذا التوازن لن يستمر بل ستمر أوقات يحدث فيها نقص في اتجـاه أو آخر. وفي أحيان كثيرة يكون رجل الأمن كبش الفداء الذي يحتاج التضحية به حتى يمكن التعامل مع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن الواضـح

أن على المؤسسة الأمنية أن تسيطر على الشعب في تفاعلاته العامة كحل أخير للحفاظ على النظام العام. ومع ضرورة استمرار محاسبة السلطة التشريعية لرجل الأمن فإن كثيراً من المشتغلين بالمؤسسة الأمنية يشعرون بأهمية امتلاكهم لقدر محدود من الحرية للعمل وفقاً لتقديرهم بعدالة وإنصاف وبدون تدخل سياسي أو خارجي آخر غير ملائم (أبو شامة، 1993، ص35-36).

2.1.2 الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني

يقول أرسطو في كتابه "السياسات" أن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة، عندما لا يتلاءم نصيب الحكّام أو الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه.

مصطلح "الحركة الاجتماعية ملتبس"، وهو يمكن أن يشمل الجمعيات والحركات السياسية، لكنه يتجاوزها ليضم أيضاً الظواهر الاجتماعية التي تنشأ دون تخطيط مسبق، وبعيداً عن الأحزاب والمنظمات غير الحكومية. فالحركة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من تعبيرات المجتمع المدني الذي لا يختزل فقط في المنظمات غير الحكومية. كما أن الحركات الاجتماعية لا تخضع بالضرورة إلى ضوابط التقنين والهيكلة التنظيمية التقليدية، ولا يشترط فيها أن تكون لها قيادة أو زعامة، وهي ليست مقيدة حتماً بخطة محكمة لها مراحل وأهداف فرعية، كما أنها يمكن أن تولد بشكل عفوي، وأن تختف آلياً لأسباب ذاتية أو غير ذاتية أو غير إرادية. كما قد تكون الحركات الاجتماعية سلمية وهادئة ومتسامحة، وأيضاً يمكن أن تتخذ طابعاً عنيفاً وراديكالياً ومهدداً لأمن المجتمع وقيمه السائدة (الجورشي، 2012، ص 58).

ويشير المعنى العام لمفهوم "حركة اجتماعية" إلى سلسلة الأفعال والجهود، التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين، أو مجموعة أهداف مشتركة. ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير موقف اجتماعي قائم. وتحدث الحركات الاجتماعية، عادةً، نتيجة عدم الرضا الصارخ عن الأوضاع الراهنة، بهدف إحداث تغيير عميق داخل البناء الاجتماعي. وتستند الحركة في التزامها التغيير إلى الإرادة الواعية للأعضاء الذين يلتحقون بها، فعنصر الإرادة هو الذي

يمنح المعتقدات التي يؤمن بها أعضاء الحركة، فعاليتها الاجتماعية (موسوعة مقاتل من الصحراء).

بدأ استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة لوصف حركات وتحركات بعض جماعات السكان والفئات الاجتماعية في أوروبا عقب حركة الشباب والطلبـة عام 1968، ثم انتقلت بصفة عامة إلى بلدان العالم الثالث، وأخيراً انتـشرت هـذه الحركات، وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا في أطر وسياقات جديـدة حيث تأسست في خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشـرة للتعبيـر عـن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المـصلحة فـي تحقيـق هـذه المطالـب الاقتصادية المحددة بعيداً عن أطر الأحزاب والنقابات التقليدية، وربما يعود ذلك إلى أن أعضاء هذه الحركات الاجتماعية لا تجمعهم بالـضرورة أيـديولوجيا محـددة (زهران، 2007، ص11-14).

بالتالي يمكن فهم الحركات الاجتماعية باعتبارها مجموعة معقدة من العديد من الإجراءات من قبل العديد من الجهات المختلفة الفاعلة المتوجهة جميعها نحو بعض القضايا أو الأهداف الواسعة، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بموجات الاحتجـاج والعنف الجماعي (Oliver, & Myers 1998).

تعتبر الحركات الاحتجاجية وسيلة مجتمعية تنطـوي ضـمن الإطـار العـام للحركات الاجتماعية وتهدف إلى إحداث تغيرات في النظام الاجتماعي والـسياسي والاقتصادي القائم فهي تنتج عن مؤسسات المجتمع وتنظيماته المدنيـة الـصريحة والتنظيمات السياسية المستترة لتجد لنفسها الوسائل التعبيرية المناسبة لبلوغ أهدافها فهي تسعى لتحقيق نتائج مجتمعية والعمل على تطوير النظام الاجتمـاعي للـصالح العام وإيجاد حالة من الاستقرار الاجتماعي وتحسين الأحوال الاقتصادية والمساهمة الفعالة في السلطة السياسية (فريدة، 2012، ص10). فإذا مـا تـوافرت الـشروط الموضوعية للثورة الشعبية، في أي بلد من بلدان العالم، فلا يمكن لأي سلطة مستبدة مهما أوتيت من قوة، أن تحتجز التاريخ أو تناقض حركته المتجهة دومـاً للأمـام، خاصة في عصر الثورة الإعلامية، وتطور العلاقات الدوليـة، ومحوريـة حقـوق الإنسان (الشيخ، 2011).

يمكن القول أن ظاهرة الاحتجاجات ظاهرة عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأول قد تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين آدائه وأحياناً تجديد نخبته. أما في الثانية فإنها تكرس، وربما تعمق، أزماته، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من مطالب اجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فهو يلبي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة بصورة تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي (الشوبكي، 2013، ص1).

استهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية (لطفي، 2012، ص9)، مشكّلة تحدياً للسلطة. وهي حراكات شعبية أخرجت إلى الفعل السياسي قوى جماهيرية شعبية واسعة من الطبقات الوسطى ومن فقراء ومهمشي المدن والأرياف. وهي أخيراً حراكات تتوسل القوة العددية للجماهير المحتشدة والمعتصمة لتحقيق أهدافها (طرابلسي، 2012، ص 28).

فبالرغم من الإحباط الذي كان يثيره جمود الأنظمة وعداؤها العلني لأي فكرة إصلاح ورفضها تقارير التنمية البشرية التي ركزت على ما أسمته الفجوات الثلاث التي تعاني منها المجتمعات العربية: المعرفة، الحرية، وتمكين المرأة، إلا أن الاعتقاد كان عميقاً بأن التحولات الديمقراطية أصبحت حقيقة واقعة، وأن البديل الوحيد للإصلاح سيكون الانفجار (غليون، 2009، ص4)، وتمرد الشباب العربي على الثقافة السياسية العربية المتعلقة بالمواطنة والمشاركة والعلاقة بين الحاكم والمحكومين. وولدت ثقافة جديدة تتناقض مع الثقافة التي كانت سائدة من قبل. وأعاد الربيع العربي مصير الأمة العربية إليها، بعد أن خطفت الأنظمة إرادة الشعوب العربية " الشعب يريد"، ووحدت الثورات الشعبية العرب من المحيط إلى الخليج، تحت مطالب وشعارات واحدة ضد الاستبداد والظلم والتجزئة التي فرضت عليها من قبل الأنظمة (نوفل، 2013، ص7)، وإقامة دولة مدنية حديثة تستمد

شرعيتها من الشعب، وتخضع لحكم القانون. كما وتقبل بالتعددية السياسية، وتكفل لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية، وتؤكد على شراكة الجميع في صناعة القرار السياسي ومساواتهم في التمثيل، وتقوم على التوزيع العادل للثروة، ومبدأ فصل السلطات، والبعد عن المركزية في إدارة شؤونها العامة (الشيوخ، 2013، ص16).

استفردت انتفاضة الربيع الديمقراطي العربي بطابعها المدني وتوظيفها لقاموس حضاري يطالب بالدعوة المسالمة على الطريقة الغاندية في التغيير والديمقراطية والكرامة ودولة الحق والحريات، وفتحت صفحة جديدة في تاريخ الشعوب العربية أهلتهم للولوج إلى التاريخ، وأثبتت هشاشة الأحكام الدونية التي كانت تعتبر أن العقل العربي نقيض للحداثة ومرادف للاستبداد الشرقي (المرتجي، 2012، ص6).

مع هذه المعطيات السياسية الجديدة وجدت مجموعة من الشباب الأردني الفرصة سانحة للقيام باستنساخ الأحداث ومحاولة إسقاط الحال في الدول العربية الشقيقة على الواقع الأردني، حيث كانت بدايتها فعاليات مساندة ومؤيدة لما يحدث في بلاد الربيع العربي قبل الالتفات إلى الحالة الأردنية وهو ما أدى لاحقاً إلى تشكيل ما يسمى بالحراكات التي تشكلت من مجموعات من الشباب الأردني ولكن بدوافع مختلفة ومتفرقة (النعيمات وخير ا ، 2013، ص6).

لقد كان لدى الأردن تاريخ طويل من الاحتجاجات ليست فقط الاحتجاجات الكبيرة التي نراها في وسائل الإعلام خلال شخص يحرق العلم الإسرائيلي، ومسيرة تطالب بحق العودة، أو الآلاف يصرخون مطالبين بخروج الجيوش الأمريكية من العراق، ولعل هذه الاحتجاجات ليست واسعة الانتشار كما كانت في مصر خلال السنوات القليلة، ولكنها حدثت على مدى عقود.

لم تبدأ المطالبة بالإصلاح في الأردن من بداية الربيع العربي إنما كانت المطالبة بالإصلاح في وقت مبكر وبخاصة من الحركات السياسية، حيث كان هناك مجموعة من الإرهاصات والمقدمات المطالبة بالإصلاح التي كان من أبرزها هبة نيسان عام 1989 وهي فترة من الاحتجاجات والمظاهرات الغاضبة التي شهدها الأردن، وقد بدأت في مدينة معان وسرعان ما انتقلت إلى باقي المدن كالكرك

والسلط وإربد نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة، وانخفاض سعر الدينار، بالإضافة إلى قرار الحكومة برفع الأسعار. ولكن هذه المظاهرات سرعان ما تطورت إلى المطالبة بالحريات العامة وبقانون للأحزاب في البلاد بعد أن انتقلت إلى مرحلة الاشتباكات مع رجال الأمن الذين قمعوا المتظاهرين وتوفي البعض وجرح آخرون واعتقل عدد آخر (الفلاحات، 2011-2012، ص17-20).

وفي عام 2007، اندلعت الاحتجاجات لمدة أربعة أيام من (5-9) شباط، بسبب غلاء الأسعار وسوء الأحوال المعيشية، وفي أواخر عام 2009، اندلعت المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية بسبب العنف المفرط لقوات الأمن في التعامل مع المواطنين، كما أن ارتفاع العجز في الموازنة والتضخم الاقتصادي الذي وصل إلى ذروته في شهر تموز 2010، والذي أجبر الحكومة على اقتراض أكثر من (700) مليون دولار من الأسواق العالمية لتغطية هذا العجز، أدى لاحقا إلى تردي الأحوال المعيشية والاقتصادية، وإلى التململ والاحتجاج من قبل قطاعات عريضة من الشعب الأردني متسلحين بما حصل في تونس، وما يحصل في مصر في حينها (نجادات، 2012، ص4).

المكان:

لا بد من الاعتراف بأن ثورات الربيع العربي الكبرى التي شهدتها تونس، ليبيا، مصر، واليمن قد ألهبت الخيال السياسي لعدد كبير من الناشطين في الأردن حيث كان احتلال الساحات في وسط البلد، ودوار الداخلية... محاكاة لاحتلال المصريين لميدان التحرير.

لا شك أن هذه الحركات الاحتجاجية مهمة كلها، وقد اعتمدت نموذجاً موحداً في التنظيم يتمثل في احتلال أماكن رمزية، وتوظيف واسع للشبكات الاجتماعية، وهو ما أكسبها قوة في الحركة، وقدرة على إشراك الجميع في الاضطلاع بالمهام المختلفة. وعلى الرغم من الخصوصيات الوطنية التي تُشكل هوية كل واحدة من هذه الحركات، فإنه يمكن أن ينظر إليها في مجملها بوصفها حركة دولية واحدة عابرة للقارات، فالناشطون في كل بلد كانوا يتابعون ما يجري في البلدان الأخرى للاقتباس منه وتكييفه مع ظروفهم ومقتضيات بلدانهم (لاوساووت، 2012، ص 4).

إن الميدان في واقع الأمر ميدان بشري سمته الرئيسة هي الخروج من الحيز الفردي إلى الحيز العام لتحقيق إرادة جمعية موجهة نحو الآخر، كائناً من كان هذا الآخر. هذا الميدان هو معمل لإطلاق الداخلي إلى الخارجي، لتحويل الإرادة – الحلم- إلى واقع هو معمل لموضعة (Objectification) الإرادة السياسية، فالميدان، إذاً، ليس هدفاً يؤمه الناس لإنجاح الثورة، بل إن ميدان الثورة هو وسيلة للإطلاق الجمعي للإرادات الفردية، هو معمل تجميع للإرادات والكرامات، بالتالي. وهكذا فإن فعل الثورة يتلخص في تخصيص الميدان (الميادين)، وليس في حشد الناس في الميدان (قسيس، 2012ص 24).

لقد اختار الثوار الميدان كمدى مفتوح كي يكون نقطة انطلاق التغيير الفعلية، فمع اطمئنان الثوار إلى المشاركة في القرارات والتغيير، ومحاولة السلطات المستمرة الالتفاف على المطالب الديمقراطية الأساسية، يبقى الميدان هو جواب الثوار الحالي كمكان عام يجمع التنوع بحرية، ويعبر عن المطالب العامة في التغيير. إن توحد التنوع في الميدان من دون سلطة قاهرة، وفي الحوار بين المتظاهرين، تميز بدرجة عالية من المساواة والإحساس بالمسؤولية (سعد الدين، 2012، ص128-133).

الزمان

بدأت المسيرات الاحتجاجية في الأردن بصورة محدودة في السابع من كانون الثاني 2011 في لواء ذيبان بمحافظة مادبا، من خلال مئات الشبان الذين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية لأهالي اللواء. وقد دعت القوى التي نظمت هذا الاحتجاج وبالتعاون مع بعض القوى اليسارية الأخرى إلى مسيرات الجمعة التالية في مختلف المحافظات (نجادات، 2012، ص3).

وبالفعل في يوم الجمعة 14 كانون الثاني عام 2011، الذي أطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني" وبعد صلاة الجمعة انطلقت في عدة مدن رئيسة مسيرات ضخمة جابت شوارع معظم هذه المدن، مطالبة برحيل حكومة سمير الرفاعي، وإصلاح النظام، ومحاربة الفساد والمفسدين (نجادات، 2012، ص4).

استمرت المظاهرات خلال الأيام التالية (http://alsawt.net/, 2011): - الأحد 2011/1/17. انطلقت مسيرات احتجاجية أمام مبنى مجلس النواب الأردني طالبت بحل الحكومة وتعيين "حكومة إنقاذ وطني".

يوما الجمعة 21 و2011/1/28. استمرت المظاهرات بالخروج من أمام المسجد الحسيني، حيث خرج حوالي (10000) متظاهر يوم الجمعة 2011/1/28 في مسيرات طالبت بإسقاط حكومة الرفاعي، فضلاً عن مطالبتهم بإلغاء اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية وإقفال السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأردنية عمان. وشملت مسيرات الجمعة 2011/1/28 عدة محافظات أردنية، ولم تتعرض قوات الأمن للمتظاهرين، بل اكتفت بإغلاق الطرق المؤدية إلى مواقع التظاهر والاحتجاجات.

الجمعة 2011/2/18. شهد الجامع الحسيني في وسط عمان انطلاق مسيرة دعت إليها قوى قومية ويسارية معارضة وواجهها ما يزيد على (100) من المعتدين الذين يحملون العصي والقضبان الحديدية وصفهم المعارضون بأنهم "بلطجية" وحاول منظمو المسيرة والمشاركين فيها ثني المهاجمين عن الاعتداء عليهم من خلال هتافهم "سلمية سلمية" و"بالروح بالدم نفديك يا أردن" ومطالبتهم رجال الأمن بحمايتهم، إلا أن من وصفوا بـ"البلطجية" واصلوا ملاحقتهم المشاركين، لينتهي المشهد بـ(8) إصابات كان أبرزها كسر يد الكاتب السياسي موفق محادين ونجله.

الأحد 2011/2/20. نظمت رابطة الكتاب الأردنيين بمقرها اعتصاماً للاحتجاج على اعتداء من وصفوا بالبلطجية على مسيرة المسجد الحسيني يوم الجمعة 2011/2/18. وقد وقف أكثر من 120 مثقفاً وكاتباً وناشطاً مطالبين بالتغيير السياسي ومحاكمة "البلطجية" الذين اعتدوا على المتظاهرين.

الجمعة 2011/2/25. خرج عشرات الآلاف في مسيرات في مختلف محافظات المملكة تطالب بالإصلاح وتطبيق الملكية الدستورية، ففي عمان انطلقت مسيرة وصفت بأنها الكبرى منذ انطلاق المسيرات المنادية بالإصلاح، وشارك في المسيرة القوى الإسلامية واليسارية والقومية وحركة جايين التي تطالب بالعودة إلى دستور 1952، وقامت قوات أمنية كبرى بمراقبة المسيرة وحمايتها بعد اعتداء من

وصفوا "بالبلطجية". وكانت من أبرز الهتافات التي رددها المتظاهرون "الشعب يريد إصلاح النظام" و"الشعب يريد إسقاط الفساد"، "الشعب يريد حل البرلمان"، كما هتفوا لسقوط معاهدة السلام مع إسرائيل "تسقط وادي عربة تسقط". كما شارك ممثلين من عشائر في المسيرة لأول مرة. واعتبر مشاركين فيها أن العدد الأكبر الذي شـهدته ودعوتها "لإصلاح النظام" بأنه ارتفاع في المطالب الشعبية.

فعالية المسجد الحسيني في الذكرى الثانية لانطلاق الحـراك الأردنـي يـوم الجمعة 2013/1/4 تحت تسمية " مستمرون" في إشارة إلى النية باستمرار الحراك حتى تحقيق مطالبه (اللواما، 2012).

لم يفوت الحراكيين يوم جمعة واحدة دون الخروج للـشارع والـدعوة إلـى إصلاح حقيقي (Barari, &Satkowski, 2012, p55)، واستمرت المسيرات بالخروج بعد صلاة الجمعة من كل أسبوع في العاصمة عمان وباقي محافظات المملكة مطالبة بإصلاحات دستورية وسياسية عاجلة، بينما اختلفت عناوين الحراكات السلمية فإنهـا تميزت بارتفاع سقف مطالبه وإرسال رسائل مباشـرة للملـك (http://alsawt.net/ ,2011).

الفئات المشاركة في الحراك

لن يستطيع أحد الادعاء بتمثيل الحراك الشعبي، سواء من القوى الـسياسية أو الأفراد، الذي أصبح اليوم حالة شعبية عامة رافضة للوضع الحالي ومطالبة بالتغيير السلمي للنهج السياسي الحاكم، وبالرغم من أنه من الأفضل توحـد قـوى الحـراك الشعبي في كيان تنظيمي واحد ليشكل تياراً وطنياً كبيراً يستطيع إجبار النظام علـى الاستجابة لمطالب الشعب الأردني في الحرية والعدالـة والمـساواة، إلا أن هنـاك اختلافاً حول بعض التفاصيل الجزئية المتعلقة بأسـاليب العمـل وآلياتـه أو حـول أولويات الإصلاح السياسي والديمقراطي ومتطلباته، فهناك من يطالب بعملية التدرج الممنهج التي تأخذ في الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية وموازين القوى داخل المجتمع، بينما يدعو البعض الآخر إلى عمليات حرق المراحل(الشديفات، 2013).

تميز الحراك بتشكله من قوى متفاوتة بل أحياناً متضاربة من حيث الأهـداف والوسائل والتكتيل الاجتماعي. فهو يحتوي على قوى مدنية حداثية تجهر في سعيها

لبناء دولة القانون المدنية وتنمية الحريات العامة والخاصة وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وإعادة الاعتبار للتنمية الاقتصادية بهدف تحقيق مقادير من العدالة الاجتماعية. وهي التي تُعبر عنها شعارات "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية". كما يضم الحراك في المقابل قوى تمثل فئات اجتماعية متفاوتة نمت بالدرجة الأولى خارج إطار الدولة الرعائية التي أسستها الأنظمة العسكرية تنتسب إلى تيارات مختلفة من الإسلام السياسي تتراوح بين الإخوان المسلمين وبين التكفيريين والجهاديين وما بينهما من سلفيين، وإسلاميين وسطيين (طرابلسي، 2012، ص 28- 29).

بالإضافة إلى الإعلان عن بعض الحركات الجديدة، كحركة دستور عام 1952، وحركة جايين، والتيار الوطني التقدمي، والتيار القومي التقدمي، حركة شباب ذيبان، لجنة المبادرة الوطنية، الحراك الشبابي الأردني، ومجموعة ال36 (أبو رمان، 2011).

انتقل مشهد الاعتصامات في الأردن إلى صحيفة الرأي، على مدى أربعة أيام من الاعتصام المستمر للمئات من صحفيي الرأي، قدم المعتصمون لائحة مطالب بين تحسين ظروفهم المعيشية ورفع سقف الحرية الصحفية، والسماح لكافة الاتجاهات بالتعبير عن رأيها في الصحيفة التي قالوا أنها ملك للشعب الأردني (2011,/http://alsawt.net).

كما شملت الاعتصامات العمال والموظفين المطالبين بوقف الفساد في النقابات العمالية، وتحسين الظروف المعيشية وزيادة الرواتب، وهناك زيادة في الاحتجاجات العمالية لعام 2012 بعد الارتفاع الملحوظ في عام 2011 والتالي يوضح أسباب هذه الاحتجاجات (المرصد العمالي الأردني، 2013):

توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2012 وفقاً لأسباب الاحتجاج

أسباب الاحتجاج	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
الأجور	385	42.7
مجموعة من المنافع	151	16.8
الاحتجاج على الأنظمة والقوانين	100	11.1
المطالبة بتوفير فرص عمل	67	7.4
المطالبة بالتثبيت في مكان العمل	65	7.2
الاحتجاج على الفصل من العمل	52	5.8
المطالبة بإصلاح النقابات الحالية أو تأسيس نقابات جديدة	10	1.1
أخرى*	71	7.9
المجموع	901	100

المرصد العمالي الأردني، مركز فينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية 2013

* وتشمل توفير شروط الصحة والسلامة المهنية، التأمين الصحي، توفير بيئة عمل ملائمة، تعرض زملاء للاعتداء، وتعارض مصالح العاملين مع جهات أخرى والعدالة في الترقيات...الخ.

أما بالنسبة لأهداف الحراك الشعبي الأردني بمختلف فئاته فهناك "أرضية عامة" مشتركة تتفق عليها هذه القوى السياسية، من شرائح اجتماعية واسعة، يمكن أن تمثّل " الحد الأدنى من القواسم الوطنية المشتركة"، وهي (أبو رمان، 2011):

1 – إصلاح دستوري يخلق توازناً في السلطات، ويسمح بتطبيق حقيقي لمبدأ "الأمة مصدر السلطات"، ويكون قاعدة متينة للإصلاح السياسي المطلوب.

2 – حكومة منتخبة، غالباً من خلال مجلس النواب، وتداول سلطة تعددية سياسية، وإطلاق الحريات العامة، حقوق الإنسان، بما يشمل إعادة النظر في القوانين الناظمة للعمل السياسي، مثل: قانون الاجتماعات العامة، وتمكين المجتمع من تنظيم نفسه بصورة سياسية ومدنية.

3 – العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة النظر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، بما يكفل حماية التوازنات الاجتماعية، ودعم الطبقات الفقيرة والوسطى وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية.

4 – محكمة دستورية، ومحكمة مختصة بالنظر في قضايا الفساد.

3.1.2 العوامل المؤدية لحركات الاحتجاج

يعد موضوع الحركات الاجتماعية من أكثر المواضيع التي تقترن بالنشاط الثوري لأنه ينبه أفراد المجتمع حول ما يسود مجتمعهم من فساد سياسي تمهيداً للتغيير. وللحركات الاجتماعية مطالب تحرك العمل الجماعي سواء كان ذلك يتعلق بإحداث تشريعات اجتماعية أو تغيير النظام القائم، فهي ليست مجرد حركة احتجاج ولكنها محاولة جماعية لتغيير المجتمع (فريدة، 2012، ص11).

إن ما يشهده الشارع العربي من حراك سياسي وثورات شعبية، أمر لا مثيل له في التاريخ، حيث تعيش المجتمعات العربية أوقاتاً مثيرة ولحظات تاريخية تتبدل فيها الأدوار بين الشارع والحكومات، وتتغير فيها موازين القوى بين الحكام والمحكومين، وبين هرم السلطة وقاعدته الشعبية، بهدف إيقاف عجلة الظلم والفساد وضمان صنع مستقبل أفضل للشعوب العربية (نجادات، 2012، ص2).

اختلفت طبيعة الحركات الاحتجاجية من بلد إلى آخر حتى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، لذلك أصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها. فحجم التباين واضح في مسار الحركات في بلدان الربيع العربي ففي بعض الأحيان كانت حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم يقترب من المجال السياسي، أو حملت مزيجاً بين السياسي والاجتماعي، أو اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، حيث توظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، من دون أن يعني ذلك غياب القضايا الاجتماعية، أو أن الاحتجاجات الاجتماعية لم تعكس هموماً حقيقية، إنما وظفت لصالح أجندات سياسية لم تكن تعنيها كثيراً هذه الحركات والهموم الاجتماعية إلا بقدر توظيفها في الصراع السياسي الذي شهدته البلاد (الشوبكي، 2013، ص1).

إن ولادة الحركات الاجتماعية تعتبر مؤشراً على وجود قلق مزمن داخل المجتمع، أو أنها تترجم انتقال النظام السياسي والاجتماعي إلى مرحلة التأزم الهيكلي ووجود حالة انسداد قصوى، وهو ما يدفع بالأفراد إلى الانخراط الواعي والطوعي في مسارات جماعية من أجل كسر الطوق الذي فرضته عليهم جهات انفردت

بالقرار، وتعمدت بناء نمط سياسي، أو اقتصادي، أواجتماعي وثقافي مغلق لا يسمح للآخرين بالمشاركة والفعل والانتفاع بالشأن العـام أو اقتـسام الـسلطة والثـروة (الجروشي، 2012، ص60).

ترجع الاحتجاجات الغاضبة ضد الأنظمة الاستبدادية إلى جملة من العوامـل، تراكمت منذ سنوات، بل وعقود طويلة، ولم تلاق أية معالجـة أو حـل. وأفـضى التراكم إلى تركة ثقيلة، جسدها الاستحواذ على السلطة والثروة، من خلال مندرجات القمع والإذلال والفساد، التي أشارت إليها المعدلات المرتفعة للفقر والأمية، وتـدني المستوى المعيشي للغالبية، وضعف دخول أبناء الطبقة الوسطى، والفساد الاقتصادي والإداري المستشري في مختلف مفاصل الدولة، وتزويـر الانتخابـات، وسـطوة الأجهزة الأمنية الاستخباراتية، وتهميش أصحاب الكفاءات والخبرات لصالح أسـر الحكام والمقربين من أبناء الأنظمة والمافيـات المرتبطـة بهـا (كـوش، 2012، ص10).

ويمكن تفصيل عوامل السياق الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي الذي ظهرت فيه الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي والأردن على النحو الآتي:

1 – **العوامل الاقتصادية**: ساهمت العوامل الاقتصادية بمـا فيهـا الفـساد الإداري والمالي بلعب دوراً أساسياً في اندلاع الربيع العربي والحراك المجتمعي.

كانت البداية في الحديث عن الفساد الهائل وبخاصة في الجانب الاقتـصادي كما في الورقة الاقتصادية للجنة الوطنية العليا للمتقاعدين العسكريين، وكانت سباقة في الحديث عن الفساد المالي وقد أصدرت ورقتها الاقتصادية بتاريخ 2011/1/24، التي تناولت خصخصة القطاع العام وإعادة هيكلة الدولة "حيث قام عدد قليـل مـن المتنفذين في موقع القرار في الأردن"، بحسب الورقة،" ببيع ممتلكات الـشعب مـن شركات ومؤسسات وثروات (الفلاحات، 2011-2012، ص73-87).

لقد كان هناك العديد من المشكلات الاقتصادية المشتركة بين الـدول العربيـة التي اندلعت فيها الثورات في الكثير من القطاعات الاقتصادية، والتي أثـرت فـي جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها في هذه الدول، وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج بـرامج الإصـلاح

الاقتصادي بصفة عامة، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل، ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد ذلك في الآتي (البكري، 2012، ص3):

1- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومة من أرقام في هذا المجال، إضافة إلى عدم عدالة توزيع عوائد التنمية بين الفئات المختلفة.

2- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل. تُعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب، وقد كشف تقرير صادر عن اليونسكو أن تقلص فرص العمل في الوطن العربي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى27.8% وهي النسبة الأعلى في العالم حيث تجاوزت النسبة 21% في كل من سوريا، ومصر، ولبنان وبلغت نحو 18% في الأردن20 % في تونس والمغرب و17% في كل من السودان، والصومال، واليمن و15% في العراق وفي الجزائر تجاوزت نسبة البطالة 30% (تقرير الأمم المتحدة الإنمائي، 2011). فيما وصلت مستويات البطالة في الأردن بحسب دائرة الإحصاءات العامة للعام 2012 (12.2) وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم ومن حملة الشهادات العليا.

3- ارتفاع معدلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية. فقد ضرب الفقر غالبية أبناء المجتمع، بالنظر إلى السياسات والخطط الاقتصادية التي طبقت على مدار عدة عقود من الزمن وجسدتها سياسات اللبرلة المتوحشة، التي تقدس اقتصاد السوق الحر المنفلت من أي ضوابط والخصخصة المنفلتة، التي نهبت أصول الدولة لصالح رجال الأعمال والمقربين من النظام (كوش، 2012، ص10-11).

شهدت المملكة خللاً واضحاً في مستوى دخل الفرد الأردني، إذ استأثرت نخب ضيقة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من الشعب، بالإضافة إلى تركيز السلطة في يد نخب ضيقة.

4- تراجع جودة الخدمات العامة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جـودة الحيـاة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية (منتـدى الأعمـال الفلـسطيني، 2011، ص6).

يعتبر المحرك الاقتصادي هو العجلة الرئيسة والأساس في انطلاق المظاهرات والاعتصامات السلمية في الأردن، حيث طريقة إدارة الدولة لسياسات الخصخـصة وما رافقها من اتهامات بالفساد وإهدار المال العام ومن تساهل واضح في بيع الكثير من الموارد الوطنية وركائز الرفد الإيرادي لموازنة الدولة والتي تحوم حولها الكثير من الشبهات وعلامات الاستفهام، وبدا هذا الدافع واضحاً جلياً في الشعارات التي تم طرحها أثناء الفعاليات والاعتصامات التي شُـكلت بمعظمهـا للمطالبـة بمحاسـبة الفاسدين والمطالبة باسترداد أملاك الشعب ومقدراته، وكـان للأجـور والمطالـب العمالية نصيب من هذه الطلبات ما لبثت هذه المظاهرات إلى أن تحولت إلى مطالب بمحاسبة الفاسدين واسترداد أملاك الدولة (النعيمات، وخير ا ، 2013، ص7).

ساهمت الأوضاع الاقتصادية بما فيها من ارتفاع للأسعار، تدني للدخول، تآكل الطبقة الوسطى، البطالة واستخدام الكفاءات فـي مواقعهـا المناسـبة، والتلاعـب بمقدرات البلاد وبيع موارده، رفع الدعم إن وجد، والتعدي على المال العـام وعـدم محاسبة المتسببين بذلك، والاستيلاء على أراضي الدولة، بخروج الناس إلى الشارع معلنين رفضهم ومطالبين بالإصلاح.

الحرية لا يمكن تصور وجودها واقعاً ما لم تتوافر ظروف معينة تتمثـل فـي غياب القمع والفقر، فلا حرية مع الفقر، ولا حرية مع الجوع الذي هو نـاتج عـن الفقر. من المعروف أنه لا علاج لآفات الفقر والجوع إلا التنمية الاجتماعية الشاملة التي تمثل التنمية الاقتصادية أحد أبرز صورها وأهم أركانها، ومن هـذا المنطلـق يمكن القول، إنه يوجد علاقة تأثير متبادلة بين التنمية الاقتصادية والحرية بمفاهيمها وصورها وتطبيقاتها المختلفة، بمعنى أن الحرية من جانب تشكل أحد أهم متطلبـات التنمية الاقتصادية فلا يتصور وجود تنمية في أي مجتمـع دون أن يكـون أفـراده أحراراً في أفكارهم وأحراراً في ممارساتهم. ومن جانب آخر تمثل الحرية أحد أبرز

نتائج التنمية فلا يتصور وجود حرية حقيقية ومسؤولة إلا في المجتمعات التي لهـا نصيب من التنمية الاقتصادية، فالحرية بهذا المعنى تسبق التنمية وتتلوها والتنميـة تتطلب الحرية وتؤدي إليها، لذلك فإن القول، إن التحركات الشعبية يمكن أن تـؤدي إلى تحويل الاقتصادات العربية أو بعضها على الأقل إلى الاقتصادات الأوروبيـة، فهذا القول يحوي جانباً من الحقيقة أو الواقع، وذلك لما يمكن أن تتمخض عنه هـذه التحركات والمطالبات الشعبية قد يصب في خانة تنقية البيئة الاقتصادية ورفع معدل الإنتاجية وتحسين مستوى التنافسية التي تؤدي بدورها إلى تحسين الأداء الاقتصادي (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011، ص5).

2 – **العوامل الاجتماعية:** في إطار الحديث عن العوامل المؤدية لحركات الاحتجاج لا يمكن إغفال العوامل الاجتماعية المتمثلة في الفجوة الاجتماعية بـين طبقـات المجتمع وشرائحه، وتهميش وإقصاء الشباب، فالرغبة في العيش الكريم وتحقيق العدالة تقود حتماً للاحتجاج على مظاهر الهامشية والضعف الاجتماعي.

فالثورات التي تنامت في الوطن العربي هي ثورات اجتماعية قبل كل شـيء. وهي تسجل ثأر المجتمعات أكثر. مما يؤشر على معارضـة أصـبحت غائبـة أو مهمشة. لكن " ثأر المجتمعات" ينطوي على بعد آخر؛ إذ أن الانتفاضات المتلاحقـة أدمجت، بإصرار ونفاذ نظر، الاجتماعي بالسياسي عبر التشديد الصريح على تلازم الحق بالعمل والعيش بالكرامة والحرية (متانجي، 2011، ص9).

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، إذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة ما نسبته 30.49 أي أكثر مـن ثلـث سـكان الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، 2012). وتعاني هذه الفئة العمريـة مظـاهر إقـصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له (شكر، 2011، ص 5).

3 – **العوامل السياسية:** يمكن القول أن ثورات الربيع العربي، هي ثـورة فكريـة ثقافية، بينها وبين مختلف عناصر "الثقافة" و"الحضارة" وشائج كثيـرة متداخلـة متشابكة. فالديمقراطية التي تنادي الثورة بإقامتها في الوطن العربي، وجعلها أداة لوحدة شاملة جديدة يصبو إليها، هي مفهوم ثقافي، بالإضافة إلى كونهـا هـدفاً

سياسياً، فهي تقوم على الوعي بحقوق الإنسان، وضرورة المساواة بين أفراد المجتمع في كافة الحقوق، في مقدمتها الحق في الحرية، والتعبير عن الرأي، وحق المشاركة في تقرير شؤون الوطن، وكل ما يمثل عناصر الديمقراطية السياسية (شاكر، 1999، ص53).

هناك فرق كبير بين الاحتجاجات التي لا تزال تركز على المظالم الاجتماعية والاقتصادية، والاحتجاجات التي تبدأ مع هذه المظالم ولكن سرعان ما تتصاعد إلى مطالب سياسية (Ottaway,& Hamzawy, 2011, p7-8)، فقد اصطدم التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، الذي جاء كثمرة وليدة لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ضاغطة، لا وليد برامج وخيارات سياسية ومجتمعية محددة، في ظل انقطاع المجتمع عن مجاله السياسي الذي كان قد أنتج ذاته فيه، وتموضع السياسة في الدول التسلطية العربية، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة (المديني، 2011، ص125).

ومن أبرز مظاهر العوامل السياسية:

هيمنة رجال السلطة على المناصب السياسية والإدارية العليا في الدولة.

إن نظام الاستبداد كما تفهمه الثورات، هو شكل الحكومة الذي يعمل على إقصاء المواطنين من الميدان العام إلى مجالاتهم الخاصة، ويطالبهم بـ"الانصراف إلى شؤونهم وأعمالهم". وبهذا المعنى فإن الثورة ضد الاستبداد هي اكتساح الناس للمجال العام، ومشاركتهم في شؤون تقرير مصائرهم. ومهما كانت دوافع الناس الخاصة كأفراد، فإن ما يجعلها ثورة ليست مصالحهم الخاصة. لذلك فإن الحق بـ"نشدان السعادة" كحق من حقوق الإنسان، هو في حالة الثورات "السعادة العامة" إذا صح التعبير(البشارة، 2011، ص47).

غياب الديمقراطية، وتزوير الانتخابات، حيث انحسار الديمقراطية وإمكانية الفرد التأثير في مصيره، يوماً بعد يوم، واستحواذ البعض على السلطة والدور الأساسي الذي يلعبه المال والشهرة في اختيار المرشحين، في انتخابات تخلو من البرامج (عودة، 2013، ص 7). إضافة إلى استمرار ورسوخ الدكتاتورية التي يمكن تفسيرها ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وأنتجتها مجدداً

النظام الديكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي للطبقات الحاكمـة وتحالفاتهـا المصلحية (الصواني، 2014، ص20).

سجل مؤشر الديمقراطية في وحدة المعلومات الاقتصادية للعام 2012 أن كافة الدول العربية هي "أنظمة استبدادية"، والتالي يوضح مؤشر الديمقراطية في الـدول العربية من بين (167) دولة:

مؤشر الديمقراطية (Democracy Index) عام 2012

الدولة	المرتبة من 167 دولة	العلامة من 10
تونس	90	5.67
ليبيا	95	5.31
لبنان	99	5.05
فلسطين	103	4.80
مصر	109	4.56
العراق	113	4.10
المغرب	115	4.07
الكويت	119	3.78
الأردن	121	3.76
قطر	138	3.18
اليمن	140	3.12
الإمارات	149	2.58
البحرين	150	2.53
السودان	145	2.38
السعودية	163	1.71
سوريا	164	1.63

* المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit)

فالديمقراطية تستوجب جملة من الشروط، من بينها تحقيق حد أدنى من التنمية الاقتصادية، ومن التربية والتكوين وبناء مؤسسات الدولة وتطوير آليات الحكامـة، والتدبير العقلاني للسياسات العمومية، فالديمقراطية هي الشرط المؤسـس لـشرعية سياسية تقوم على مدى الاستجابة لطموحات الشعب وإشباع الحاجيـات الأساسـية للمواطنين، المادية منها والمعنوية، لا على "تقنيات" الإخـضاع والتطويـع بـالقوة والعنف، كما تجسده، في أقذر صوره (العوفي، 2011، ص 141) اعتداءات قوات

الأمن على الحراكيين في احتجاجاتهم، أو حتى اعتداءات المحتجـين علـى قـوات الأمن.

لذلك ظهرت الحركات الاحتجاجية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة فـي أداء دورها وتدخلها المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتهـا وتوسـعها علـى حساب المجتمع المدني، وهو ما يتزامن عادةً مع تآكل الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الأحزاب مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة؛ فيصبح دور الأحزاب أكثر ميلاً إلى إضفاء الشرعية على الدولة، فتنشط الحركات الاحتجاجية في ظل هذا العجـز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغييـر مـن خـارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياسـاتها وتطـوير أدائهـا (غانم، 2004).

وبالتالي فإن الاضطرابات اشتعلت على حين غرة وانقلبـت مجموعـة مـن الصور النمطية عن المنطقة العربية على أمل أن التغيير السياسي سيلقي في نهايـة المطاف فوائد اقتصادية كبيرة للوطن العربي من خلال إطـلاق العنـان للطاقـات الإبداعية والريادية المخنوقة للشباب (Economist Intelligence Unit, 2010,p8)

غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية وإخضاعها للسلطة التنفيذية.

حاولت بعض القوى الحزبية والسياسية الإسهام في تشكيل الحراك عبر العديد من الشعارات السياسية التي تطالب بتغييرات علـى الدسـتور وقـانون الأحـزاب وتسجيل حضورهم مجدداً ومحاولة الاستفادة من حالة ضغط الشارع نحـو تمريـر أفكارهم ومعتقداتهم الحزبية والسياسية لا الفردية وانتزاع الاعتراف بهـم كلاعـب أساسي مؤثر وفاعل في مسار الأحداث وتحسين ظروفهم التفاوضية عبـر امـتلاك رافعة الشارع الضاغطة (النعيمات، وخيرا ، 2013، ص7).

لقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى نشوء اخـتلالات خطيـرة فـي التـوازن الاقتصادي والاجتماعي وانقسام حاد في المجتمعات العربية. وعليه تعددت أسـباب الغضب الشعبي، من الفقر إلى البطالة، ومن القمع والكبت والظلم إلى اليأس وانسداد

الأفق السياسي، وانتفاء إمكانية الوصول إلى فضاء الحريات والتعددية السياسية الحقيقية والتداول السلمي للسلطة، وبالتالي انتفت البرامج والمشاريع التي يمكنها أن تستجيب لمطالب الناس وتلبي حاجاتهم، وتشدهم إليها (كوش، 2012، ص11).

كما أدت حالة الاختناق السياسي وفشل الدولة في دمج كافة أطياف المجتمع خاصة الشباب الذي تعرض للإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي إلى ظهور حركات الاحتجاج أو ما يسمى بالحراك المجتمعي.

يتبين مما سبق أن الإخفاق في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيث البطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات، واستمرار اتساع الفجوة بين الطبقات والمناطق وتفاقم المشاكل الاقتصادية وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور الحركات الاحتجاجية. فلا أحد كان يمكن أن يتوقع أن محمد البوعزيزي سوف يلعب دوراً في إطلاق العنان لموجة من الاحتجاج من أجل الديمقراطية في العالم العربي. بعد أن صعد تاجر الخضار الشاب أمام مبنى البلدية في تونس وقام بإضرام النار في نفسه احتجاجا على الحكومة. سقطت الأنظمة في تونس ومصر بسرعة، اشتعلت الحرب في ليبيا، وخرج المتظاهرون الى الشوارع في سوريا وأماكن أخرى (Howard, et al, 2011).

فما الذي دفع بذلك الشاب لإحراق نفسه لتتوالى بعد ذلك سلسلة من الثورات، سلمية بدأت واستمرت في مكان، وتحولت للعنف في أماكن أخرى؟

هل قرر الناس نزع الشرعية من سلطاتها فجأة عندما وقعت الأحداث؟ أو كانت أطر نزع الشرعية والظلم موجودة بالفعل؟ كيف تمكن الناس المنتمين إلى شرائح منفصلة في المجتمع من إنشاء (نحن-مجموعة) كمتظاهرين وتطوير هوية مشتركة كمتنافسين؟ كيف يمكن للعمال والطلاب، الديمقراطيين العلمانيين، المدافعين عن حقوق الإنسان، المحامين، والمتظاهرين الإسلاميين يدعون جميعاً معاً في الميادين " الشعب يريد..."؟ ما الذي جعلها تشعر أنها يمكن أن تغير العالم الآن وانهم سيصبحون ممثلي تاريخهم؟ (Dupont, Passy, 2011).

جاء الربيع العربي يرفض حالة استمرار فشل الدولة -المتمثل في فقدانها حداثتها وهيبتها، فقدان الوطن منعته، فقدان المواطن حقوقه، فقدان الاقتصاد حيويته، ظهور الصفات السلبية للمجتمع، ظهور التبعثر والتفتت والإحباط، فقدان الحاكم شرعيته والإدارة مشروعيتها- وبداية البحث عن الدولة الحديثة في كل قطر من أقطار الوطن العربي، ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات وثورة التوثيق والإطلاع أحدثت في أعماق المجتمع العربي أزمة داخلية نشأت عن الوعي بحالة التخلف والوعي بفشل الدولة في الأقطار العربية وسقوطها خارج طريق الحداثة. وهذا ما يستدعي التغيير. هذا ما أدركه الشباب بالمقارنة والمماهاة والمضاهاة وليس بالضرورة بالتحليل الفكري أو العلمي أو الفلسفي المعمق. أن يرى الشباب طبيعة الحياة وجمالها في بلد متقدم من خلال الوثائقيات والشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ثم ينظر حوله ليرى البطالة والفقر والتخلف والظلم والقهر وضياع قيمة الإنسان وانتهاك حقوقه فذلك أكثر من كاف ليدرك أن دولته قد فشلت وأن شرعية الحكم قد تراجعت (بدران، د.ت).

إن تجربة الدولة العربية الحديثة خلال العقود الماضية تشير إلى أنها لم تنجح في ترسيخ قيم الحداثة بشكل عام وقيم المواطنة بشكل خاص بوصفها مصدر السلطة وشرعيتها، حتى أن تقارير التنمية البشرية العربية أطلقت على الدولة العربية الحديثة اسم "دولة الثقب الأسود" في تعبير صريح منها على حالة الفشل في بناء الدولة بمفهومها ووظيفتها الحديثين، وقد عزت هذه التقارير ذلك إلى أسباب متنوعة، كان في مقدمتها طبيعة النشأة التاريخية للدولة العربية الحديثة وارتباطها بكنف الترتيبات الاستعمارية، واستمرار حالة التبعية الخارجية وفقدان الاستقلال بمفهومه الشامل، بالإضافة إلى غياب العقد الاجتماعي وتهميش فكرة الإرادة العامة الحرة لأعضاء المجتمع واستئثار القوى الحاكمة بالسلطة (يعقوب، وآخرون، 2012، ص2).

ربط دوركايم مفهوم الثورة بـ "ظاهرة الفوران الجمعي"، والتي تعبر عن تحرك جماعي لا يمكن تجاهله، ويتضخم بصورة ملحوظة من دون ضمان الاستمرار طويلاً في حالة الفوران. وهي التي تتكون أساساً فيما بين الطبقات الأدنى

في المجتمع، فالشعب يعيش حياة مزرية مرتبطة بالفقر في الأساس، إلى جانب نقص الحرية (إبراهيم، 2013).

إن الشعور بعدم المساواة وانهيار الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع نتيجة فشل المعايير الاجتماعية وعدم قدرتها على ضبط نشاط الأفراد، وبالتالي عدم قدرتها على إيصال الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع، فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والانحراف، وفي ظل حالة الفوضى يصبح المجتمع غير قادر على ممارسة تأثيراته التنظيمية على الأفراد. فتزداد رغبات الأفراد (الشعوب العربية) وطموحاتهم في ظل التحولات العالمية سواء الاقتصادية، السياسية، أو الاجتماعية ولم تعد الدولة قادرة على السيطرة على تلك الرغبات أو الطموحات حيث ثارت الشعوب وخرجت إلى الميادين في حراكات سلمية مطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي متحررين من كافة القيود.

تمردت الشعوب على معايير لم تحقق طموحها بل أدت لوجود فوضى كبيرة فبدأت تلك الفئات العاجزة عن تحقيق أهداف المجتمع -رغم الثروات الموجودة في الوطن العربي (البترول، الغاز، الزراعة)- بوضع أهدافها الخاصة مستفيدة من التجارب السابقة حيث كانت الثورة التونسية هي الدافع والمحفز الرئيس لقيام الثورات في الوطن العربي، وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت دوراً رئيساً في تشكيل المناقشات السياسية في الربيع العربي حيث سبقت ثورة المحادثات على الانترنت أهم الأحداث على أرض الواقع، وقد ساهمت هذه الوسائل في انتشار الأفكار الديمقراطية عبر الحدود الدولية هذه الأفكار التي لم يكن لها أن تنمو في ظل حكومات مستبدة وبأوضاع اقصادية متردية.

من أسباب وضرورات قيام الثورة ما أرجعه (هوبزباوم) إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة فولدت الإنفجار الذي يجسد حالة الثورة. ففي السياق الأوروبي تحدث (هوبزباوم) عن أزمات الأنظمة البائدة شمال العالم وغربه، ويحددها في فقدان الشرعية واستفحال الاستبداد ومصادرة الحرية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في شمال أمريكا وغرب أوروبا.

وتمثل هذه الأزمات القاسم المشترك مع الثورة التونسية التي تُعتبر مثالاً حياً لهذه الضرورات، حيث توالت في السنوات الأخيرة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأزمات حقوق الإنسان والحريات، والتي أسهمت بشكل رئيسي في تفجر هذه الثورة. وفي السياق العربي يمكن القول بأن الثورة هي نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعي واقتصادي وسياسي على القاعدة الشعبية مما أدى إلى تفجر الثورة، كما أنه لا بد من تقرير حقيقة أخرى هي أن لهذه الثورات أسباب نفسية تراكمية تتفجر حينما تبلغ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذروتها، فالعوامل النفسية هي التي تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الاحتجاجية، ومن أبرز رواد هذا المدخل (جوستاف لوبون)، الذي يعرف الثورة على أنها مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات والأفكار والمذاهب، وأن المشاعر والعواطف هي دعائم المعتقدات السياسية الرئيسة (إبراهيم، 2013).

برزت آراء مختلفة ومتعددة لدى علماء السياسة والاجتماع المهتمين بدراسة ما يطلق عليه اليوم علم الثورة **Revolutionology** لتفسير الدوافع المؤدية للثورة وتحديدها، وأهم هذه التفسيرات وأكثرها شيوعاً التفسيرات الآتية (حرمل، 2013):

أرسطو (أرسطو، د.ت)

يرى "أرسطو" في مؤلفه الشهير "السياسات" أن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة، بما فيها نمطا الحكم الأساسيان وهما الأوليجاركية والديمقراطية، وكذلك ما يسميه نظام الحكم المتوازن، أو الدستوري، أو الأرستقراطي، ويرى أرسطو جميع أشكال الحكم تعتمد على قسط من العدالة، ولكنها جميعها معرضة لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه. ويقسم الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فينتقل من نظام حكمٍ إلى نظام آخر، ونوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم. ففي هذا السياق نجد من يستخدم مصطلح الثورة كتعبير للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية في مجتمع ما، حيث تشير هذه الظروف إلى تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني، وقد يتم هذا التغيير بصورة فجائية عنيفة.

وطبقاً لهذه الرؤية والتفسير فإن ثورات ما بات يعرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت وفجرها الشباب في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 تُعبر عن الأمل لدى الشعوب العربية في مسار تغيير حياتهم وأنها قادرة على إخراج بلدانهم مما هي فيه من تدهور في شتى المجالات، حيث تتوق فـي مجملهـا إلى إيجاد عدالة اجتماعية وتحقيق مجتمع تسوده قيم الحريـة والمـساواة (حرمـل، 2013).

نظرية الحرمان النسبي (تيد روبرت غير) (Gurr, 1970)

يرى تيد أن العنف السياسي يتولد من فعل غير عقلاني إزاء حالـة الـشعور بالإحباط والغضب والقهر، هذه المشاعر تُشكل لنا تصوراتنا حول العـالم وتنـشط أعمالنا، حيث أن شدة التناقضات التي تظهر داخل نظام سياسي معين بين التوقعات والمطالب المادية للناس، وقلة إشباع حاجاتهم من طـرف النظـام يولـد الـسخط والغضب. فكلما كان تبرير الناس المعياري للعنف أكبر، ازداد احتمال اسـتعدادهم للمشاركة في العنف السياسي أكثر.

إن الحرمان النسبي يتولد عند الشعور بالفرق "السلبي" بين الخيرات التي يشعر الفرد بأن من المسموح له أن يطمع فيها، والخيرات التي يستطيع فعـلاً الحـصول عليها.

يتضح مما سبق أن تيد يرى أن الشعور بالإحباط يشكل مصدراً رئيساً للعنف إلا أن الإحباط لا يؤدي بالضرورة إلى العنف ولكنه عندما يستمر لفتـرات طويلـة بالقدر الكافي فإنه غالباً ما يؤدي إلى العنف في نهاية المطاف.

إذاً، فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما: التوقعات والإمكانيات. فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة فـي الوقت نفسه، فإن مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى (حرمل، 2013).

وبذلك تُعد نظرية الحرمان النسبي من أنسب النظريات لتفسير الحراكات التي حدثت في الوطن العربي حيث تُفسر إلى حد بعيد التظاهرات ومطالبات المهمـشين.

إذ توقع الكثيرون أن سقوط أنظمة تسلطية يعني رفع سقف التطلعات، بينما ما هـو متاح من إمكانيات محدودة لا يمكن معها إشباع تلك المطالب. واللافت أن الحرمان النسبي كظاهرة ترتبط بالتغيير الاجتماعي، قد يتحول إلى "حرمان معاكس" أي منـع الآخرين من الحصول على ما سبق أن حصلوا عليه مثال: (حرمان رموز الأنظمة التسلطية من المشاركة في العملية السياسية كما في مصر وليبيا وتونس) (حرمـل، 2013).

فالظلم، الظروف المعيشية الفقيرة، مستويات البطالة المرتفعة، همجية أجهـزة الشرطة، تقييد حرية التعبير، وتعسف الدولة واستبداد الأنظمة، جميعهـا مثيـرات سلبية دفعت للحراك فالذين خرجوا للشارع هم الفئات التي عبرت عن عدم رضاها في نوعية الحياة، فالثورات العربية لم تحدث تحت مظلة تيـار سياسـي أو انتمـاء أيديولوجي ولكنها انتظمت في صف واحد يرفض الفساد والقهر السياسي والإقصاء والتهميش ويبحث عن لقمة العيش.

الفرد أو الجماعة التي ترتكب سلوكاً عدوانياً يكون معرضاً لمجموعـة مـن الظروف المهيئة سواء كانت متصلة به شخصياً مثل الإحباط الناجم عن فشله فـي أداء مهام معينة، أو عجزه عن بلوغ أهداف يرغبها، وقد تنبع تلـك العوامـل مـن السياق الثقافي- الاجتماعي كما يتمثل في الحرمان من العائد الاجتمـاعي للتنميـة، وضروب التمييز الطبقي والمهني التي يتعرض لها، وتـصاعد حـدة الـصراعات الاجتماعية، أو قد يكون مصدرها خصائص الضحية ذاته وما يصدر عنه من أفعال تثير الدوافع الانتقامية أو تشكل عدواناً في حد ذاتها سواء كانت ذات طابع مادي أو معنوي يستلزم ردود أفعال دفاعية (السيد، وآخرون، 2003، ص250).

إن الإحباط في المكانة الاجتماعية والفقر والبطالة وتدني الـدخل..الـخ الـذي واجهته تلك الفئات جعلتهم كما يرى ميلار يتخلون عن معايير المجتمع التي وضعتها (الحكومات والأنظمة الحاكمة) ذلك الإحباط الناتج عن الضغوط العامة بسبب البطالة التي بلغت نسبتها بحسب تقرير التنمية البشرية العربية للعام (2010) 13%، أو ما يقارب 14مليون عاطل عن العمل، غالبيتهم من الشباب، والحاصلين عل مـؤهلات علمية عالية، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة والتوزيع غير المتـوازن للقـوى

السياسية. والتخصيص غير العادل لموارد وثروات الدول العربية، وانتشار تـزاوج المال والسياسة، والتهميش الاجتماعي للشباب، وقمع أجهـزة الامـن والمخـابرات وتقييد الحريات، أدت هذه الضغوط (Strain) جميعها للانحراف عن القواعـد التـي طالما امتثل لها الأفراد سواء نتيجة لوجود ضبط ذاتي أو خوفـاً مـن ردود فعـل مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، فالتفكك والانحلال والحرمان الذي طال المجتمع عطل تلاحمه وقوض روابطه الاجتماعية مما انتج الثورة التي ما هـي إلا رفض للواقع نتيجة الضغوط التي ولدت المشاعر السلبية وبالتالي تحـول الـضبط الذاتي السابق إلى ضبط ذاتي متدني وتحول الامتثال لمعايير وقيم المجتمع التي لـم يشارك في وضعها إلى انحراف.

بدأت الشعوب العربية بالبحث عن أساليب جديدة لعدم قـدرتها علـى تـوفير الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافها بسبب الطبقة الاجتماعية التي تحول دون تمتعهم بمزايا منحت لطبقات أخرى استحوذت على المناصب العليا، والمـال، وكثيـرون الذين يبحثون عن المكانة الإجتماعية بحسب ما يرى كوهن (Reaction Formation Theory) أن كل الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية، ولكن لا يستطيع الكل المنافسة من أجل هذه المكانة وخاصة الطبقة الفقيرة التي يحكمها البناء الاجتماعي الطبقـي، إضافة إلى افتقارهم إلى الحوافز المادية والمعنوية مما ينـتج عنـه خلـق مواقـف مشتركة (ثقافة فرعية) حيث لم تجمعهم أهداف عامة بقدر مـا جمعـتهم وسـيلة للتحرك في الشارع والمطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد والسعي للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

من أجل كل ما تقدم تمردت الشعوب على الأنظمة الاستبدادية التي طالما كان هناك مبالغة في تقدير مدى متانتها وتقليل من شأن المطالب من أجل حياة أفـضل. سمعنا كثيراً عن ازدراء الحكام للشعوب لكننا فشلنا أن نرى مدى السرعة التي يمكن أن تشعل ثورة في المنطقـة بأسرهـا وهذا هـو النـضال مـن أجـل الكرامـة (Goldstein, 2012)، أو ربما كانت الرابطة الاجتماعيـة المتمثلـة فـي ارتبـاط، انغماس، التزام، واعتقاد الأشخاص -كما يرى (هيرشي)- بقيم المجتمع وأخلاقياتـه

وقوانينه وسلطاته وتقدير مشاعر وآراء الآخرين تعد عاملاً عازلاً يحول دون التمرد أو الثورة على الظلم قد حالت دون رؤية هذه الاضطرابات.

4.1.2 ملامح الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين

تهدف المؤسسة الأمنية كنظام اجتماعي، أي بوصـفها مجمـوع المؤسـسات النظامية إلى إشباع حاجات الناس في المحافظة على الأمن والطمأنينة، وعليه فـإن موضوع العلاقة التبادلية بينها وبين المجتمع أمـر بـالغ الأهميـة، حيـث تُعتبـر تصورات أفراد المجتمع لمكانة رجل الأمن، والأدوار التي يقوم بها مـن القـضايا الأساسية في هذا الموضوع (الخزاعلة، 1998، ص 29).

إن العلاقة بين المواطن ورجل الأمن علاقة قديمة ومتغيرة حـسب الأزمنـة وحسب الأنظمة السياسية وحسب وضعية الإنسان ومكانته في المجتمع فهي تتراوح بين النفور والانسجام والكره الصريح والثقة المتبادلة (النصراوي، 1992، ص46).

كما أن الانطباع العام عن المؤسسة الأمنية له عدة مظاهر، فمنهم من ينظـر للمؤسسة الأمنية بصورة عامة والتي تعتمد على درجة الاعتماد على هذه المؤسسة، ودرجة رضا الجمهور، ودرجة الثقة والاحترام التي يحملها الناس لرجـل الأمـن، وأداء العمل الأمني بشكل عام. ومنهم من يكون انطباعه من خـلال النظـر إلـى المخرجات والمحصلات الناتجة عن عمل المؤسسة الأمنية مثل الحد من مهـددات الأمن، والقدرة على حل مشكلات المجتمع والظروف المعيشية للنـاس. ويختلـف انطباع الناس عن المؤسسة الأمنية باختلاف درجة تعاملهم واحتكـاكهم بالمؤسـسة الأمنية ودرجة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، ووضـعهم الاجتمـاعي والاقتـصادي (سرحان، 2006، ص13).

تزداد توقعات وتطلعات المواطنين يوماً بعد يوم خصوصاً مع زيـادة التعلـيم والثقافة المعرفية والتواصل مع المجتمعات الأخـرى، ممـا يجعلهـم يفترضـون الحصول على الكثير من الحقوق والاعتراف والاحترام والمنزلة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة ومن ضمنها المؤسسة الأمنية، حيـث تتغيـر توقعـات المـواطنين وتطلعاتهم بزيادة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والتكنولـوجي والثقـافي وزيـادة

المشكلات المرتبطة بالشعور بالأمن والاستقرار. فلم يعد المواطنين ينظرون إلى رجل الأمن نظرة رأسية أي أنها جزء من السلطة وأداة من أدوات تثبيت النظام الحاكم، بل ينظرون لها نظرة أفقية أي أنها جزء من المجتمع وفي وسطه وأن وجودها هو لخدمة المجتمع (سرحان، 2006، ص12).

كما تتبنى بعض المؤسسات الأمنية مواقف سلبية مسبقة تجاه الجمهور الذي تتعامل معه، وهذه المواقف قد تكون ناشئة عن عدم قدرة المؤسسة الأمنية على بناء شراكة حقيقية مع أفراد المجتمع بسبب القيم والثقافة المؤسسية التي يقوم عليها العمل الأمني. فالبعض من رجال الأمن ينظر إلى العلاقة مع الجمهور بمنظار الشك والريبة، حيث يبني تصوره هذا من قناعته بأن العمل الأمني يتميز بالسرية والخصوصية والسلطة التي ينبغي أن تكون محصورة في رجال الأمن فقط. هذا البعض لا يقتنع بالعلاقة والمصلحة المتبادلة بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع وإنما يوجزها فقط في الحصول على المعلومات المتعلقة بمتابعة الجرائم والقضايا الجنائية، فيحق لهم الحصول على المعلوات من الجمهور وبدون مقابل يقدمونه لهذا الجمهور (سرحان، 2006، ص10).

لقد أدت المقاربة الأمنية السابقة المعتمدة على أمن الدولة والنظام إلى إنتاج علاقة سلبية الطابع مع المواطنين الذين تعرضوا باستمرار لانتهاك حقوقهم (الصواني، 2013، ص23)، مما كان له الأثر البارز في تشكيل الصورة المدركة لدى الحراكيين.

أصبحت حركات الاحتجاج بشكل عام منظمة بشكل أفضل وأكثر قوة وتنوعاً اجتماعياً. وتقاد هذه الحركات بشكل رئيسي من قبل قوات الدرك وليس من قوات الشرطة نظراً لبنيتها المركزية وقدرتها على العمل في تشكيلات أكبر(Lutterbeck, 2013,p18). فطبيعة عمل قوات الدرك تختلف عن غيرها من الوظائف، فهو عمل يتم في معظمه خارج المكاتب ويعتمد بالدرجة الأولى على التفاعل مع الجمهور بكافة فئاته وخصائصه المختلفة، ويتطلب عمل قوات الدرك – الذي يتمثل في حفظ الأمن والاستقرار للمجتمع – قدراً من تحديد الحرية في بعض

الأحيان، وهذا ما يتعارض مع رغبة الحراكيين الذين يريدون الاستمتاع بحرية بـلا قيود.

يعد الحراكيين الشريك الأساسي لقوات الدرك في حفظ الأمن والحفـاظ علـى سلمية المسيرات لتحقيق أهدافها، وتؤثر الصورة المتكونة لدى كل من الطرفين فـي أداء هذه المهمة حيث أنه لا بد من أن يكون هناك قناعة تامة بأن قوات الدرك تؤدي مهمة اجتماعية كلفه بها المجتمع عندما تنازل عن جزء من حقوقه مقابل حماية أمنه واستقراره، كما أنه يجب أن يكون لدى الحراكيين قناعة تامة بأن قوات الدرك مـا خرجت إلا لرعايته بتفويض منه، وذلك يتطلب منه أن يتوفر لديه إيماناً راسخاً بأن الأمن ومواجهة الفساد والتصدي له مسؤولية مشتركة بينه وبين قوات الدرك، فإذا ما تحققت هذه الصورة فإن العلاقة بينهما ستكون في قمة توازنها واستوائها وهذا بحـد ذاته يكون له مردود إيجابي يتمثل في تفهم الدرك والحراكيين كل منهما لدور الآخر وتقبل المهمة التي يؤديها والرضا بالإجراءات التي يتخذها.

تتبلور صورة رجل الأمن في أعين أفراد المجتمع من خلال تعاملـه معهـم، وغالباً ما يتم هذا التعامل بينهم لسببين: إما لحراسة القانون، أو لتنفيذ أحكام القانون. فرجل الأمن يعتبر أظهر الموظفين العموميين تنفيذاً للقوانين، لأنه الموظف الوحيـد الذي يلجأ إليه المواطنون، كلما كان هناك ما يدعو للتصدي لحريات الناس أو لتنفيذ القانون بالقوة وفي سبيل ذلك، فإنه يعاني من المواجهة المستمرة مع النـاس، فهـم يوجهون إليه غضبهم ويقاومونه شخصياً، في الوقت الذي يقوم بمتطلبات عمله كمـا حددها القانون. فالناس لا يرون القانون، وإنما يرون القائمين على تنفيذ هذا القانون، وبالتالي فإنهم إذا ما تعارض القانون مع رغباتهم، فإنهم يوجهـون سـخطهم إلـى الأشخاص الذين يتولون تنفيذ القانون، ومن هنا تنشأ العداوة بين المواطنين ورجـال الأمن كمنفذين للقوانين التي تتعارض مع رغبات الآخرين، وبالتالي قـد يرسـمون صورة وحشية لرجل الأمن تتصف بالقسوة أو الاستعلاء والجبـروت (العمـرات، 1990، ص 20-21).

يولد عمل قوات الدرك الذي يقوم على الاحتكاك المباشـر مـع الحـراكيين اتجاهات وانطباعات قد تكون إيجابية تتمثل في وجود صورة إيجابية لدى الحراكيين

عن الدرك وأفراده وتنعكس هذه الصورة على شكل تعاون من جانب الحراكيين مع قوات الدرك لأداء مهامه ويتحقق ذلك من خلال السلوكيات الإيجابية من جانب قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين، وقد تكون اتجاهات وانطباعات سلبية باتخاذ الحراكيين مواقف المعارضة التي قد تتطور إلى علاقة تصادمية فقد تصل المظاهرات أو المسيرات إلى درجة من العنف تجبر قوات الدرك للتعاطي معها بالعنف منعاً لحدوث الضرر في الممتلكات العامة والخاصة فإذا كان من حق الحراكيين أن يعبروا عن آرائهم واتجاهاتهم فمن واجب قوات الدرك أن تمنع تحول هذه المظاهرات إلى مصدر ضرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع.

يطلب من رجل الأمن التفاعل مع الجمهور في كل قضاياه، وذلك حتى يلمس المواطن أن رجل الأمن هو صديقه الذي يجده بجانبه عندما يتعرض لمأزق أو موقف يحتاج إلى التعاضد والتأييد، فلا يجب أن يظل رجل الأمن بعيداً عن قضايا الجماهير ولا يعرف عنها شيئاً وهذا ما يزيد من عزلته أكثر فاكثر. وهناك الكثير من القضايا الاجتماعية التي تكون شاغلاً لقطاع كبير من الجمهور ووقوف رجل الأمن بمعزل عن هذه القضايا يجعل المسافة تبدو بعيدة بينه وبين الجمهور، لذلك كان لا بد لرجل الأمن من التفاعل مع هذه القضايا والإسهام مع الآخرين في الوصول إلى حلول لها، حتى يؤكد رجل الأمن أنه جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه (الطراونة، 2008، ص 35).

إن تحديد مقومات وملامح العلاقة المثالية بين الدرك والحراكيين يمكن أن تتم من خلال نقطتين (هلال، 2007، ص25):

النقطة الأولى: تتعلق بقوات الدرك: وهي أن يكون لديهم قناعة تامة بأنها تؤدي عملاً اجتماعياً سامياً ونبيلاً لا غنى عنه بحكم ضرورته الاجتماعية وبحكم أنه عنصر وشرط جوهري في قيام واستواء واستمرارية أي مجتمع. وفي نفس الوقت إدراكها التام بأن المهمة الموكولة إليها وما لديها من صلاحيات وسلطات للاضطلاع بها ما هو إلا تكليف من المجتمع وتشريف لها يقتضي منها أن ترقى إلى مستوى الثقة والشرف معاً.

النقطة الثانية: تتعلق بالحراكيين وتتمثل بأن يكون لديهم القناعة التامة بأن قوات الدرك ما هي إلا خادمة لهم ترعى مصالحهم وحقوقهم وواجباتهم تجاهه بتفويض منه ومن ثم يقتضي هذا منهم أن يتوفر لديهم إحساس راسخ بأن الأمن مسؤولية مشتركة بينهم وبين قوات الدرك وأنه لا يمكن لقوات الدرك وحدها أن تحقق الأمن المنشود دون مساندتهم.

لقد تميزت العلاقة بين الحراكيين وقوات الدرك بالكثير من الشد والجذب حيث غيرت المؤسسة الأمنية عموماً بما فيها قوات الدرك من طرق التعامل مع الاحتجاجات أكثر من مرة حيث سمحت لهم بتنظيم فعالياتهم والمحافظة على أمنهم بل وتقديم المياه والسماح لهم برفع شعاراتهم وحرية التعبير، وفي احتجاجات استخدمت قوات الدرك القوة في فض هذه الاعتصامات باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، وقامت باعتقال العديد من الحراكيين وحولتهم إلى محكمة أمن الدولة.

وبذلك يمكن القول أن الصورة المتكونة لدى الدرك نحو الحراكيين يشوبها الشك وغياب المصداقية، يتضح ذلك من خلال تعاملها مع الحراك والحراكيين واصمة إياهم بعدم الولاء دون أن تغير في طريقتها معهم أو محاولة فهم تطلعاتهم وهو الأمر الذي ينبغي أن يتغير من خلال العمل على تغيير الصورة النمطية التي بناء عليها تتعامل قوات الدرك مع الحراكيين على أساس أنهم أصحاب مطالب فئوية ضيقة وفي بعض الأحيان معطلين لإنجازات محاربة الفساد، رغم أن محاربة الفساد هو مطلب أساسي من المطالب التي رفعها الحراكيين.

بالإضافة أنه لا بد من تغيير الصورة وبالتالي العلاقة عن طريق إرسال إشارات تضامنية تُشعر الحراكيين أن قوات الدرك يشاطرونهم همومهم، وفتح قنوات التواصل معهم.

ثمة فجوة قائمة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع في مختلف الدول العربية. يمكن أن يختلف اتساع هذه الفجوة وعمقها من مجتمع عربي إلى آخر، ولكنها موجودة في جميع المجتمعات العربية. ويمكن أن يثار جدل حول أسباب وجود هذه الفجوة، ولكن يجب ألا يكون الاعتراف بوجودها موضع خلاف لأي اعتبار من

الاعتبارات. وذلك لأنه من الصعب، بل من المستحيل، إقامة تعاون وتنسيق بين المجتمع، وبين المؤسسة الأمنية، إلا بعد ردم هذه الفجوة (خضور، 2006، ص5).

5.1.2 العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين

إن تحقيق السلام الاجتماعي أولاً، ثم الأمن والأمان، قد يغدو مستحيلاً على المدى الطويل من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون، وتقوم فاعليته على أداء ملتزم به في الممارسة العملية، وبما يكفل احترام الحقوق، علاوة على تميزه بالشفافية وخضوعه للمحاسبة والمسؤولية (الصواني، 2013، ص21).

إن الصورة التبادلية التي شكلتها قوات الدرك والحراكيين كل منهما اتجاه الآخر ليست وليدة اليوم، ولكنها عبارة عن انطباعات تكونت تدريجياً وتاريخياً عبر ميراث من العلاقات التي سادت بين المؤسسة الأمنية عموماً والجمهور عبر فترات تاريخية طويلة شهدت العديد من حركات المد والجزر في العلاقة بين الطرفين، ومن الصعب أن ننسب لمتغير أو عامل واحد ملامح الصورة المتشكلة بين الطرفين، لذلك هناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً هاماً من خلال تفاعلها مع بعضها البعض في تشكيل الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين ونمو هذه الصورة ومن أبرز هذه العوامل:

- العوامل الاجتماعية: وتتمثل في الخبرات الجزئية التي تدور حول موضوع معين، تكامل هذه الخبرات في وحدة كلية ينتج عنها نوعاً من التعميم (العيسوي، 2006، ص23)، حيث تتشكل الانطباعات نحو الموضوعات المختلفة إذا كانت لدينا معلومات كافية أو خبرات سابقة عنها، فالإنسان في حالة تفاعل مستمر مع غيره من الأفراد الآخرين، فهو يدخل معهم في علاقات تفاعل متشابكة.

كما أن للمعلومات التي يكونها الفرد عن موضوعات معينة أو الخبرة السابقة عنها يكون لها أكبر الأثر في تشكيل الصورة الإيجابية أو السلبية نحو هذه الموضوعات (محاميد، 2003، ص203- 204).

أي أن الخبرات السابقة تعمل على تكوين المشاعر والمعتقدات والتقديرات لدى الفرد نحو الموضوع، تلك المعتقدات والمشاعر تجعل الفرد يستجيب سلباً أو إيجاباً

للموضوعات المختلفة حسب ما لها من قيمة إيجابية أو سلبية بالنسبة لـه (سـلامة، 2007، ص63).

لا شك أن التجارب التاريخية لعلاقة رجل الأمن مع المـواطن أثـرت فـي الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين، فالتطور التاريخي يكشف عـن أن رجـل الأمن في أغلب العصور كان أداة الاستعمار والحكم الأجنبي في تحقيق الإخـضاع والاضطهاد: أي أن المؤسسة الأمنية تقوم على قمع مواطنيها من أجل تحقيق الأمن في ظل الاستعمار بغية الحصول على الهدوء والمحافظـة علـى النظـام، وبـذلك أسهمت المؤسسة الأمنية في سلب مواطنيها لحرياتهم والنيل من حقوقهم وذلك كلـه في صالح المستعمر، وهذا بالتأكيد أثر في صورة رجل الأمن في ذهن المـواطن، لأنه يتذكر سلوكيات رجال الأمن وما كانوا يقومون به من أفعـال كـالعنف الـذي يمارس ضدهم، وهذا بدوره خلق نوعاً من الكراهية والحقد على رجال الأمن وأدى إلى فقدان الثقة بهم، الأمر الذي دفع المواطنين للشك بأي إجراء يقوم به رجل الأمن وهذا كله يعود لرواسب الماضي (الطراونة، 2008، ص 41).

كما تأثرت الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين بالصور المتـشكلة للطرفين منذ الطفولة وخلال المراحل العمرية التالية. فإنها ولا شك تأثرت بالتكوين النفسي، وبمدى ارتباط الحوادث بحاجات الأفراد ودوافعهـم (يـونس، 1993، ص 289).

فمن المؤكد أن التنشئة الاجتماعية لا تنتهي مع فترة الطفولة، بل تشكل وتكون الأفراد باستمرار طوال حياتهم. وبعض آثار الضغوط والخبرات المبكرة تدوم مدى الحياة (لامبرت، 1993، ص67)، مما يؤثر على إدراك الأفرد للمواقف المختلفـة واستجاباتهم لهذه المواقف في الحاضر والمستقبل وقد اتضحت أهمية هذه الـصور مع تعاظم تأثير وسائل الاتصال، فلا يمكن تجاهل دور وسائل الإعلام في تـشكيل الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين. حيث يعد الإعلام من أهم الوسـائل التي تُسهم في رسم الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين من خلال إبرازها إيجابيات أو سلبيات أياً من الطرفين.

بمعنى أن التجربة الشخصية تترك أثراً كبيراً في نفس الإنسان وفكره وتظـل أحداثها ومشاهدها معه لفترة زمنية طويلة، خصوصاً إذا ارتبطـت تلـك التجربـة بالقسوة والمعاناة. ويرسم الناس صورة نمطية للمؤسسة الأمنية من خلال تعـاملهم واحتكاكهم بها أو من خلال تجربة الأصدقاء أو الأقارب، حيث يتم نقـل قـصص التجارب المؤلمة إلى الآخرين مما يكون صورة سلبية عن المؤسسة الأمنية، وتتشكل الصورة النمطية للمؤسسة الأمنية عادة أثناء ممارستها لعملها والتعامل مع الجمهور، حيث أن اللطف والتعامل الحضاري والمصداقية والاستجابة والكفاءة فـي العمـل والعدالة والمساواة تُشكّل صورة نمطية إيجابية للمؤسسة الأمنية لدى المواطنين، مما يعزز الثقة والشراكة بين الطرفين. أما تجاوز القانون واسـتخدام الأسـاليب غيـر الشرعية في التحقيق والاعتقال واستعمال القوة وإساءة معاملة المواطنين فإنها تُشكّل صورة نمطية سلبية للمؤسسة الأمنية (Finn, 2001).

العوامل الثقافية: يعيش الفرد في إطار ثقافي يتألف مـن العـادات والتقاليـد والاتجاهات والمعتقدات. وهذه جميعاً تتفاعل تفاعلاً ديناميكياً يؤثر في الفـرد مـن خلال علاقاته الاجتماعية وبيئته، سواء كانت أسرته أو مدرسته؛ بمعنى أن مختلـف الجماعات التي ينتمي إليها الفرد تؤثر في تشكيل تـصوراته (يـونس، 1993، ص 280).

تلعب العوامل الثقافية والحضارية بما تشمله من نظم دينية وسياسـية وخلفيـة اقتصادية دوراً هاماً في تشكيل الصورة لدى الأفراد فالعوامل الثقافية الـسائدة فـي المجتمع تلعب دوراً بارزاً في تنمية الصورة السائدة فيه وتطويرهـا فـي مـسارها الإيجابي أو السلبي (محاميد، 2003، ص206).

لا زالت العلاقات في البلاد العربية بين أفراد المجتمع في كثير من جوانبهـا تقوم على الأساس القبلي وليس على أساس القانون أو الأساس الرسمي، فما زالـت المحسوبية والواسطة تلعب دوراً مهماً وتشكل عائقاً في تطبيق القانون على الجميـع بشكل يحقق المساواة بين أفراد المجتمع بالرغم من التغير الذي أصاب هذا الجانب، ومثل هذا الوضع يعقّد مهمة رجل الأمن ويجعلها أكثر صعوبة، وهـذا ممـا يزيـد

الفجوة بين المواطنين ورجال الأمن، ويؤثر على طريقة تعامل المواطن مع رجل الأمن ويوجه سلوكه نحوه إلى اتجاهات سلبية(الشرمان، 2007، ص 41).

تنقل وسائل الإعلام الكثير من الأخبار المتعلقة بالمؤسسة الأمنية وبعملها وبالتالي تؤثر وسائل الإعلام في تكوين الصورة النمطية للمؤسسة الأمنية في أذهان الجمهور، حيث تضطر وسائل الإعلام في غياب المعلومات الرسمية إلى صياغة أخبار تعتمد على روايات غير رسمية وترسلها للجمهور مما ينعكس سلباً على علاقة المؤسسة الأمنية بالجمهور (Finn, 2001).

وبذلك فإن وسائل الإعلام تقوم بأداء دوراً مهماً في إضفاء صورة سلبية عن قوات الدرك في أذهان الحراكيين عن طريق الطرح الإعلامي المقصود بهدف الإساءة لرجال الدرك، ويحدث هذا الطرح المقصود عندما لا يكون هناك إحساس بالمسؤولية الأمنية من قبل القائمين على وسائل إعلامية، وعندما لا يكونون على وعي بخطورة ما يقومون به وما قد ينتج عنه من خلل في المعادلة الأمنية في المجتمع، وربما يكون الطرح الإعلامي المقصود لسلبيات قوات الدرك نابع من عوامل ذاتية بالنسبة للقائم بالاتصال وبتأثير الانتماءات والجماعات والمرجعية والتي تعتبر عنصراً من محددات الشخصية، يؤثر في طريقة تفكيره وتفاعله مع البيئة المحيطة.

وفي أحيان كثيرة فإن تناول وسائل الإعلام لسلبيات رجل الأمن نابع من عوامل مادية، بحيث تسعى وسائل الإعلام وعلى وجه الخصوص الصحف منها إلى المبالغة والتهويل للفت الأنظار والترويج للصحيفة، وهذا ما يحدث لدى صحف المعارضة أو تلك المسماة بالصحافة الصفراء (الشرمان، 2007، ص 80).

إن ما يحدث اليوم من غياب للحيادية والموضوعية في تغطية الاحتجاجات يعود إلى أسباب عدة، بعضها يتعلق بالأيديولوجيات، والبعض يعود إلى درجة مهنية مراكز الأخبار في وسائل الإعلام، إضافة إلى غياب الدراسات والإحصاءات عن ما يجري وهي سمة تتكرر في مختلف المجالات في العالم العربي (العبدا ، 2013، ص16).

عوامل سياسية، في معظم بلدان العالم الحر يتوقف نجاح التحولات الديمقراطية على إقامة رقابة مدنية منتخبة وفعالة على القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية ويعد تحويل هذه المؤسسات من أدوات لحماية الأنظمة العميقة إلى خدمات وطنية مهنية بمثابة الفارق الحقيقي بين نجاح وفشل الثورات (عاشور، 2012).

استمدت المؤسسة الأمنية شرعيتها من النظام السياسي القائم، لتوفير الأمن وضبط النظام في المجتمع، وفي هذا الإطار ساهمت المؤسسة الأمنية في حماية المكتسبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، مما أدى إلى إرساء دعائم المجتمع، وقد كان لمفهوم الأمن الشامل أثره البالغ في اتساع مفهوم الأمن التقليدي (منع وضبط الجريمة) ليشمل مجالات الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي.

ومهما كان تعدد جوانب عمل المؤسسة الأمنية فإنه لا يمكن إغفال طبيعة جهاز الشرطة، بوصفه جهازاً إدارياً من أهم أجهزة الدولة الحديثة لذا فإن هذا الجهاز يتأثر بشكل المناخ الإداري فيه. لذلك كان لزاماً أن يتطور مفهوم العمل الأمني تبعاً لتطور وظائف الدولة (عدلي، 2012، ص76- 79).

6.1.2 الثقة المتبادلة بين قوات الدرك والحراكيين

إن الأمن هو أكثر ما يهم المجتمعات والشعوب، لأنه الركيزة الأساسية التي تنهض عليها جهود التنمية في كافة مجالات الحياة، ومهما توفرت لأجهزة الأمن من إمكانيات بشرية أو مادية فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها إلا في ظل علاقة إيجابية مع الجمهور (عبد الحميد، 2002، ص1).

يعتبر بناء ثقة المجتمع والمحافظة عليها حجر الزاوية في نجاح المؤسسة الأمنية وإنفاذ القانون، ويأخذ بناء الثقة قدراً كبيراً من الجهد المستمر من خلال تمسك إدارات المؤسسة الأمنية بمبادئ النزاهة والاحتراف لأنهم يشغلون منصب يقوم على الثقة التي تمنحهم سلطة هائلة من مجتمعاتهم للقيام بواجباتهم، وبالتالي فإن الاستخدام المفرط لتلك السلطة، وإساءة استخدامها، أو الفشل في آداء واجباتهم يمكن أن يؤدي إلى تآكل الثقة وتخفيض أو تدمير مصداقيتها، لذلك على كل فرد في

المؤسسة الأمنية فهم أنه يمثل المؤسسة باكملها، وأن السلوك الشخصي هو مسؤولية، وانه مسؤول عن كل تصرف، سواء كان سلبياً أو إيجابياً (Office of Community Oriented Policing Services, 2007, p1-7).

تتسم العلاقة بين الدرك والحراكيين في أحياناً كثيرة بالجفاء وبوجـود فجـوة كبيرة بينهم، وذلك لغياب قنوات الاتصال الفعالة، وتكاد تنحصر العلاقة بينهم في أن الحراكيين هم منبع مدخلاتهم، إلا أنهم في نفس الوقت مغيبين عن المشاركة الفعليـة في تحمل مطالبهم.

إن الفجوة الماثلة ترتبط كثيراً بطبيعة العلاقة بين رجل الأمن والمواطن بشكل عام والتي تتسم بعدم الثقة الناتجة عن ظروف تاريخية وعوامل أخرى، فـالمعروف أن الاستعمار قد فرض على أجهزة الـشرطة ولـسنوات طويلـة طابعـاً سياسـياً باسـتخدامها كـأدوات قهـر ضـد المـواطن ومؤسـسات المجتمـع المـدني لتنفيذ سياساته وقوانينه بشكل قسري، كما حجب الدور الخـدمي والإنـساني عـن المؤسسة الأمنية (العطار، 1995، ص1).

وتزداد ثقة المواطنين بالمؤسسة الأمنية كلما كان المسؤولين والقـادة قـريبين منهم، يتعايشون مع همومهم ومشاكلهم اليومية، فالثقة تعني الاتصال المفتـوح بـين المؤسسة الأمنية والمواطنين وبدون عوائق أو وسيط. إن الاتصال المفتـوح بـين المؤسسة الأمنية والمواطنين يؤدي إلى تقبل الاختلافات في وجهات النظر وبالتـالي إزالة الاحتقان والجفاء مما ينعكس على تطوير المؤسسة الأمنية وتحقيق أهدافها. فلا ينبغي أن يرى المواطنون المؤسسة الأمنية وبشكل خاص القادة صارمين ومنعزلين وبعيدين عن المجتمع وينظرون إلى المواطنين نظرة فوقية ومتعالية (Finn, 2001).

يعد تزايد وتيرة المظاهرات مؤشراً واضحاً على أن الناس لم تعد تثـق فـي مؤسسات الدولة (Barari, &Satkowski, 2012, p51)، بما فيها المؤسسة الأمنيـة، لذلك يحتاج الدرك والحراكين للحصول على الثقة المتبادلة، وعليهما أن يسعيا لكسب الثقة لتكوين صورة مبنية على الاحترام والتعاون وهذا يتطلب شفافية ووضوحاً من كلا الطرفين.

إن بعض السلوكيات الخاطئة سواء من قبل بعض رجال الدرك أو الحـراكيين قد تجعل من الصورة التبادلية بين الطرفين صورة سيئة الأمر الذي يؤدي إلى عزلة قوات الدرك عن الحراكيين، وزيادة الفجوة بينهما.

بالإضافة إلى الفساد في المؤسسة الأمنية الذي يعتبر من المسائل التـي تـؤثر على صورة رجل الأمن لدى الجمهور حيث تؤدي إلى ردة فعل سلبية لدى المواطن لأنه يتوقع من رجل الأمن أن يحمي حقوقه ويصونها ويحافظ على النظـام العـام، وأن يعمل في إطار القانون. والفساد في المؤسسة الأمنية هو سوء استخدام الـسلطة واستغلالها لتحقيق مكاسب شخصية من خلال الوظيفة الرسمية، ويحدث الفساد فـي المؤسسة الأمنية تأثيراً قوياً في مواقف الجمهور تجاه رجل الأمن وتُضعضع الثقـة مما يتسبب في بعد المسافة بين رجل الأمن والجمهور (سرحان، 2000، ص8)

في العصر الحديث ومع بزوغ النظريات المتعددة والجديدة في شتى الميـادين والمجالات الإنسانية متمثلة في النظم الديمقراطية والإدارة الحديثة والاهتمام بالرأي العام وقياس ودراسة اتجاهاته أصبحت الصعوبة في أي عمل تأتي من أنه لا يكفـي أن يؤدى العمل بكفاية وعلى مستوى رفيع بل لا بد أن تقتنع الجماهير بأنـه يـؤدى بذلك المستوى وذلك القدر من الكفاءة حتى تمنح الجماهير تأييدها وثقتها لتلك الهيئة أو ذلك القطاع. فالإنسان في المجتمع الحديث هو صانع الرأي وهو محور اهتمـام الدولة وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمختلف الجهات الحكومية ورأي الجمهور عن أدائها فإن مهمة المؤسسة الأمنية أصعب لنيل ثقته ورضاه بحكـم طبيعـة عملهـا. فالمؤسسة الأمنية تقوم على تنفيذ كل قوانين الدولة وهي الأداة التنفيذية لها كما أنها تحتك بكل أفراد الشعب بعكس غيرها من الهيئات التي تحتك بجماهير محددة مـن أفراد الشعب (أبو شامة، 1992، ص 19-20).

إن سوء العلاقة بين المواطن ورجل الأمن يترتب عليها العديـد مـن الآثـار والنتائج السلبية التي لها تأثيرها على وظيفة رجل الأمن، فانخفاض الروح المعنوية لدى رجل الأمن أحد هذه الآثار، بحيث يصبح حماسه لعمله ضعيفاً، نتيجة لعدم ثقته بما يقوم به، مما يدفع المواطن إلى الاستخفاف بالقانون وتحديه للقائمين على تطبيقه، فالعملية الأمنية تتطلب التعاون بين المواطن ورجل الأمن، وإذا كانت العلاقة بـين

الطرفين سلبية فإن المؤسسة الأمنية تفشل في أداء رسالتها في حفظ النظام داخل المجتمع (المومني، 1996، ص 48).

إن عنصر الخطر في حياة رجل الأمن يبدو أن يجعله أكثر انتباهاً لأي علامات توحي باحتمال أي عنف أو مخالفة للقانون، ونتيجة لذلك الوضع فإن رجل الأمن دائماً يكون شكوكاً في أي أمر، وزيادة على ذلك فإن الشخصية العملية لرجل الأمن تجعله أقل قابلية ليكون صديقاً للآخرين – أي أنه ليس مرغوباً من الآخرين ليكون صديقاً لهم- ما دامت قواعد الصداقة تربط الآخرين بعمله وهذا معناه أن عنصر الخطر يعزل رجل الأمن اجتماعياً من ذلك القطاع من المواطنين الذين يعتبرهم خطرين ابتداء وكذلك من قطاع تقليدي من المواطنين الذين يرتبط بهم (أبو شامة، 1992، ص 86).

إن عملية الدمقرطة المتضمنّة بالضرورة إصلاح قطاع الأمن، تمس بالضرورة أيضاً الحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة لا بد أن تشمل دوراً للناس. إن ذلك شرط أساسي ومقدمة أساسية لاستعادة الثقة أو بنائها، كما هو شرط لوجود ثقافة عامة شعبية تدعم كل ذلك بتمكين المجتمع المدني من تأدية دور منتج ومثمر يسهم بفعالية في خفض علاقة التوتر بين الدولة والمجتمع (الصواني، 2013، ص24).

7.1.2 استخدام العنف

ما دامت الثورات تتبلور حول أزمات، فإنها تعبر عن أشكال من المعاناة والحرمان تختلف من ثورة إلى أخرى، ومن سياق إلى آخر. ولا يظهر العنف كتعبير عن الحرمان وصور المعاناة فقط، بل يظهر من خلال عدم القدرة على التوفيق بين المطالب والمصالح المختلفة. ففي الموقف الثوري، يكون من المحتمل جداً أن ينشأ صراع متجدد، تحاول فيه كل جماعة تأكيد مصالحها، أو تحقيق أطماعها، أو حتى الحصول على مكاسب آنية سريعة (أحمد، 2012، ص 1).

إن المقاومة أو النضال اليومي الذي يقوم به الأفراد كل على حده لكي يتكيفوا مع ظروف حياتهم الصعبة يحول هؤلاء الأفراد إلى مجموعات عندما يلتقون في

المكان نفسه، وهم لا يملكون في العادة أدوات للتعبير عن أنفسهم ولا عن مطالبهم. لذلك فإن تعبيرهم يتخذ شكل هذا النضال اليومي الذي يتمثل في ممارسات تتسم بالتحول والتغير السريع والتكيف. ويشهد هؤلاء صراعات داخلية وصوراً من العنف فيواجهون السلطات وعندها يكّونون قوة جمعية قد تتحول إلى طاقة عنف، ذلك أنها مسكونة بالغضب الناتج عن صور مختلفة من الحرمان الناتج عن الملاحقة الدائمة من قبل المؤسسة الأمنية، فالغضب الكامن يمكن أن ينقلب إلى عنف خاصة إذا ما تمت مواجهة الحراك السلمي الذي تقوم به هذه الجماعات بسلوك عنيف (أحمد، 2012، ص3-4).

تولد تلك الظروف قدراً من التوتر لدى الفرد يتناسب مع شدتها وفي حالة بلوغ هذا التوتر مستوى يفوق طاقة الفرد على الاحتمال فإنه يسعى حثيثاً لتفريغ تلك الشحنة الانفعالية بصورة ما، ومن هنا يبرز دور العوامل المفجرة للعدوان التي تُعد بمثابة حلقة وسيطة بين التوتر والاستجابة العدوانية، حيث يتحول التوتر في ظلها إلى سلوك عدواني موجه نحو الطرف الآخر (السيد، وآخرون، 2003، ص251).

كشف الحراك دلالة مهمة، وهي نجاعة التحرك السلمي الذي ميز أغلب الثورات العربية. فبهذه الميزة حازت تلك الثورات تأييداً واسعاً، داخلياً وخارجياً، ذلك لأن الثورة، باستخدامها السلاح، تجعل النظام يسوغ عنفه بمواجهة حملة السلاح الذين لا يتورع عن رميهم بأوصاف الإرهاب والتخريب والاعتداء أمعضشو، 2010).

بالرغم من أن الحركات الاحتجاجية اتسمت في بدايتها بالسلمية وباتزان الشعار السياسي إلا أنه وبدلاً من الوصول إلى منتصف المسافة مع الحراك جرى القفز عنه بل وبذلت محاولات لتحجيمه في وقت كان يمكن أن يكون مناسبة لإزالة الاحتقان بشكل منظم وسياسي، لكن ثلاثة أعوام على الحراك غير المعترف به أفضى إلى تحول جزء منه إلى حالة احتجاج عنيفة وبلا أفق سياسي فيما احتجب الجزء الآخر عن الفعل الاحتجاجي وفي النهاية تمكن القوم من إضعاف الحراك لكن الساحة امتلأت بالعنف مجدداً وهو عنف منفلت لا يمكن ضبطه سياسياً بل فقط من خلال الأدوات الأمنية.

تتمتع قوات الدرك بسلطة السيطرة على المظاهرات لصالح استعادة النظام العام، إلا أن السيطرة على المظاهرات هو واحدة من أصعب المهام التي تضطلع بها قوات الدرك، حيث أنه رغم ما تتمتع به من سلطة للسيطرة على تلك المظاهرات إلا أنها مقيدة بعدم التدخل بحرية التجمع السلمي وحرية التعبير عن الرأي، واستخدام سلطتها ضمن حدود لا تستطيع تجاوزها واللجوء للعنف أو استخدام القوة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود المواجهات واستخدام العنف من جانب قوات الدرك والعنف المضاد من قبل الحراكيين.

فالمؤسسة الأمنية عموماً تُعتبر صمام الأمن للمجتمع في أي زمان ومكان. ويجب أن نفهم أن مصالح الشعب تتفق مع مصالح هذه المؤسسة، ولهذا فوجود المؤسسة الأمنية في أي مجتمع لا يتعارض مع حقوق الإنسان وحرياته. ولا تزال العلاقة بين رجل الأمن والشعب هي الشغل الشاغل لدى العامة والمثقفين، ولعل عدم إلمام البعض بحقيقة مهام رجل الأمن يقف وراء المواجهات الدموية بين رجل الأمن وبعض الخارجين على القانون وأبرز مهام المؤسسة الأمنية التي يجب أن يفهمها الرأي العام أنها جهاز تنفيذي، وأبرز مهامها معاونة العدالة لا قمع الشعب (عدلي، 2012، ص 27).

يتوقع صدور أفعال عنف جماهيرية تلقائية ضد ممثلي السلطة رداً على اعتداء ممثلي السلطة الذين يعتمدون على القوة وحدها في تنفيذ مهامهم دون توضيح لمبررات أفعالهم مع تجاهل نداءات الجمهور أو استفساراته ويزيد من أفعال العنف شيوع الاعتقاد بين الجمهور بحدوث اعتداء من ممثلي السلطة على أفراد من الجمهور، مع وجود دليل مادي كإصابة بعض أفراد هذا الجمهور أو وفاته (السيد، 2003، ص 257).

إن دخول الحكومة المستبدة ممثلة بالمؤسسة الأمنية في مواجهة المحتجين السلميين، يسوقها إلى أن تستكمل وسائلها في ممارسة عنفها، وهذه المرحلة تزيد المحتجين قناعة بضرورة استمرارهم، وتغلق الطريق والرؤية الحكومية لدى المستبد نحو المواجهة فالمستبد بمجرد ما يصعد القتل ويبالغ فإنه يقلل من وسائله للمواجهة، ويضعف نفسه، ويقوي المحتجين، لأن الخوف من الحكومة يغيب بمقدار

ما يستمر الناس في رفضهم لها، وتقل حيل الحاكم في مـواجهتهم وهـم يـشعرون بنشوة الشعور بالنجاحات المستمرة فتتزايد إبداعاتهم في أساليب الاحتجاج وتتناقص إمكاناتها (الأحمري، 2012، ص12).

إن خلل الأمن الاجتماعي يهدد الأفراد في بقائهم وحرياتهم وحرماتهم، وهـو تهديد يؤدي إلى تفجير ردود الفعل الدفاعية لدى الأفراد. التي تتظاهر بأشكال عديدة أهمها إطلاق الغرائز العدوانية في محاولة لحماية الأمن الشخصي وأمن الجماعـة التي ينتمي الفرد إليها، بحيث ينحصر التفكير في نطاق الذات والأنا التـي تـسيطر على ردود فعل الفرد مغذية رغبته في الانتقام وميله للعدوان على الجهـات التـي يفترض أنها تهدد أمنه، أو هي تدعم هذا التهديد. تطلق مشاعر التهديد هذه المشاعر السلبية (منافسة، حقد، رغبة بالانتقام، حسد..) لدى الجماعات بما يفضي إلى تعمـيم المشاعر العدوانية وإلى الشلل الاجتماعي الذي يتظاهر بانطواء الأفراد والجماعـات على ذواتهم واضطراب اتصالهم بالمحيط وبالجماعات الأخرى استناداً إلـى جملـة الآراء والأفكار المسبقة التي تعتبر الآخر مهدداً (النابلسي، 2004، ص12).

تحث العوامل المؤدية لاستخدام العنف إلى الاستجابة العدوانية التي قد تأخـذ أشكالاً متنوعة، وتوجه إلى موضوعات عديدة بيد أن ثمة متغيرات أخرى يفتـرض وجودها في الموقف تحدد طبيعة تلك الاستجابة وهوية موضـوع العـدوان منهـا استحالة العدوان المباشر على مثير الاستجابة العدوانية نظراً لقوته، أو علو مكانتـه أو للرفض الاجتماعي القاطع للاعتداء عليه وخاصة إذا كان يمثـل رمـزاً لقيمـة اجتماعية راسخة مما يدفع لتوجيه عدوانه إما بشكل غير مباشر يـصعب اكتـشافه نحوه، أو الاعتداء على موضوع آخر مختلف، خاصة إذا كان الموضـوع البـديل متاحاً وغير متوقع التعرض لعواقب سلبية مـن جـراء الاعتـداء عليـه (الـسيد، وآخرون، 2003، ص 151-152).

يمكن القول ببساطة شديدة أن السلطة القائمة على الشدة في معاملة الأفراد قـد تلقى استهجاناً ورفضاً من قبل الأفراد، في حين يرى البعض الآخر أن هـذا هـو الأسلوب المفضل في التعامل مع الجماهير. فكيـف يتعامـل رجـل الأمـن مـع المظاهرات وأحداث الشغب التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، وتهدد استمرار الحياة

الآمنة بين أفراده؟ وكيف يمكن لها أن تتعامل مع العناصر التي تحدث الشغب في أماكن التجمع العام؟ وكيف يمكن لها أن تتعامل مع الأطراف التي تهدد الاستقرار الاجتماعي وتعمل لصالح تيارات سياسية معارضة تسعى لزعزعة الاستقرار؟ (محمد، 2004، ص67).

ويبدو منطقياً التأكيد على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، وفي ذات الوقت التأكيد على أهمية وحق الأفراد في التعبير عن آرائهم، فهذا حق كفله الدستور لهم، والمؤسسة الأمنية ينبغي أن تراعي هذا وتحافظ عليه في ذات الوقت، إلا أن الأمر الذي يحظى بنفس الأهمية هو ضرورة التعبير المتحضر عن الرأي بالوسائل التي كفلها القانون والدستور، فاستخدام العنف من جانب الجماهير، أو من جانب فئات معينة، هو أمر من شأنه أن يضر بالمصالح الاقتصادية والسياسية للبلاد، ومن المؤكد أن الخسائر البشرية والمادية التي تحدث نتيجة اللجوء إلى العنف والعنف المضاد من جانب الشرطة والجمهور، هو أمر يصب في غير الصالح العام للمجتمع، ومن ثم يقتضي ذلك ضرورة توخي الحكمة في معالجة مثل هذه الأمور (محمد، 2004، ص68).

لقد أوردت بعض المعايير الدولية لاستعمال القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1979 حيث تنص المادة 2 من هذه المدونة على أن "يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها". وتنص المادة 3 على انه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم". ويناقش التعليق (ب) على المادة 3 مبدأ التناسبية ويعلن أنه " لا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1979).

وينص المبدأ 12 من المبادئ الأساسية بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن

لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عام 1990على "حيث أنه لكل شخص الحـق فـي المشاركة في التجمعات القانونية والسلمية طبقاً للمبـادئ المنـصوص عليهـا فـي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والـسياسية، تعترف الحكومات والوكالات والموظفون المكلفون بإنفاذ القـوانين بأنـه لا يجـوز استعمال القوة والأسلحة النارية إلا طبقاً للمبدأين 13و 14". وعملاً بالمبدأ 13،" في تفريق التجمعات التي تكون غير قانونية ولكنها لا تتسم بالعنف، يتفادى الموظفـون المكلفون بإنفاذ القوانين استعمال القوة، أو حيثما يكون ذلك ممكناً عمليـاً، يقيـدون استعمالها بالحد الأدنى الضروري". أما المبدأ 14 فينص علـى أنـه" فـي تفريـق التجمعات التي تتسم بالعنف، لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القـوانين اسـتعمال الأسلحة النارية إلا إذا كان استعمال وسائل أقل خطورة غير عملي وألا تستعمل إلا في أضيق الحدود الضرورية".

لقد أظهر الرصد الذي قام فيه المركز الوطني لحقوق الإنسان للأوضاع العامة في الأردن عام 2012، أن كلاً من المتظاهرين، وأجهزة إنفاذ القانون قد التزما بما تفرضه سلطة القانون والمعايير الدولية بشكل عام. فالمحتجون والمتظاهرون التزموا بمبدأ سلمية الاحتجاج إلى درجة كبيرة، والتزمت أجهزة إنفـاذ القـانون بـاحترام المعايير الدولية، وحماية الحق في الاحتجاج السلمي من حيث المبدأ. إلا أن هـذا لا ينفي خروج أعمال الاحتجاج والتظاهر عن مبدأ السلمية فـي بعـض المناسـبات. وكذلك تجاوز أجهزة إنفاذ القانون أحياناً للمعايير الدولية، والخروج عن الـضوابط التي يستدعيها التعامل مع المواطنين في مثل هذه الظروف.

وقد بدت تلك التجاوزات بشكل جلي، في أغلب الأوقات، أثناء فض الأجهـزة الأمنية للاعتصامات والمظاهرات السلمية، وفي أماكن الاحتجاز الأوليـة؛ وأخـذت شكل الاستخدام " للقوة الزائدة عن الحد "، وعدم مراعاة مبدأي الضرورة، والتناسب في هذا الصدد. وفي مناسبة واحدة على الأقـل سـقط ضـحايا، وجرحـى مـن المتظاهرين، مثلما سقط ضحايا وجرحى في صفوف الأجهزة الأمنية، وذلك جـراء الإصابة بأعيرة نارية أطلقت مباشرة على الطرفين.

فعلى الرغم من تميز غالبية الاعتصامات التي قام بها الحراكيين بالسلمية إلا أنه تم فض بعض الفعاليات بالقوة؛ فقد فضت قوات الدرك بتاريخ 2012/2/12 اعتصاماً أمام مسجد الكالوتي بالقوة بعد إعلان المعتصمين نيتهم التوجه نحو السفارة الإسرائيلية. وبتاريخ 2012/4/1 أنهت قوة من الأمن العام وقوات الدرك اعتصاماً في الدوار الرابع في العاصمة عمان، وبتاريخ 2012/4/1 فضت قوات الأمن والدرك اعتصاماً أمام مقر رئاسة الوزراء في الدوار الرابع كان يطالب بالإفراج عن معتقلي حراك الطفيلة، وأصيب خلال ذلك الاعتصام (10) أشخاص بجروح. كما تم اعتقال (15) شخصاً من المشاركين في هذا الاعتصام. وبتاريخ 2012/7/21 فضت قوات الأمن اعتصاماً على الدوار الرابع بعد أن قرر المعتصمون تنفيذ اعتصام مفتوح والمبيت في الدوار، وقد استخدمت قوات الأمن العنف واعتقلت بعض المعتصمين. وبتاريخ 2012/11/11 فض رجال الأمن وقوات الدرك اعتصام متقاعدي شركة الفوسفات الذي نُفذ أمام مقر الشركة في العبدلي وسط العاصمة عمان بعد إغلاق المعتصمين الشارع العام احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم الماثلة بمكافأة نهاية الخدمة، والتأمين الصحي، وتوزيع الأسهم (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2012، ص 73-74).

بالإضافة لرصد المركز الوطني لحقوق الإنسان لجملة من الانتهاكات التي مست الحريات الصحفية والإعلامية، وبنسب متفاوتة تمثلت في الاعتداء والإيذاء الجسدي، أو اللفظي على الصحفيين واستخدام القوة في بعض الأحيان أثناء أدائهم لمهامهم، والاعتداء على معداتهم وممتلكاتهم المادية من قبل الأجهزة الأمنية. إضافة إلى المنع من ممارسة العمل الصحفي، وحضور الاجتماعات العامة، والاعتقال والتوقيف المؤقت. ومن هذه الاعتداءات:

1- تعرض مراسل وكالة "جراسا نيوز" للاعتداء بالضرب والتهديد والشتائم من بعض قوات الدرك أثناء تغطيته أحد الاعتصامات على الدوار الرابع في عمان بتاريخ 2012/3/31.

2- الاعتداء بدنياً ولفظياً على صحفي من جريدة الغد، ثم تم اعتقاله ومصادرة كاميرته، وحذف ما تم تسجيله عليها.

3- الاعتداء على صحفي من وكالة "سكوبات" وإتلاف محتويات كاميرته والاعتداء على عدد من الصحافيين من قبل أفراد من الأمن أثناء تغطيتهم اعتصاماً ضد زيارة مسؤول سابق إلى مدينة إربد بتاريخ 5 تموز 2012.

وعلى أثر قرار الحكومة رفع الدعم عن المحروقات بتاريخ 2012/11/13 وما أفضى إليه القرار من موجة احتجاجات في محافظات المملكة، إذ شهدت أغلب مناطق المملكة احتجاجات أدت إلى إغلاق الطرق، وإحراق بعض الممتلكات العامة من محاكم وبنوك وبلديات، وشهد إقليم الشمال (29) حادثة تم فيها إغلاق طرق وإطلاق نار، وحرق إطارات، أما في الجنوب فقد شهد (20) حالة، وكان هناك حالتي احتجاج في محافضة العقبة، وثماني حالات احتجاج في مناطق البادية. وقد امتدت هذه الاحتجاجات لعدة أيام وقع فيها احتكاك بين المتظاهرين وقوات الدرك والأمن العام. وقد تسببت هذه الاحتجاجات بإلحاق الضرر المادي ب (15) مبنى من مباني المحافظات، والمتصرفيات والبلديات، ومديريات التربية والتعليم وثلاث محاكم، وخمس مؤسسات استهلاكية مدنية وعسكرية، و(13) بنكاً وصرافاً آلياً، ومحلين تجاريين، وأربع حالات تعدي على ممتلكات خاصة (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2012، ص، 74).

إن ادعاءات الاستخدام غير السليم أو المفرط للقوة خلال المظاهرات من قبل المؤسسة الأمنية يقوض من شرعية هذه المؤسسة ويقلل من ثقة الجمهور فيها وغالباً ما يشكل نقطة محورية في إحباط المحتجين وتصاعد خطرهم ضد رجال الأمن (Porta, et al, 2006, p5).

كما أن خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته يعكس بوضوح أمراً واحداً وهو أن اللجوء إلى وضع الثقة في أساليب العنف إنما يعني استخدام أسلوب للنضال يتميز الطغاة دائماً بالتفوق فيه (شارب، 1993، ص12)، لذلك على المؤسسة الأمنية استخدام سلطتها مع القدرة على إقامة توازن بين شرعية الحقوق والمصالح الحكومية والمجتمعية –الجماعية والفردية- خلال الاحتجاجات الجماهيرية (Lint,2004, p2).

2.2 الدراسات السابقة

لا يوجد دراسات مباشرة تناولت الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين، وهناك بعض الدراسات التي تناولت علاقة الشرطة والشرطة المجتمعية بالمواطنين، إضافة للدراسات ذات الصلة، والتي من شأنها أن تساعد في هذه الدراسة، ومن أبرز هذه الدراسات.

دراسة (منصور، 1997) بعنوان " العلاقات العامة والصورة الذهنية لجهاز الشرطة في شمال الأردن" التي هدفت إلى الإجابة عن سؤال " ما الصورة الذهنية لجهاز الشرطة في المجتمع الأردني، وما دور العلاقات العامة بالجهاز لتعديل الصورة أو تدعيمها؟".

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1 – أن التعامل الشخصي المباشر مع جهاز الشرطة يعد من أهم المصادر التي تساعد على تكوين صورة ذهنية عن هذا الجهاز، يليه التلفزيون في المرتبة الثانية.

2 – أن درجة القرابة أو الجيرة، والتفرقة في المعاملة بين المواطنين، وعدم انهاء خدمة المواطن في الوقت المناسب، وتميز رجل الشرطة، كل ذلك يؤثر على صورة جهاز الشرطة بشكل إيجابي أحياناً، وبشكل سلبي أكثر في أحيان أخرى.

3 – أن العلاقة القائمة بين رجل الشرطة والجمهور هي علاقة جيدة من خلال اعتقاد فئة من الجمهور بأن رجل الشرطة يتمتع بصفة الصداقة بنسبة 50.9%، وأنه يمكن أن يضحي من أجله، ويمكن نجدته فوراً إذا تعرض لمشكلة ما.

4 – بالرغم من وجود تلك العلاقة الجيدة، إلا أن الصورة الذهنية لجهاز الشرطة، هي صورة فقيرة وسلبية في معظم الأحيان.

5 – أن نصف العينة (50%) لا تعرف أن هناك إدارات علاقات عامة في أجهزة الشرطة، ولا تعرف الخدمات التي تقدمها لهم.

دراسة (جعفر، 2003)، بعنوان "الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن" التي هدفت إلى التعرف على أهداف شرطة خدمة

المجتمع والعوامل المؤدية لنجاحها، والمعوقات في تطبيق مهامها وأعمالهـا، ودور منظمات المجتمع المدني في تفعيل جهودها ودور المواطنين في تفعيل هذه الجهود.

خلصت الدراسة إلى ضرورة التوسع في وظيفة الشرطة لتشمل أدواراً وقائية ذات طابع اجتماعي وأن مسؤولية أمن المجتمع يجب أن يشارك فيها أفراد وقطاعات المجتمع وأن من عوامل نجاح شرطة خدمة المجتمع وعي المواطنين بطبيعة دورهم وفي المقابل من معوقات تطبيق شرطة خدمة المجتمع عدم وعي المواطنين بطبيعة الخدمات التي يقدمها جهاز الأمن وأن هناك عائق العادات والتقاليد التي تحـد مـن طلب المساعدة من الشرطة.

أما دراسة (أبو شامة، 2003) "تحديات رجل الأمن العربي" فقد هـدفت إلـى إلقاء المزيد من الضوء على حقيقة التطورات التقنية التي وضعت رجـل الـشرطة العربي أمام مسؤوليات جديدة، فهي لا تفرض عليه تغيير نمط أسلوبه ووسائله فـي التعامل مع هذه المستجدات بالتخلي عن الأسلوب التقليدي ولكن أيضاً تحديد بعـض الأنماط الإجرامية المستجدة من حيث النوع والشكل والأسلوب. كل ذلك يمثل تحدياً لرجل الشرطة العربي مما يتطلب الإعداد لذلك والتسلح بكل أدوات التقنية المطلوبة لمواجهة هذا الواقع الجديد.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تحديات حقيقية أمام الشرطة العربية، وبالـذات في القرن الواحد والعشرين حيث ظهرت العديد من التطورات العلمية التي أوجـدت واقعاً جديداً يجب على الشرطة العمل من خلاله، وأن هذا الواقع خلق تحديات عديدة لرجل الشرطة، فالعمل التقليدي لم يعد مناسباً ولا بد مـن إعـادة صـياغة أسـس التدريب الشرطي من كل جوانبه مع إعادة صياغة أهدافه في عـصر المعلومـات والعولمة، كما أنه على رجل الشرطة العربي الخروج من العلاقـة التقليديـة مـع المجتمع والقفز فوقها والبحث عن أسس لهذه العلاقة تقوم على المشاركة في العمـل الأمني.

هدفت دراسة (نصير، 2004) بعنوان "المتغيرات المؤثرة على صورة جهـاز الشرطة" إلى التعرف على المتغيرات المؤثرة في صورة جهاز الشرطة ونظم الحكم

المختلفة في مصر وتأثيرها على فلسفة وأداء الشرطة والطبيعة السلطوية في العمل الشرطي وانعكاسات ذلك على ملامح صورة الشرطة لدى الرأي العام.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي من أبرزها أن هناك مجموعة من المتغيرات تؤثر بدرجة كبيرة في بناء صورة الشرطة لدى الرأي العام منها المتغير التاريخي بما ينطوي عليه من ميراث تاريخي لعلاقة الشرطة بالنظـام السياسي من ناحية وعلاقاتها بالجمهور من ناحية أخرى، وكذلك ميراث التجـارب الماضية الذي يلقي بتأثيره الواضح على صورة الشرطة لدى الرأي العام. وهنـاك أيضاً المتغير السياسي الذي يفسر طبيعة العلاقة بـين النظـام الـسياسي وأجهـزة الشرطة، وكيفية إدراك الجمهور لهذه العلاقة، وتأثير ذلك على تصورات الجمهـور لطبيعة الأدوار التي تقوم بها أجهزة الشرطة لخدمة النظام السياسي. وهناك العلاقة بين الجمهور وأجهزة الشرطة من خلال التجارب التاريخية الماضية التي توضـح أبعاد هذه العلاقة، إضافة إلى معطيات الواقع الحالي فيما يتصل بشرح وتفسير أبعاد هذه العلاقة. هناك أيضاً الدور الكبير الذي يقوم بـه الإعـلام بوسـائله المختلفـة المسموعة والمقروءة والمرئية في تقديم صورة الشرطة لدى الرأي العـام، نظـراً لأهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في نشر أخبار وأنشطة أجهزة الـشرطة والخدمات المختلفة التي تقدمها للجماهير، في ذات الوقت يمكن لهذه الوسائل أن تقوم بدور سلبي في تقديم صورة رجال الشرطة من خلال بعض الأعمال الدرامية، ممـا ينعكس بالسلب على انطباعات الجماهير من أجهزة الشرطة، إضافة إلى المتغيرات المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تحكم علاقة الشرطة بالجمهور.

وتناولت دراسة (الدسوقي، 2005) " الصورة الذهنية لرجل الـشرطة لـدى الرأي العام المصري" السمات والخصائص المختلفة التي تتسم بها الصورة الذهنية ومنها: عدم الدقة، المقاومة للتغيير، التعميم وتجاهـل الفـروق الفرديـة، الإدراك المتحيز، التنبؤ بالمستقبل، تخطي حدود الزمان والمكان.

كما تناولت الدراسة أنواع الصورة الذهنية (الصورة المرآة، الصورة الحالية، الصورة المرغوبة، الصورة المثلى، الصورة المتعددة)، والأطر والملامح الحاليـة للصورة الذهنية الحالية لرجل الشرطة لدى الرأي العام المصري، فالعمل الشرطي

الذي يقوم على الاحتكاك والتفاعل المباشر مع الجمهور يتعامل مع نوعيات مختلفة من الجماهير تختلف في رغباتها وثقافتها ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وفي ضوء الاحتكاك المباشر بين أجهزة الشرطة والجماهير تتولد ردود فعل الجماهير نحو الشرطة، أو بمعنى آخر تتولد اتجاهات وانطباعات الجمهور نحو أجهزة الشرطة، ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات في عدة بدائل أساسية تشمل:

أولاً: الاتجاه الإيجابي: الذي يعني تكوين انطباعات واتجاهات إيجابية لدى الجمهور عن أجهزة الشرطة وعن أفرادها، ويتمثل ذلك في وجود صورة ذهنية إيجابية لدى الأفراد عن الشرطة وأفرادها، وينعكس ذلك في شكل تعاون من جانب الجماهير مع أجهزة الشرطة لأداء المهام المنوطة بها، ويتحقق ذلك من خلال السلوكيات الإيجابية من جانب أفراد الشرطة في التعامل مع الجماهير.

ثانياً: الاتجاه المحايد: ويتمثل في اتخاذ موقف حيادي من الشرطة لا يرتفع إلى درجة الإيجابية ولا يهبط لدرجة عدائية، ويتمثل ذلك الاتجاه في حالة اللامبالاة وعدم الاكتراث من جانب الأفراد في مجال التعاون مع الشرطة.

ثالثاً: الاتجاه العدائي: وذلك باتخاذ الجمهور لمواقف المعارضة دائماً، وأحياناً يتخذ مواقف هدامة من جهود الشرطة، أو وضع العراقيل أمامها.

هدفت دراسة (شومان، 2006) بعنوان "دور الإعلام الأمني في تصحيح المفاهيم الخاطئة" إلى بحث كيفية تطوير عمل إدارات العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية من أجل تحسين صورة المؤسسات الأمنية ورجال الأمن لدى الجمهور، وقد تطلب ذلك التطرق للإشكاليات التي تحيط ببيئة عمل العلاقات العامة في داخل وخارج المؤسسات الأمنية، ثم محاولة تقديم رؤية حالية ومستقبلية عن كيفية تطوير الإعلام الأمني عبر وسائل العلاقات العامة، والأدوار التي يجب أن تمارسها لتحسين الصورة، وذلك اعتماداً على مجموعة من الأسس الاستراتيجية الضرورية لعمل العلاقات العامة وتفعيل دورها.

عالجت دراسة (هلال، 2007) "واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة" من خلال عدة نقاط تتمثل في تحديد مفهومي الشرطة والجمهور. وكذلك تم تناول العوامل

المؤثرة على طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة، إضافة لتقديم تجارب تطبيقية لتعاونهما في العديد من الدول المتقدمة.

انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة من أبرزها أن هناك ما يقرب من نصف المبحوثين قد سبق لهم التعاون مع الشرطة سواء من خلال الإبلاغ عن جريمة أو حادث مروري أو التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقاً للعدالة. كذلك أوضحت النتائج إفادة نسبة كبيرة من المبحوثين بجودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم. وارجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس بالأمن والأمان والطابع الإنساني في تعامل الشرطة .

أيضاً وفي إطار هذا السياق أفادت نسبة كبيرة من المبحوثين توفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة سواء في عملهم أو تعاملهم مع الجمهور وتحقق الشروط الواجب توافرها في مظهرهم وملابسهم.

دراسة (الشرمان، 2007) بعنوان " الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المواطن العربي: دراسة حالة على المجتمع القطري" تناولت الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المواطن القطري باعتبارها واحدة من المشكلات الهامة التي يجدر دراستها في ظل الظروف الأمنية التي تتفاقم خطورتها يوماً بعد يوم، والعوامل المحيطة والمؤثرة في هذه الصورة، حيث أن موضوع الصورة الذهنية في مجال العلاقات العامة يعد أحد أهم المواضيع التي يجب أن تحظى بالبحث الكافي من قبل الإدارات والأقسام المعنية لدى أجهزة الشرطة والأمن العربية، كما أصبحت أمراً ضرورياً لكافة المنظمات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وإذا كان الأمر كذلك فإن أجهزة الشرطة هي أحوج ما تكون لهذا النوع من الدراسات والأبحاث ذلك لأن أجهزة الشرطة تعمل في وسط مليء بالمتغيرات والعوامل التي تؤثر على عملها، كما أنها من أكثر الأجهزة حاجة لدعم ومساندة وتعاون المواطنين لضمان نجاحها في أداء رسالتها في المجتمع والمتمثلة بتوفير أجواء الأمن والطمأنينة للمواطنين وغيرهم من المقيمين والزوار والوافدين، ولا شك أن تعاون المواطنين مع أجهزة الشرطة في أداء رسالة الأمن مرهون إلى حد كبير بالصورة التي يكونها المواطنون عن رجال الأمن العام، ومن هنا فإن أي جهاز أمني يسعى إلى كسب تأييد وتعاون

المواطنين لا بد له أن يبدأ من موضوع الصورة الذهنيـة المنطبعـة فـي أذهـان الجماهير عن رجال الشرطة.

خلصت الدراسة إلى أن صورة رجل الشرطة لدى المـواطن القطـري هـي صورة إيجابية، حيث رآها كذلك ما يزيد على (81%) من أفراد العينة، وأن نـسبة (70%) من أفراد العينة راضية عن أداء رجل الشرطة وسلوكه.

أما دراسة (الطراونة، 2008) بعنوان " اتجاهات المواطن العربي نحو رجـل الأمن" فقد هدفت إلى التعرف على اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمـن العربـي وأثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على اتجاهـات المـواطنين نحو رجل الأمن العربي، كما هدفت إلى التعرف على أثر طبيعة التعامل مـا بـين المواطن ورجل الأمن والاتجاهات نحوه في العالم العربي.

خلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات إيجابية نحو رجل الأمـن ولا يوجـد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الاتجاهات تُعزى للجنس، كمـا أظهـرت النتائج أن هناك اختلافاً في المتوسطات حسب المستوى التعليمي للاتجاهـات نحـو رجل الأمن.

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بأخلاقيات رجل الأمن أثناء قيامه بعملـه بـأن هناك توجهاً إيجابياً نحو رجل الأمن وذلك بانخفاض متوسط أخلاقيات رجل الأمـن أثناء قيامه بعمله.

كما أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بأن المواطن شريك في العمليـة الأمنيـة إيجابية بدرجة كبيرة نحو رجل الأمن.

هدفت دراسة (الطناني، 2010) "مهارات رجل الشرطة فـي التعامـل مـع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة المدنية" إلى التعرف على واقع مهـارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الأمنية مـن وجهة نظر رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة، وكذلك التعرف علـى مـدى توفر أساليب ووسائل تنمية هذه المهارات الإنسانية والذاتية، والكشف عن الفـروق في مستوى هذه المهارات الإنسانية والذاتية ، والكشف عن الفروق في مستوى هذه المهارات الناتج عن السمات والخصائص العامة للمبحوثين.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1 – أن المهارات الإنسانية (الاستماع، التحدث، الإقناع، حل النزاع، تكوين العلاقات، وكسب تعاون الجمهور) والذاتية (السمات الجسمية، القدرات العقلية، مهارة المبادءة والابتكار، مهارة ضبط النفس) متوفرة لدى رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة، وبالتالي فإنها تؤثر على فعالية تقديم الخدمة الأمنية وهي بحاجة لتطوير.

2 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في وجهات نظر المبحوثين حول مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وفعالية تقديم الخدمة الأمنية تُعزى إلى (الحالة الاجتماعية، الرتبة، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في وجهات نظر المبحوثين حول مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وفعالية تقديم الخدمة الأمنية تُعزى إلى (العمر، مكان العمل).

دراسة (المطيري، 2012) بعنوان " الصورة الذهنية لرجل المن كما يدركها الجمهور السعودي" التي هدفت إلى التعرف على: الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يدركها الجمهور، ومدى رضا الجمهور عن إسلوب تعامل رجل الأمن، والعلاقة بين الصورة الذهنية ومستوى الرضا عن رجل الأمن، وهل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يدركها الجمهور السعودي وفقاً للمتغيرات الوظيفية والشخصية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1 – وجود صورة ذهنية إيجابية عن رجل الأمن لدى الجمهور السعودي.

2 – رضا أفراد عينة الدراسة عن إسلوب تعامل رجل الأمن.

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصورة الذهنية لدى الجمهور عن رجل الأمن ومدى رضاه عن إسلوب تعامل رجل الأمن حيث اتضح أنه كلما تحسنت الصورة الذهنية لدى الجمهور عن رجل الأمن كلما تحسن رضاه عن إسلوب تعامله.

وأظهر الاستطلاع الذي أجراه (الزعبي، وقرعاوي، 2013) بعنوان "الدرك بين الواجب الأمني والواجب الإنساني"، الذي شمل سبعة شرائح من المجتمع هي (قادة الرأي والفكر والمعلمين ووجهاء وشيوخ العشائر وناشطو الحراك والإعلاميين بالإضافة إلى قطاع الأحزاب والشباب) حيث وزعت على أقاليم الشمال، الوسط، والجنوب، وتم توزيع 2150 استبانة تم الاستجابة من قبل 1920 عينة، أن 79% من الشريحة المستطلعة أبدوا رضاهم عن أداء قوات الدرك في التعامل مع مختلف الحراكات الشعبية، وأكدت الغالبية العظمى بنسبة 73% على أن قوات الدرك ساهمت بتعاملها الحرفي مع الحراكات بإرساء هيبة الدولة بالشكل الصحيح والحضاري أتاح المجال أمام إجراء إصلاحات جوهرية قادت إلى أن يكون الربيع الأردني مثمراً أدت إلى تجاوز مرحلة مفصلية.

أجاب على سؤال الاستطلاع المتعلق بتعامل قوات الدرك مع الحراكات الإصلاحية بحرفية عالية مقارنة مع دول الربيع العربي بنسبة 61% وحول الأخطاء التي شابت التعامل مع الحراك أجاب 77% أن الدرك وازن بين واجباته الأمنية والإنسانية.

أما ما شهدته الحراكات من مصادمات بين الموالاة والمعارضة في بعض المسيرات فكان له سؤال خاص حيث تم طرح سؤال "هل تعتقد ان الدرك حال دون اصطدام الموالاة والمعارضة " فكانت الإجابات على النحو الآتي: أجاب بـ"نعم" ما نسبته 53% فيما أجاب بـ "إلى حد ما " 32%، كانت نسبة ما أجابوا بـ "لا" بنسبة 15%.

كانت النسبة الكاسحة أكدت ان هفوات الأجهزة الأمنية في الدول العربية ساهمت في تفاقم الأزمات في بلدانهم بنسبة 90%، وأبدى غالبية العينات المستطلعة من قطاع المعلمين والتي كانت الشريحة الأكبر بين القطاعات المستهدفة من الاستطلاع حيث أبدى 74% رضاهم عن أداء الدرك في تعامله مع الحراكات الشعبية المختلفة حيث أثنى 68% من المعلمين على مقدرة قوات الدرك على تحقيق التوازن بين الواجبين الأمني والإنساني إذ أشاد 61% من شريحة المعلمين بالحرفية العالية التي تمتعت بها قوات الدرك مقارنة مع دول الربيع العربي. ويعتقد 86%

من المعلمين بان الأخطاء التي وقعت من بعض الدركيين أثناء الأحداث كانت فردية وليست ممنهجة، كما أيد 82% من المعلمين استمرار إيكال مهمة التعامل مع الحراكات الشعبية والإصلاحية لقوات الدرك.

سجلت شريحة قادة الرأي والفكر مفاجأة في نسبة رضاهم عن تعامل قوات الدرك مع الحراكات المختلفة إذ جاءت النسبة 98% كما أجمع قادة الرأي والفكر على موازنة الدرك بنفس الدرجة بين الواجب الأمني والواجب الإنساني خلال تعاملهم مع الحراكات المختلفة بنسبة 89%، في حين أنهم شهدوا للحرفية العالية للدرك مقارنة مع دول الربيع العربي بنسبة 90%، كما شهدوا في حال اعتبر أن بعض الدركيين ارتكبوا أخطاء فإنها جاءت فردية بنسبة 81%.

ثمن قادة الرأي والفكر دور قوات الدرك في الحيلولة دون اصطدام المشاركين في مسيرات الموالاة والمعارضة بشكل أدى إلى إرساء هيبة الدولة بالشكل الصحيح والحضاري وجاءت بسبة 89% للأولى و 75% للثانية حيث دفعهم ذلك لتأييد خيار استمرار تعامل قوات الدرك مع الحراكات المختلفة بنسبة 77%.

وكان لقطاع الحراكيين دوراً فاعلاً في إثراء الاستطلاع وتأثيراً ملموساً على نتائجه حيث أبدى 23% رضاهم التام عن أداء الدرك بينما أبدى 40% رضاهم النسبي (مقبول) عن الأداء لترتفع في المحصلة نسبة الرضى إلى 73%، إذ اعتقد 60% من الشريحة أن قوات الدرك وازنت ما بين الواجب الأمني والواجب الإنساني خلال التعامل مع الحراكات المختلفة.

يعتبر الحراكيين من أكثر القطاعات تماسا مع قوات الدرك لذلك تعتبر شهادتهم ذات أهمية في تقييم حرفية الدرك في التعامل معهم حيث بلغت نسبة 75% منهم اعتبر أن الدرك تعامل مع الحراكات المختلفة بحرفية عالية مقارنة مع دول الربيع العربي، كما اعتبر 63% من قطاع الحراكيين إن الأخطاء التي وقعت خلال الحراكات من قبل بعض الدركيين فردية وليست ممنهجة.

اعترف 86% من الحراك أن قوات الدرك حالت دون اصطدام مسيراتهم مع مسيرات الموالين معتبرين ان قوات الدرك ساهمت بإرساء هيبة الدولة بالشكل الصحيح إذ جاءت بنسبة 59%، حيث أيد 60% من الحراكيين باستمرار إيكال مهمة

التعامل مع حراكهم إلى قوات الدرك، مؤكدين على أن أخطاء الأجهزة الأمنية في دول الربيع العربي هي سبب الأزمات في بلدانهم.

بدوره قطاع الأحزاب كجزء من الحراك الإصلاحي والشعبي أبدى رضاه عن أداء الدرك في التعامل مع الحراكات المختلفة بنسبة 74%، وأشاد 70% من الحزبيين بقدرة قوات الدرك على تحقيق التوازن بين واجبهم الإنساني وواجبهم الأمني، كما أكد 69% على حرفية قوات الدرك الأردني في تعامله مع الحراكات مقارنة مع دول الربيع العربي بالإضافة إلى 56% قالوا بأن الأخطاء كانت فردية وتقاربت هذه النسبة مع من قالوا بأن الدرك حال دون اصطدام الموالاة والمعارضة أثناء المسيرات بنسبة 55%.

يعتقد 68% من الحزبيين بأن قوات الدرك ساهمت بإرساء هيبة الدولة بالشكل الحضاري، مبدين تأييدهم لاستمرار إيكال مهمة التعامل مع الحراكات لقوات الدرك بنسبة 62% مقابل 38% أجابوا بـ "لا" على ذات السؤال.

وأجمع الحزبيون على أن الأجهزة الأمنية في بلدان الربيع العربي تسببت في تفاقم الأزمات في بلدانهم من خلال التعامل غير الحضاري مع الحراكات بنسبة 100%.

كما شارك قطاع الإعلاميين الحزبيين ذات الاعتقاد من حيث أن الأجهزة الأمنية في الدول العربية تسببت في تفاقم الأزمات في بلدان الربيع العربي بنسبة 100% أيضا.

أبدى 83% من الإعلاميين رضاهم عن أداء الدرك في التعامل مع الحراكات المختلفة بالقطاع، حيث أكد ما نسبته 87% أن قوات الدرك تعاملت بحرفية عالية ووازنت بين الواجب الإنساني والواجب الأمني في التعامل مع الحراكات.

اعتبر 85% من الإعلاميين وهم شهود على الأحداث ان الأخطاء التي رافقت واجبات قوات الدرك خلال تعاملها مع الحراكات المختلفة فردية وليست ممنهجة، بيد أن ثلثي الإعلاميين يشهدون بان قوات الدرك حالت دون اصطدام الموالاة والمعارضة أثناء المسيرات مما ساهم بإرساء هيبة الدولة بالشكل الحضاري، حيث أيد 77% من الإعلاميين استمرار إيكال مهمة التعامل مع الحراكات لقوات الدرك.

وجاءت نتائج الاستطلاع حسب شريحة وجهاء العشائر بنسب متماثلة وحسب ما هو متوقع حيث أبدوا رضاهم عن قوات الدرك الأردني مقارنة مع الدول العربية، فيما اعتبر 90% من الشباب أن الأخطاء التي رافقت واجبات الدرك كانت فردية.

أيد الشباب بنسبة 87% استمرار إيكال مهمة التعامل مع الحراكات لقوات الدرك الأردنية، وبنسبة كبيرة وصلت إلى 94% أكدوا أن قوات الدرك حالت دون مواجهات مباشرة بين الموالاة والمعارضة أثناء المسيرات إذ اعتبر 83% من الشباب أن الدرك ساهم في إرساء هيبة الدولة بالشكل الصحيح والحضاري.

الدّراسات الأجنبية

دراسة (2005, Fielsding) بعنوان "The Police and Social Conflict " التي تناولت الصراع الاجتماعي ودور الشرطة وأثر ذلك الصراع على الشرطة نفسها، والعهد الذهبي للشرطة، والتكوين الإداري للشرطة، وقدراتها وخلفياتها، والطبقات الاجتماعية لرجال الشرطة.

كما تناولت الدراسة مدى استقلال الشرطة عن السلطة وأجهزة الدولة الأخرى، وكيفية تعامل الشرطة مع الاضطرابات والشغب والاجتماعات غير المشروعة.

وقد اهتمت الدراسة بظاهرة نادرة وهي إضراب الشرطة عن العمل نتيجة الاحباطات التي قد تصيبهم، أو نتيجة لنقص الموارد والإمكانات، وركزت الدراسة على التفويض الممنوح للشرطة من حيث قوته وحدود صلاحيته، والتكتيكات التي تستعملها في هذا الجانب.

خلصت الدراسة إلى أهمية دور الشرطة في الاضطرابات وأن أهمية دورها ليست فقط في إنفاذ القانون ولكن الانخراط في المجتمع والتعرف عليه وعلى مشاكله الاجتماعية بحيث يصبح رجل الشرطة جزء منه.

ومن نتائج الدراسة خصوصية العمل الشرطي في الأرياف واختلاف دورها عنه في المناطق الحضرية، كما خلصت إلى دور الشرطة الإيجابي في المجتمعات غير المتجانسة.

وأخيراً خلصت الدراسة إلى أهمية محاسبة الشرطي محاسبة دقيقة وعادلة عن التقصير والاهتمام بشفافية مع الشكاوي التي تقدم ضد كل شرطي.

هدفت دراسة (Wahlstrom, 2011)، بعنـوان "The Making of Protest and Protest Policing Negotiation, Knowledge, Space. And Narrative "، إلـى تعزيز المعرفة بالشروط المسبقة، والعمليات، والنتائج المترتبة على التفاعـل بـين الشرطة والمحتجين في الديمقراطيات الغربية المعاصرة، باستخدام التحليل النـوعي من المقابلات مع ضباط الشرطة والنشطاء السياسيين، والنشطاء في المناقشات عبر المنتديات في الانترنت، والوثائق التي تنتجها الشرطة والنشطاء جنباً إلى جنب مـع المراقبة المباشرة للاحتجاجات وتدريب الشرطة على حفظ الأمن والتكتيكات، وسعت الدراسة إلى رصد التفاعل بين الشرطة والمحتجين بوصفه عملية مستمرة في مقابل سلسلة الأحداث المعزولة.

كشف التحليل أن احتمالات التوصل إلى اتفاق مستدام بين الطرفين كثيراً مـا يحد منه انعدام الثقة المتبادلة التي جعلت أي التزام من جانب الطرف الآخـر أقـل مصداقية، كما وجد أن ثقة النشطاء في الشرطة تعتمد إلى حد كبير علـى التـاريخ الحديث لسلوك الشرطة، وأنهم لا يتأثرون بسهولة بالجهود الفرديـة مـن تفـاوض الضباط.

كما تناولت ورقـة (Chow, 2012) بعنـوان "Attitudes towards Police in Canada" تصورات الشرطة التي عقدت على عينة من طلبة الجامعات في مدينـة غرب كندا، وأظهرت النتائج أنه لدى المستجيبين اتجاهات إيجابيـة معتدلـة تجـاه الشرطة، كما أظهر تحليل الانحدار المتعدد أن: الوضع الاجتمـاعي والاقتـصادي، مكان الإقامة، والاتصال مع الشرطة، ومضايقات الشرطة أو خبرات سوء المعاملة ذات دلالة إحصائية مع اتجاهات المستجيبين للشرطة.

درست ورقة (Jackson, et al 2013) بعنوان "Monopolizing Force? Police and Public Attitudes toward the Acceptability of Violence" المعتقـدات المعيارية للناس حول قبول العنف لتحقيق السيطرة الاجتماعية (كبـديل للـشرطة، للدفاع عن النفس وتسوية المنازعات)، والتغير الاجتماعي (من خـلال احتجاجـات

عنيفة لتحقيق أهداف سياسية). وتناولت الاتجاهات نحو العنف بين الشباب من مختلف الأقليات العرقية في لندن، وجدت أن العدالة الإجرائية ترتبط بقوة مع شرعية الشرطة، وأن هناك أحكام إيجابية حول شرعية الشرطة تتوقع وجهات نظر أكثر سلبية حول استخدام العنف.

بعد استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن هذه الدراسات قد عرضت الصورة الذهنية لجهاز الشرطة والشرطة المجتمعية وأهم المتغيرات المؤثرة في هذه الصورة، كما تناولت أهم التحديات التي تواجه رجل المن العربي في ظل التطورات التقنية الحديثة، وبذلك فإن جميع الدراسات تناولت الصورة باتجاه واحد، بالإضافة إلى أنها تناولت دور جهاز الشرطة بشكل عام، باستثناء دراسة (Fielsding) التي تناولت دور الشرطة في حالة الاضطرابات، ودراسة (Wahlstrom) التي هدفت لتعزيز المعرفة الشروط المسبقة والنتائج المترتبة على التفاعل بين الشرطة والمحتجين، في حين تأتي هذه الدراسة لتبحث الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين في المجتمع الأردني بالتطبيق على عينة من قوات الدرك والحراكيين لمعرفة ملامح هذه الصورة والعوامل المؤثرة في تشكيلها.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، وعينتها وطريقة إختيارها وأداة الدراسة، من حيث طبيعتها وصدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم إستخدامها في تحليل بيانات الدراسة، وتقوم الدراسة الحالية بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة الحالية من خلال تزويدنا بالمعلومات اللازمة للدراسة بشكل علمي وممنهج.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتكون المجتمع الاحصائي للدراسة من الحراكيين وقوات الدرك في المجتمع الأردني.

3.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية ملائمة من مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار (200) مشاركاً من الحراكيين أجاب منهم (188) على الاستبانات الموزعة عليهم حيث تم اختيارهم بطريقة كرة الثلج، ووجد أن ما مجموعه (178) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي، كما تم اختيار عينة من قوات الدرك بلغ حجمها (200) مشاركا وزعت عليهم الاستبانات من خلال قيادة قوات الدرك، أعيد منها (194) ووجد أن ما مجموعه (162) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي، وبذلك يكون مجموع الاستبانات التي خضعت للتحليل الاحصائي من قوات الدرك والحراكيين (340) استبانة، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة من الحراكيين وقوات الدرك حسب متغيراتهم الشخصية والوظيفية:

أ. خصائص عينة الدراسة من الحراكيين:

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الحراكيين حسب متغير السن

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أقل من 20 سنة	2	1.1
20- 30 سنة	43	24.2
31-40 سنة	56	31.5
41- 50 سنة	52	29.2
أكثر من 50 سنة	25	14.0
المجموع	**178**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول السابق أن الحراكيين ممن يتراوح سنهم ما بين (31-40 سنة) قد شكلوا ما نسبته (31.5%)، تلاهم ممن يتراوح سنهم ما بين (41-50 سنة) بنسبة (29.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة الحراكيين ممن يتراوح سنهم ما بين (20-30 سنة) وشكلوا ما نسبته (24.2%)، وفي المرتبة الرابعة جاء الحراكيين ممن سنهم أكثر من 50 سنة بنسبة (14.0%)، وأخيراً شكل الحراكيين ممن سنهم أقل من 20 سنة ما نسبته (1.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الحراكيين حسب متغير المستوى التعليمي

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أقل من الثانوية	10	5.6
ثانوية عامة	44	24.7
بكالوريوس	102	57.3
تعليم عالي	22	12.4
المجموع	**178**	**100.0**

يتضح من الجدول السابق أن حملة درجة البكالوريوس من الحراكيين شكلوا ما نسبته (57.3%)، تلاهم حملة درجة الثانوية العامة بنسبة (24.7%)، ثم جاء في

المرتبة الثالثة حملة درجات التعليم العالي بنسبة (12.4%)، وأخيراً ممـن تـأهيلهم العلمي أقل من الثانوية العامة بنسبة (5.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (3)

توزع أفراد عينة الدراسة من الحراكيين حسب متغير الحالة الاجتماعية

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أعزب	36	20.2
متزوج	137	77.0
مطلق	3	1.7
أرمل	2	1.1
المجموع	**178**	**100.0**

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المتزوجين من الحراكيين شكلوا ما نسبته (77.0%)، تلاهم غير المتزوجين بنسبة (20.2%)، ثـم المطلقـين بنـسبة (1.7%)، والارامل شكلوا ما نسبته (1.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

ب- خصائص عينة الدراسة من الدرك:

جدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الدرك حسب متغير السن

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أقل من 20 سنة	-	-
20- 30 سنة	94	58.0
31-40 سنة	59	36.4
41- 50 سنة	9	5.6
أكثر من 50 سنة	-	-
المجموع	**162**	**100.0**

تبين النتائج اعلاه أن افراد الدرك ممن يتراوح سنهم ما بين (20-30 سنة) قد احتلوا المرتبة الاولى وشكلوا ما نسبته (58.0%)، تلاهم في الفئة العمرية (31-40

سنة) بنسبة (36.4%)، ثم في الفئة العمرية (41-50 سـنة) وشـكلوا مـا نـسبته (5.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الدرك حسب متغير المستوى التعليمي

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أقل من الثانوية	10	6.2
ثانوية عامة	81	50.0
بكالوريوس	70	43.2
تعليم عالي	1	0.06
المجموع	**162**	**100.0**

يتضح من نتائج الجدول السابق ان حملة درجة الثانوية العامة من افراد عينـة الدراسة (الدرك) احتلوا المرتبة الاولى وشكلوا ما نسبته (50.0%)، ثم حملة درجة البكالوريوس وشكلوا ما نسبته (43.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة فئـة أقـل مـن الثانوية بنسبة (6.2%)، واخيرا حملة الحاصلين على تأهيل عالي بنـسبة (0.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الدرك حسب متغير الحالة الاجتماعية

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أعزب	48	29.6
متزوج	112	69.1
مطلق	1	0.06
أرمل	1	0.06
المجموع	**162**	**100.0**

تبين النتائج الواردة في الجدول اعلاه أن المتـزوجين مـن قـوات الـدرك المبحوثين شكلوا ما نسبته (69.1%)، تلاهم غير المتزوجين بنسبة (29.6%)، ثـم المطلقين والارامل بنسبة (0.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

4.3 أدوات الدراسة:

تم بناء استبانتي الدراسة لجمع البيانات اللازمة وذلك بالإعتماد على الإطـار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، الأولى موجهة للحـراكيين وتتكون من جزأئين، الاول يتعلق بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، والآخر يتكـون من مجموعة من الفقرات لقياس ملامح الصورة التبادلية والعوامـل المـؤثرة فـي تشكيل الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين.

والثانية موجهة لقوات الدرك، تكون الجـزء الأول منهـا مـن المتغيـرات الشخصية والوظيفية، والثاني لقياس ملامح الصورة التبادلية والعوامل المؤثرة فـي تشكيل الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين.

5.3 صدق أدوات الدراسة:

من أجل التحقق من صدق أداتي الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية علـى مجموعة من المحكمين من أساتذة علم النفس وعلـم الجريمـة والمنـاهج لإبـداء ملاحظاتهم وأرائهم حول فقراتها ومدى مناسبتها للإغراض التي صممت من أجلها، وكذلك التحقق من صياغتها اللغوية، حيث تم التقيد بملاحظات المحكمين من حيـث الشطب والإضافة والتعديل حتى ظهرت بصورتها النهائية وحسب المرفق.

6.3 ثبات أداتي الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداتي من خلال معادلة (كرونباخ ألفا للاتساق الـداخلي)، حيث بلغ مستوى الثبات الكلـي لاداه الحـراكيين (0.744) ولأداة قـوات الـدرك (0.841) وتعد هذه النسب مرتفعة وتدلل على الثبات والاتساق بين فقـرات أداتـي الدراسة.

7.3 المعالجة الإحصائية:

لأجل استخراج نتائج الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وتشمل ما يلي:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على تصورات الحراكيين وقوات الدراك.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

نتائج الإجابة عن سؤال الدراسة الأول: ما تصورات الحراكيين تجاه قـوات الدرك؟

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات الحراكيين تجاه قوات الدرك مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
10	الحراك كان حراكاً سياسياً	4.42	0.881	1	مرتفع
15	هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين قوات الدرك والحراكيين	3.99	1.198	2	مرتفع
14	يتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان	3.67	1.265	3	مرتفع
19	من واجب قوات الدرك أن تمنع تحـول المظـاهرات إلـى مـصدر ضـرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع	3.37	1.248	4	متوسط
9	الحراك كان حراكاً اقتصادياً	3.33	1.384	5	متوسط
13	مواجهة الفساد والتصدي له مسؤولية مشتركة بين قوات الدرك والحراكيين	3.33	1.274	6	متوسط
8	الحراك كان حراكاً اجتماعياً	3.19	1.445	7	متوسط
11	تميزت قوات الدرك بالإدارة المركزية والقدرة على العمل في تشكيلات أكبـر من قوات الشرطة لقيادة الحركات الاحتجاجية	2.63	1.078	8	متوسط
17	حالت قوات الدرك دون اصطدام الموالاة والمعارضة	2.34	1.057	9	منخفض
12	تميزت قوات الدرك بأداء مهمتها الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واستقراره	2.30	1.113	10	منخفض
18	تمكنت قوات الدرك من إبلاغ الأنظمة والتعليمات والأوامر للحراكيين بمهنية	2.21	1.063	11	منخفض
16	تؤمن قوات الدرك بأن المهمة الموكولة لها وما لديها من صلاحيات وسلطات ما هي إلا تكليف من المجتمع يقتضي منهم أن يرتقوا إلى مستوى الثقة	2.20	1.063	12	منخفض
4	تدرك قوات الدرك لأهدافها	2.11	1.129	13	منخفض
1	تميزت قوات الدرك بالتعامل مع الحراك بسلمية وباتزان ومهنية عالية	2.05	1.091	14	منخفض
2	تدرك قوات الدرك طبيعة دور الحراكيين في الإصلاح ومحاربة الفساد	1.99	1.014	15	منخفض
3	تميزت قوات الدرك بالإرادة الواعية في التعامل مع الحراك	1.92	1.019	16	منخفض
5	تقيدت قوات الدرك بالأنظمة والأوامـر والتعليمـات الخاصـة بالمـسيرات والاعتصامات	1.86	1.001	17	منخفض
7	تفاعلت قوات الدرك مع المجتمع في كل قضاياه وساهمت في الوصـول إلـى حلول لهذه القضايا	1.67	0.815	18	منخفض
6	أتاح تعامل قوات الدرك الحرفي مع الحراك المجال أمام إجـراء إصـلاحات جوهرية	1.65	0.891	19	منخفض
-	**المتوسط الحسابي العام**	**2.66**	**0.572**	**-**	**متوسط**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لتصورات الحراكيين تجاه قوات الدرك قد بلغ (2.66) بانحراف معياري (0.572) ويمثل درجة تقدير متوسطة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتصورات الحراكيين تجاه الدرك ما بين (1.65-4.42) وقد احتلت الفقرة رقم (10) (الحراك كان حراكاً سياسياً) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة رقم (15) (هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك والحراكيين) ، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (14) (يتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان). في حين جاءت الفقرة رقم (6) (أتاح تعامل قوات الدرك الحرفي مع الحراك المجال أمام إجراء إصلاحات جوهرية) في المرتبة الاخيرة.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن الحراك كان سياسياً بالدرجة الاولى، وأن هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك والحراكيين، ويتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان، وعدم نجاح قوات الدرك في منع إحداث الضرر للمتلكات والفوضى في المجتمع، وبينت النتائج أن الحراك كان اقتصاديا واجتماعيا يهدف الى مواجهة الفساد والتصدي له، كما بينت النتائج في الجدول أعلاه أنه تميزت قوات الدرك بالإدارة المركزية والقدرة على العمل في تشكيلات أكبر من قوات الشرطة لقيادة الحركات الاحتجاجية بصورة متوسطة، ولم تستطيع قوات الدرك منع المواجهة بين الموالاة والمعارضة، كما أن قوات الدرك لم تنجح من وجهة نظر الحراكيين في أداء مهمتها الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واستقراره، كما بين الحراكيين أن قوات الدرك لم تتمكن من إبلاغ الأنظمة والتعليمات والأوامر للحراكيين بمهنية، وبينت النتائج أيضاً أن قوات الدرك لا تدرك أهدافها ولم تتعامل مع الحراك بسلمية واتزان ومهنية، ولم تتقيد بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الشعور بتعامل قوات الدرك مع الحراك مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
12	تناقض قوات الدرك الشعارات التي ترفعها مع ممارساتها	3.78	1.32	1	مرتفع
5	تعارض وجود قوات الدرك في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته	3.74	1.36	2	مرتفع
7	أخطاء قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين أخطاء ممنهجة	3.63	1.33	3	مرتفع
9	إثارة أو تهديد قوات الدرك للحراكيين	3.61	1.29	4	مرتفع
10	تجاوز قوات الدرك الحد في استخدام سلطتها	3.53	1.47	5	مرتفع
13	الشعارات التي ترفعها قوات الدرك وليدة ضرورات أمنية عارضة	3.47	1.39	6	متوسط
4	الإحباط الناتج عن الفشل في المحافظة على سلمية الحراك	3.11	1.29	7	متوسط
3	التزام الخطاب السلمي المعتدل	2.67	1.37	8	متوسط
8	اعتراف قوات الدرك بالخطأ	2.63	1.39	9	متوسط
11	الإحساس بالأمن في وجود قوات الدرك	2.63	1.43	10	متوسط
6	أخطاء قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين أخطاء فردية	2.42	1.34	11	منخفض
14	قوات الدرك قادرة على فهم أهداف الحراكيين	2.26	1.26	12	منخفض
2	التزام قوات الدرك بضبط النفس	2.15	1.03	13	منخفض
1	التزام قوات الدرك بمبدأ السلمية	2.14	1.03	14	منخفض
-	**المتوسط الحسابي العام**	**2.98**	**0.446**	-	**متوسط**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لدرجة شعور الحراكيين نحو تعامل قوات الدرك مع الحراك قد بلغ (2.98) بانحراف معياري (0.446) ويمثل درجة تقدير متوسطة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتصورات الحراكيين تجاه الدرك ما بين (2.14-3.78) وقد احتلت الفقرة رقم (12) (تناقض قوات الدرك الشعارات التي ترفعها مع ممارساتها) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (5) (تعارض وجود قوات الدرك في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (7) (أخطاء قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين أخطاء ممنهجة). في حين جاءت الفقرة رقم (1) (التزام قوات الدرك بمبدأ السلمية) في المرتبة الاخيرة.

ويفهم من النتائج الواردة في الجدول السابق أن الحراكيين يـرون أن قـوات الدرك تناقض الشعارات التي ترفعها مع ممارساتها، وتعارض وجود قوات الـدرك في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته، وأن قوات الدرك تخطىء في التعامـل مـع الحراكيين بصورة ممنهجة، وأن قوات الدرك تهدد الحراكيين وتثيرهم، وتجـاوزت قوات الدرك السلطة الممنوحة لها. كما بين الحراكيين أن الشعارات التـي ترفعهـا قوات الدرك وليدة ضرورات أمنية عارضة، وأنهم محبطـين نتيجـة الفـشل فـي المحافظة على سليمة الحراك، كما بين الحراكيين أن قوات الدرك تلتزم بالخطـاب السلمي المعتدل وتعترف بالخطأ، وأنهم يحسون بالأمن في وجـود قـوات الـدرك بصورة متوسطة. كما أظهرت النتائج أن أخطاء قوات الدرك ليست أخطاء فرديـة من وجهة نظر الحراكيين، وغير قادرة على فهم أهداف الحراكيين، ولم تلتزم قوات الدرك بضبط النفس وبمبدأ سلمية الحراك.

نتائج الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني: ما تصورات قـوات الـدرك تجـاه الحراكيين؟

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات قوات الدرك تجاه الحراكيين مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
19	من واجب الحراكيين أن يمنعوا تحول المظاهرات إلى مصدر ضرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع	3.71	1.33	**1**	مرتفع
10	الحراك كان حراكاً سياسياً	3.45	1.15	**2**	متوسط
14	يتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان	3.40	1.09	**3**	متوسط
13	مواجهة الفساد والتصدي له مسؤولية مشتركة بين قوات الدرك والحراكيين	3.23	1.23	**4**	متوسط
15	هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك والحراكيين	3.17	0.98	**5**	متوسط
9	الحراك كان حراكاً اقتصادياً	2.96	1.05	**6**	متوسط
2	يدرك الحراكيون طبيعة دور ومهام قوات الدرك	2.89	1.13	**7**	متوسط
1	تميز الحراك في السلمية وباتزان الشعار السياسي	2.84	1.13	**8**	متوسط
18	تمكن الحراكيون من تلقي الأنظمة والتعليمات والأوامر من الدرك بسلمية	2.78	1.14	**9**	متوسط

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	الحراك كان حراكاً اجتماعياً	2.69	0.95	**10**	متوسط
17	حال وعي الحراكيين دون الاصطدام مع مسيرات الموالاة	2.69	1.07	**11**	متوسط
6	أتاح اتزان الحراكيون المجال أمام إجراء إصلاحات جوهرية	2.67	0.93	**12**	متوسط
7	تفاعل الحراكيون مع المجتمع في كل قضاياه وساهم في الوصول إلى حلول لهذه القضايا	2.64	0.97	**13**	متوسط
16	يؤمن الحراكيون بأنهم منحوا قوات الدرك صلاحيات وسلطات الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وفقاً للعقد الاجتماعي	2.64	1.08	**14**	متوسط
4	يدرك الحراكيون لأهدافهم	2.52	0.76	**15**	متوسط
11	تميز الحراكيون بالبنية المركزية والقدرة على العمل المنظم في إدارة حراكهم	2.45	1.06	**16**	منخفض
12	تميز الحراكيون بأداء مهمتهم الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واستقراره	2.43	1.02	**17**	منخفض
3	تميز الحراكيون بالإرادة الواعية في حراكهم	2.41	0.83	**18**	مرتفع
5	تقيد الحراكيون بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات	2.30	0.95	**19**	متوسط
-	**المتوسط الحسابي العام**	**2.84**	**0.51**	**-**	**متوسط**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لتصورات قوات الدرك تجاه الحراكيين قد بلغ (2.84) ويمثل درجة تقدير متوسطه، وقد وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتصورات قوات الدرك تجاه الحراكيين ما بين (2.30-3.71) وقد احتلت الفقرة رقم (19) (من واجب الحراكيين أن يمنعوا تحول المظاهرات إلى مصدر ضرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة (10) (الحراك كان حراكاً سياسياً)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (14) (يتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان)، في حين جاءت الفقرة رقم (5) (تقيد الحراكيون بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات) في المرتبة الاخيرة.

ويفهم من نتائج الجدول السابق أن قوات الدرك ترى أنه من واجب الحراكيين أن يمنعوا تحول المظاهرات إلى مصدر ضرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع، وأن الحراك كان حراكا سياسيا، ويتطلب عمل قوات الدرك في بعض الأحيان تحديداً لحرية الأفراد، وأن مواجهة الفساد والتصدي له مسؤولية مشتركة بين قوات الدرك والحراكيين، هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك

والحراكيين، وأن الحراك كان حراكا اقتصاديا، كما بينـت النتـائج أن الحـراكيين يدركون طبيعة دور ومهام قوات الدرك، وأن الحـراك تميـز بالـسلمية، وتمكـن الحراكيون من تلقي الأنظمة والتعليمات والأوامر من الدرك بسلمية، وبينت النتـائج أن وعي الحراكيين حال دون وقوع الاصطدام مع مسيرات المـوالاة، وأن اتـزان الحراكيين أتاح المجال أمام إجراء الإصلاحات الجوهرية، ويؤمن الحراكيون بـأنهم منحوا قوات الدرك صلاحيات وسلطات الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وفقـاً للعقد الاجتماعي، كما أن الحراكيين يدركون أهدافهم. وبينت النتائج أن الحـراكيين تميزوا بالبنية المركزية والقدرة على العمل المـنظم فـي إدارة حـراكهم، وتميـز الحراكيون بأداء مهمتهم الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واسـتقراره، و تميـز الحراكيون بالإرادة الواعية في حراكهم، وتقيد الحراكيـون بالأنظمـة والأوامـر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة شعور قوات الدرك بممارسات الحراكيين مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
13	الشعارات التي يرفعها الحراكيون وليدة مطالب فئوية	3.66	1.23	1	مرتفع
10	تجاوز الحراكيون الحد في التعبير عن مطالبهم	3.58	1.24	2	مرتفع
12	تناقض الشعارات التي رفعها الحراكيين مع ممارساتهم	3.44	1.28	3	متوسط
11	الإحساس بالأمن أثناء التعامل مع المسيرات	3.13	1.22	4	متوسط
9	إثارة أو تهديد الحراكيين لقوات الدرك	3.10	1.25	5	متوسط
4	الإحباط الناتج عن الفشل في المحافظة على سلمية الحراك	3.01	1.09	6	متوسط
6	أخطاء الحراكيين أخطاء فردية	2.94	1.37	7	متوسط
7	أخطاء الحراكيين أخطاء ممنهجة	2.90	1.30	8	متوسط
5	تعارض وجود الحراكيين في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته	2.85	1.21	9	متوسط
14	الحراكيون قادرون على فهم طبيعة عمل قوات الدرك	2.85	1.31	10	متوسط
1	التزم الحراكيون بمبدأ السلمية	2.66	1.11	11	متوسط
3	التزام الخطاب السياسي المعتدل	2.65	1.14	12	متوسط
2	التزم الحراكيون بضبط النفس	2.46	1.10	13	منخفض
8	اعتراف الحراكيين بالخطأ	2.37	1.29	14	منخفض
-	**المتوسط الحسابي العام**	**2.98**	**0.618**	-	**متوسط**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لدرجة شعور قوات الدرك بممارسات الحراكيين قد بلغت (2.98) ويمثـل درجـة تقـدير متوسـطة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (2.37- 3.66) وقد احتلت الفقرة رقـم (13) (الشعارات التي يرفعها الحراكيون وليدة مطالب فئوية) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (10) (تجاوز الحراكيون الحد في التعبير عن مطـالبهم)، وجـاء فـي المرتبة الثالثة الفقرة رقم (12) (تناقض الشعارات التـي رفعهـا الحـراكيين مـع ممارساتهم)، وجاء في المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (8) (اعتراف الحراكيين بالخطأ).

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن درجة شعور قوات الدرك بممارسـات الحراكيين تمثلت في: أن الشعارات التي يرفعها الحراكيون وليدة مطالـب فئويـة، وتجاوز الحراكيون الحد في التعبير عن مطالبهم، تناقض الشعارات التـي رفعهـا الحراكيين مع ممارساتهم، والإحساس بالأمن أثناء التعامل مع المسيرات، وإثارة أو تهديد الحراكيين لقوات الدرك، والإحباط الناتج عن الفشل في المحافظة على سلمية الحراك، أخطاء الحراكيين أخطاء فردية، أخطـاء الحـراكيين أخطـاء ممنهجـة، وتعارض وجود الحراكيين في الميادين وحقوق الإنـسان وحرياتـه، الحراكيـون قادرون على فهم طبيعة عمل قوات الدرك، والتزم الحراكيون بمبدأ السلمية، التـزام الخطاب السياسي المعتدل، التزم الحراكيون بضبط النفس، واعتـراف الحـراكيين بالخطأ.

نتائج الاجابة عن سؤال الدراسة الثالث: ما العوامل المـؤثرة فـي تـشكيل الصورة التبالية بين قوات الدرك والحراكيين؟

جدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات الحراكيين حول العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبالية بين قوات الدرك والحراكيين

السؤال	نعم		لا	
	العدد	%	العدد	%
هل تم اعتقال أحد أقاربك أو أصدقائك لأسباب سياسية	130	73.0	48	27.0
هل تم اعتقالك خلال خروجك للمسيرات	40	22.5	138	77.5
إذا كان قد تم اعتقالك فهل تعرضـت للعنـف أثنـاء الاعتقال	36	20.2	142	79.8
هل حدثت مصادمات بينك وبين قوات الدرك خـلال خروجك للمسيرات	88	49.4	90	50.6

تبين النتائج أعلاه أن (73.0%) من أفراد عينة الدراسة (الحراكيين) تم اعتقال أحد أقاربهم أو أصدقائهم لأسباب سياسية، وأن ما نسبته (77.5%) من الحـراكيين المبحوثين لم يتم اعتقالهم خلال خروجهم للمسيرات، كما بينت النتائج أن ما نـسبته (79.8%) من الحراكيين المبحوثين لم يتعرضوا للعنف أثناء الاعتقال، وبينت النتائج ايضاً أن ما نسبته (49.9%) من المبحوثين حدثت مصادمات بيـنهم وبـين قـوات الدرك خلال خروجهم للمسيرات، في حين أن (50.6%) لم تحدث مصادمات بينهم وبين قوات الدرك خلال خروجهم للمسيرات.

جدول (12)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات قوات الدرك حول العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبالية بين قوات الدرك والحراكيين

السؤال	نعم		لا	
	العدد	%	العدد	%
هل تم الاعتداء عليك من قبل الحراكيين	39	24.1	123	75.9
هل تم الاعتداء على أحد زملاءك من قبل الحراكيين	125	77.2	37	22.8
هل حدثت مصادمات بينك وبين الحراكيين خلال أدائك لمهامك	89	54.9	73	45.1

بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن لم يتم الاعتداء على قوات الـدرك من قبل الحراكيين، باستثناء ما نسبته (24.1%) من قوات الدرك تم الاعتداء عليهم من قبل الحراكيين، كما بينت النتائج أعلاه أن ما نسبته (77.2%) من قوات الدرك

اشاروا الى أنه تم الاعتداء على زملائهم من قبل الحراكيين، في حين بينت النتـائج أن ما نسبته (54.9%) من قوات الدرك المبحوثين أشاروا إلى حدوث مصادمات مع الحراكيين.

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة قوات الدرك لدى الحراكيين مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التريب	المستوى
7	تُمثل قوات الدرك السلطة التي تحمي الدولة على حـساب أمـن الأفراد	4.50	0.811	**1**	مرتفع
8	هناك غياب للوعي السياسي لدى قوات الدرك	4.49	0.839	**2**	مرتفع
17	استخدمت السلطة قوات الدرك كوسيلة لكبت الحريات والتنكيـل بالمعارضة لفترات زمنية	4.47	0.903	**3**	مرتفع
12	تُمثل قوات الدرك السلطة التي تحد من حرية الأفراد على مـر التاريخ	4.44	0.788	**4**	مرتفع
15	مارست المؤسسة الأمنية سلطتها في غيبة القانون لفترات زمنية طويلة	4.38	1.01	**5**	مرتفع
14	لا تستطيع قوات الدرك مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة	4.28	1.00	**6**	مرتفع
11	هناك تراجع واضح فيما يدعى بالأمن الناعم	4.18	0.884	**7**	مرتفع
5	تأثر تعامل قوات الدرك مع الحراك الأردني بما يجري في الدول العربية الأخرى	3.97	1.13	**8**	مرتفع
6	حالت قوات الدرك دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد	3.92	1.12	**9**	مرتفع
1	قوات الدرك أداة النظام السياسي في فرض الأمن والاستقرار	3.87	1.32	**10**	مرتفع
10	العجز عن بلوغ أهداف الحراك مع اسـتمرار اسـتخدام قـوات الدرك للعنف	3.83	1.01	**11**	مرتفع
13	لقوات الدرك أهداف شخصية تُشكل عقبة في وجه الإصلاح	3.81	1.11	**12**	مرتفع
9	تصاعدت حدة الصراعات بين قوات الدرك والحراكيين	3.66	1.06	**13**	مرتفع
4	سيطرت قوات الدرك على الحراكات لصالح استعادة النظام	3.56	1.34	**14**	مرتفع
2	استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل الحراك بمصداقية	2.27	1.06	**15**	منخفض
16	استطاعت قوات الدرك الموازنة بين واجبها الأمنـي وواجبهـا الإنساني	2.19	1.27	**16**	منخفض
3	استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل صورة قوات الدرك بمصداقية	2.09	1.07	**17**	منخفض
-	**المتوسط الحسابي العام**	**3.76**	**0.411**	**-**	**مرتفع**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة قوات الدرك لدى الحراكيين قد بلغ (3.76) بانحراف معياري (0.411) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول أعلاه ما بين (2.09-4.50) وقد احتلت الفقرة رقم (7) (تُمثل قوات الدرك السلطة التي تحمي الدولة على حساب أمن الأفراد) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة رقم (8) (هناك غياب للوعي السياسي لدى قوات الدرك)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (17) (استخدمت السلطة قوات الدرك كوسيلة لكبت الحريات والتنكيل بالمعارضة لفترات زمنية). في حين جاءت الفقرة رقم (3) (استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل صورة قوات الدرك بمصداقية) في المرتبة الاخيرة.

ويتضح من النتائج اعلاه أن الحراكيين يرون أن قوات الدرك تمثل السلطة التي تحمي الدولة على حساب أمن الافراد، وأن هناك غياب للوعي السياسي لدى قوات الدرك، وأن السلطة استخدمت قوات الدرك كوسيلة لكبت الحريات والتنكيل بالمعارضة لفترات زمنية، وتمثل قوات الدراك السلطة التي تحد من حرية الأفراد، ويرى الحراكيين أن قوات الدرك لا تستطيع مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة، وهناك تراجع فيما يدعى بالأمن الناعم، وتعاملت قوات الدرك مع الحراك الاردني على غرار ما قامت به الأجهزة الامنية في الدول العربية التي شهدت الربيع العربي، كما بين الحراكيين وكما هو مبين في النتائج الواردة في الجدول السابق أن قوات الدرك حالت دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد وتمثل قوات الدرك أداة النظام السياسي في فرض الأمن والاستقرار ما أدى الى تصاعد حدة الصراع بين الدرك والحراكيين، كما بينت نتائج الجدول أعلاه أنه لم تستطع وسائل الإعلام نقل صورة الحراك وقوات الدرك بمصداقية.

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة الحراكيين لدى قوات الدرك مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
8	هناك غياب للوعي السياسي لدى أغلب فئات الحراكيين	4.12	0.98	1	مرتفع
4	هناك محاولة لسيطرة الأحزاب السياسية على الحراك	3.98	1.11	2	مرتفع
11	هناك تراجع واضح في الحراك	3.94	1.01	3	مرتفع
5	تأثر الحراك الأردني بحراكات الدول العربية الأخرى	3.86	1.11	4	مرتفع
17	انشغل الحراكيون عن الإصلاح ومحاربة الفساد بقضاياهم الفئوية لتحقيق مصالح خاصة	3.81	1.14	5	مرتفع
13	للحراكيين أهداف شخصية تُشكل عقبة في وجه الإصلاح	3.80	0.99	6	مرتفع
16	يفتقر الحراكيون للمسة الإنسانية في تعاملهم مع قوات الدرك	3.65	1.06	7	مرتفع
12	تُشكّل المعارضة ممثلة بالحراكيين خطراً يهدد أمن واستقرار المجتمع على مر التاريخ	3.60	1.16	8	مرتفع
14	لا يستطيع الحراكيون مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة	3.53	1.13	9	مرتفع
10	العجز عن بلوغ أهداف الحراك مع استمرار استخدامهم للعنف	3.49	1.04	10	متوسط
7	تُشكل الحراكات اعتداء على أمن واستقرار البلد	3.45	1.18	11	متوسط
15	مارست المعارضة تمردها على الدولة والقانون لفترات زمنية طويلة	3.35	1.10	12	متوسط
9	تصاعدت حدة الصراعات بين قوات الدرك والحراكيين	3.32	1.67	13	متوسط
1	الحراكيون أداة المعارضة في فرض مطالبها	3.24	1.19	14	متوسط
6	حال الحراك دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد	2.87	1.08	15	متوسط
3	استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل صورة قوات الدرك بمصداقية	2.80	1.21	16	متوسط
2	استطاعت وسائل الإعلام أن تظهر الحراك بمصداقية	2.67	1.13	17	متوسط
-	**المتوسط الحسابي العام**	**3.49**	**0.59**	-	**متوسط**

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لتصورات قوات الدرك نحو العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين بلغ (3.49)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (2.67-4.12)، وقد احتلت الفقرة رقم (8) (هناك غياب للوعي السياسي لدى أغلب فئات الحراكيين) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة رقم (4) (هناك محاولة لسيطرة الأحزاب السياسية على الحراك)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة رقم (11) (هناك تراجع واضح

في الحراك)، في حين جاءت الفقرة رقم (2) (استطاعت وسائل الإعلام أن تظهر الحراك بمصداقية) في المرتبة الأخيرة.

ويظهر من الجدول السابق أن العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين الحراكيين وقوات الدرك من وجهة نظر قوات الدرك تمثلت في الآتي: غياب الوعي السياسي، وسيطرة الأحزاب السياسية على الحراك، وعدم تماسك الحراك، تأثر الحراك الأردني بحراكات الدول العربية الأخرى، و انشغال الحراكيون عن الإصلاح ومحاربة الفساد بقضاياهم الفئوية لتحقيق مصالح خاصة، وأن للحراكيين أهداف شخصية تشكل عقبة في وجه الإصلاح، وغياب اللمسة الإنسانية لدى الحراكيين، وتهديد المعارضة ممثلة بالحراكيين أمن واستقرار المجتمع، وعدم قدرة الحراكيين على مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة، وتصاعد حدة الصراعات بين قوات الدرك والحراكيين، وأن الحراكيون أداة المعارضة في فرض مطالبها، حال الحراك دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد، واستطاعت وسائل الإعلام أن تنقل صورة قوات الدرك والحراك بمصداقية.

2.4 مناقشة النتائج:

فيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

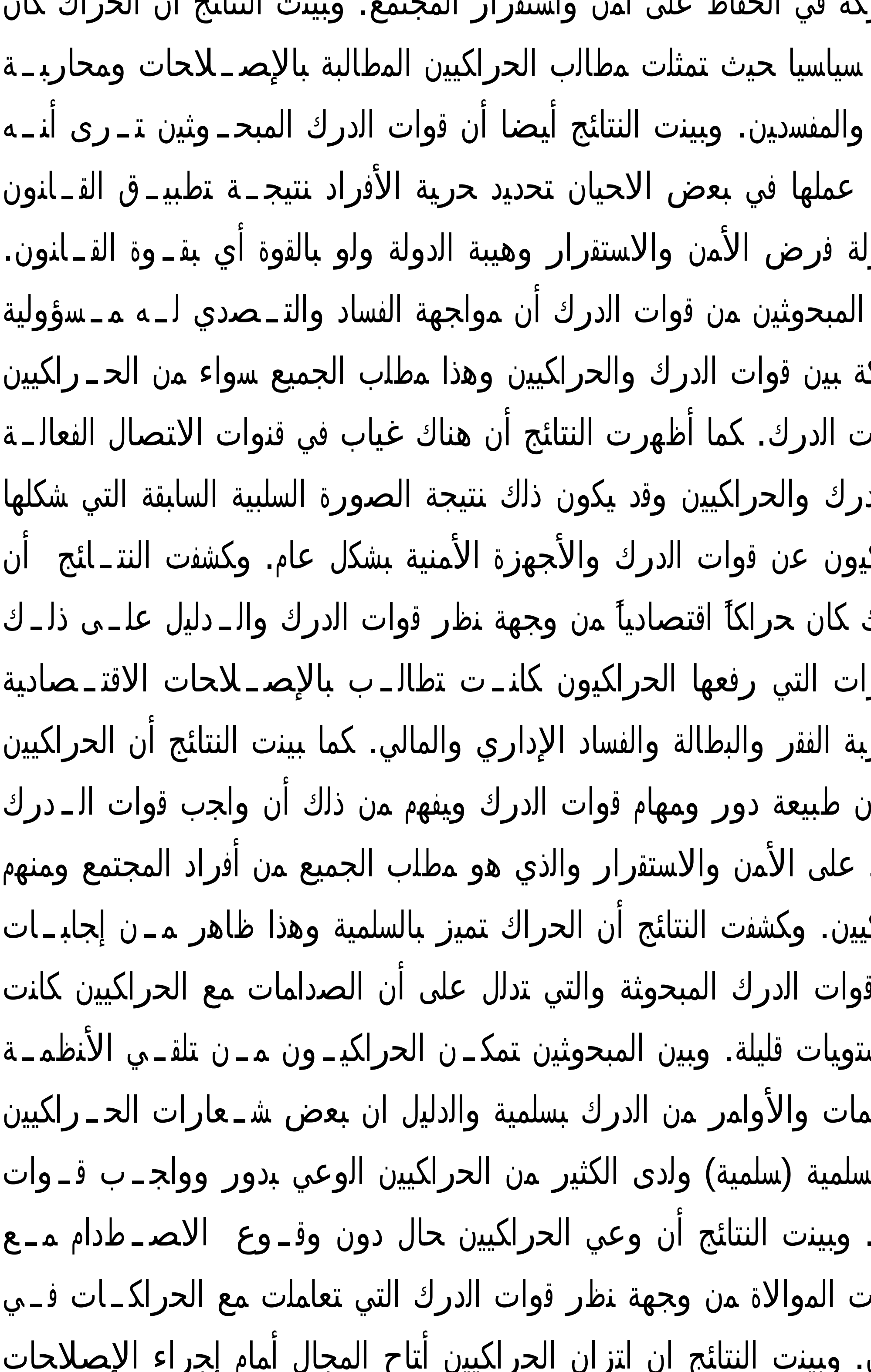
1 - بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لتصورات الحراكيين تجاه قوات الدرك قد جاء متوسطاً ويمثل ذلك تصوراً سلبياً. كما بينت النتائج أن الحراك كان سياسياً بالدرجة الاولى الهدف منه الإصلاح ومحاربة الفساد وطلب الحراكيين المزيد من الحرية شأنهم في ذلك شان الحراكيين في كافة دول الربيع العربي، ويرى الحراكيين أن هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك والحراكيين. كما بينت النتائج أن عمل قوات الدرك يتطلب قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان ومرد هذه النتيجة الى أن قوات الدرك تنفذ أوامر القادة في منع أو الحد من ممارسات الحراكيين المخالفة للتعليمات والقوانين. وأشارت نتائج إجابات الحراكيين نحو قوات الدرك إلى عدم نجاح قوات الدرك في منع إحداث الضرر للمتلكات والفوضى في المجتمع وذلك بسبب الاحتكاك

مع الحراكيين سيما الشباب المندفع أو المندسين بين صفوف الحراكيين الذين قاموا بأعمال التخريب غير المبرر ما دفع قوات الدرك إلى التعامل معهم ومحاولة ردعهم وكانت النتيجة التخريب والفوضى وإحداث الضرر للممتلكات العامة وحتى الخاصة في بعض الأحيان. وبينت النتائج أن الحراك كان اقتصاديا واجتماعيا يهدف الى مواجهة الفساد والتصدي له، ومعنى هذه النتيجة أن مطالب الحراكيين كانت تتمثل في تحسين الأحوال المعيشية ومحاربة الفقر والبطالة ومحاولة الحد من الفساد وتقديم الفاسدين للعدالة. كما بينت النتائج أن قوات الدرك تميزت بالإدارة المركزية والقدرة على العمل في تشكيلات أكبر من قوات الشرطة لقيادة الحركات الاحتجاجية وقد يكون هذا عائداً للتخطيط الناجح لقوات الدرك في التعامل مع الاحتجاجات ومطالب الحراكيين، فالهدف من خطط قوات الدرك توفير الأمن بشتى الطرق والوسائل. وأظهرت النتائج أنه لم تستطيع قوات الدرك منع المواجهة بين الموالاة والمعارضة نتيجة الاحتكاك بين الجهتين. كما أظهرت النتائج أن قوات الدرك لم تنجح من وجهة نظر الحراكيين في أداء مهمتها الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واستقراره بسبب قيام قوات الدرك بفض الاحتجاجات بالقوة في غالب الأحيان مما صعد من التوتر بين صفوف الحراكيين. كما بين الحراكيين أن قوات الدرك لم تتمكن من إبلاغ الأنظمة والتعليمات والأوامر للحراكيين بمهنية وقد يكون ذلك بسبب عدم تجاوب الحراكيين أو بعضهم ما دعا قوات الدرك الى التصرف أو القيام بواجباتهم الأمنية بصورة قد تكون غير مناسبة في التعامل مع الاحتجاجات لدى الحراكيين. وبينت النتائج أيضاً أن قوات الدرك لا تدرك أهدافها ولم تتعامل مع الحراك بسلمية واتزان ومهنية، ولم تتقيد بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات، وهذا يعود الى أن قوات الدرك لديها مهمه واضحة في منع أو الحد من ممارسات الحراكيين بشتى الطرق والوسائل. تختلف النتيجة مع الاستطلاع الذي أجراه (الزعبي وقرعاوي، 2013) الذي بينت أحد نتائجه أن الدرك تعامل مع الحراكات المختلفة بحرفية عالية، وتمكنت قوات الدرك من المواجهة بين الموالاة والمعارضة.

تلتقي هذه النتيجة مع دراسة (الدسوقي، 2005) حيث التعميم وتجاهل الفروق الفردية، الإدراك المتحيز.

2- توصلت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي العام لدرجة شعور الحراكيين نحو تعامل قوات الدرك قد جاء متوسطاً، حيث بينت النتائج أن الحراكيين يرون أن قوات الدرك تناقض الشعارات التي ترفعها مع ممارساتها والسبب عائد لادراك الحراكيين ممارسات قوات الدرك غير المناسبة والملائمة للتعامل مع الحراك. وبينت النتائج أنه تعارض وجود قوات الدرك في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته، فهذا عائد الى أن هدف قوات الدرك منع الاحتجاجات وفرض الأمن بالقوة والسيطرة على الحراك دون الاهتمام بالحريات العامة وحقوق الإنسان. وتوصلت النتائج كذلك إلى أن أخطاء قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين كانت أخطاء ممنهجة، وأن قوات الدرك تهدد الحراكيين وتثيرهم، وتجاوزت قوات الدرك السلطة الممنوحة لها ويمكن تفسير هذه النتيجة أن قوات الدرك لديها خطط معدة مسبقا في التعامل مع ممارسات الحراكيين الهدف من تلك الخطط الحيلولة دون وقوع تخريب أو خروج المسيرات عن سلميتها. كما بين الحراكيين أن الشعارات التي ترفعها قوات الدرك وليدة ضرورات أمنية عارضة، وأنهم محبطين من الفشل في المحافظة على سليمة الحراك، كما بين الحراكيين أن قوات الدرك تلتزم بالخطاب السلمي المعتدل وتعترف بالخطأ، وأنهم يحسون بالأمن في وجود قوات الدرك. كما أظهرت النتائج ان أخطاء قوات الدرك ليست اخطاء فردية من وجهة نظر الحراكيين، وغير قادرة على فهم أهداف الحراكيين، ولم تلتزم قوات الدرك بضبط النفس وبمبدأ السلمية في التعامل مع الحراك، ومعنى هذه النتيجة أن قوات الدرك تعمل وفق خطط ممنهجة تهدف إلى منع الحراك من الاستمرار وكذلك فرض الأمن بالقوة والسيطرة على الموقف بالطرق التي يراها قادة الدرك مناسبة. تختلف النتيجة مع نتائج الاستطلاع الذي أجراه (الزعبي وقرعاوي، 2013) الذي بينت أحدى نتائجها أن أخطاء الدرك فردية.

3 - بينت الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لتصورات قوات الدرك تجاه الحراكيين قد جاء متوسطا. كما بينت النتائج أن قوات الدرك ترى أنه من



واجب الحراكيين أن يمنعوا تحول المظاهرات إلى مصدر ضـرر للممتلكـات وإثارة الفوضى في المجتمع، ومعنى النتيجة أن واجب قوات الـدرك الأساسـي الحفاظ على الأمن والاستقرار وبحكم أن الحراكيين هم مواطنين عليهم واجـب المشاركة في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع. وبينت النتائج أن الحراك كان حراكا سياسيا حيث تمثلت مطالب الحراكيين المطالبة بالإصـلاحات ومحاربـة الفساد والمفسدين. وبينت النتائج أيضا أن قوات الدرك المبحـوثين تـرى أنـه يتطلب عملها في بعض الاحيان تحديد حرية الأفراد نتيجـة تطبيـق القـانون ومحاولة فرض الأمن والاستقرار وهيبة الدولة ولو بالقوة أي بقـوة القـانون. ويرى المبحوثين من قوات الدرك أن مواجهة الفساد والتـصدي لـه مـسؤولية مشتركة بين قوات الدرك والحراكيين وهذا مطلب الجميع سواء من الحـراكيين أو قوات الدرك. كما أظهرت النتائج أن هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالـة بين الدرك والحراكيين وقد يكون ذلك نتيجة الصورة السلبية السابقة التي شكلها الحراكيون عن قوات الدرك والأجهزة الأمنية بشكل عام. وكشفت النتـائج أن الحراك كان حراكاً اقتصادياً من وجهة نظر قوات الدرك والـدليل علـى ذلـك الشعارات التي رفعها الحراكيون كانـت تطالـب بالإصـلاحات الاقتـصادية ومحاربة الفقر والبطالة والفساد الإداري والمالي. كما بينت النتائج أن الحراكيين يدركون طبيعة دور ومهام قوات الدرك ويفهم من ذلك أن واجب قوات الـدرك الحفاظ على الأمن والاستقرار والذي هو مطلب الجميع من أفراد المجتمع ومنهم الحراكيين. وكشفت النتائج أن الحراك تميز بالسلمية وهذا ظاهر مـن إجابـات أفراد قوات الدرك المبحوثة والتي تدلل على أن الصدامات مع الحراكيين كانت في مستويات قليلة. وبين المبحوثين تمكـن الحراكيـون مـن تلقـي الأنظمـة والتعليمات والأوامر من الدرك بسلمية والدليل ان بعض شـعارات الحـراكيين كانت سلمية (سلمية) ولدى الكثير من الحراكيين الوعي بدور وواجـب قـوات الدرك. وبينت النتائج أن وعي الحراكيين حال دون وقـوع الاصـطدام مـع مسيرات الموالاة من وجهة نظر قوات الدرك التي تعاملت مع الحراكـات فـي الأردن. وبينت النتائج ان اتزان الحراكيين أتاح المجال أمام إجراء الإصلاحات

الجوهرية، ويؤمن الحراكيون بأنهم منحوا قوات الدرك صـلاحيات وسـلطات الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وفقاً للعقد الاجتماعي وهذا يدلل على وعي الكثير من الحراكيين من أبناء الأردن، كما أشارت النتائج أن الحراكيين يدركون أهدافهم في محاربة الفساد وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وبينت النتائج أنه تميز الحراكيين بالبنية المركزية والقدرة على العمل المنظم في إدارة حراكهم، وتميز الحراكيون بأداء مهمتهم الاجتماعية في حماية أمـن المجتمـع واستقراره، وتميز الحراكيون بالإرادة الواعية في حراكهم، وتقيـد الحراكيـون بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات.

4 - كما بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العـام لـشعور قـوات الـدرك نحـو ممارسات الحراكيين قد جاء متوسطا. حيث بينت النتائج أن الـشعارات التـي يرفعها الحراكيون من وجهة نظر قوات الدرك كانت وليدة مطالب فئوية حيـث أن الحراك في الأردن اختلفت مطالبه من محافظة لأخرى ومن جماعة لأخرى، وبينت النتائج تجاوز الحراكيون الحد في التعبير عن مطالبهم حيث ارتفع سقف المطالب وشعاراتهم. كما بينت النتائج تناقض الشعارات التي رفعها الحراكيـون مع ممارساتهم حيث ظهر العنف لدى بعض الحراكيين أثناء المسيرات التي كان من المفترض أن تكون سلمية. وأشارت النتائج شـعور الحـراكيين الـسلمين وإحساسهم بالأمن أثناء تعامل قوات الدرك مع المسيرات نتيجـة وعـيهم بـأن واجب قوات الدرك الحفاظ على الأمن والاستقرار والحفاظ على أمن الحراكيين وأرواحهم. وبينت النتائج كذلك إثارة أو تهديد الحراكيين لقوات الدرك من خلال الأحداث التي واجهتها قوات الدرك في فض بعض المسيرات الاحتجاجية التـي خرجت عن مسارها السلمي بسبب وجود عناصر مغرضة داخـل الحراكـات. وبينت النتائج شعور قوات الدرك في بعض الأحيان بالإحباط الناتج عن الفـشل في المحافظة على سلمية الحراك نتيجة تجاوز بعض الحراكيين سلمية الحـراك وهذا يؤكد وجود أخطاء فردية وممنهجة من بعض الحراكيين. وكشفت النتـائج كذلك وجود تعارض الحراكيين في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته ويمكن ان يعزى ذلك إلى شعور قوات الدرك بقيام بعض الحـراكيين بممارسـات غيـر

قانونية (الاعتداء على بعض أفراد قوات الدرك، أو السب والشتم والتحقير، ... وغيرها) مخالفة لحقوق الانسان. وكشفت النتائج أن الحراكيين قادرين على فهم طبيعة عمل قوات الدرك، والتزامهم بمبدأ السلمية، وكذلك التـزامهم الخطـاب السياسي المعتدل، والتزامهم بضبط النفس، واعترافهم بالخطأ. وهذا يعني وجود وعي لدى الكثير من الحراكيين المطـالبين بالإصـلاحات ومحاربـة الفـساد ويؤكدون على سلمية الحراك.

5 - بينت النتائج أنه تم اعتقال أقارب وأصدقاء للحـراكيين المبحـوثين لأسـباب سياسية. وبينت النتائج أن أكثر من ثلثي الحراكيين المبحوثين لم يـتم اعتقـالهم خلال خروجهم للمسيرات، ومن تم اعتقالهم لم يتعرضوا للعنف أثناء الاعتقـال وقد يكون ذلك عائد الى التزام الحراكيين المبحوثين بالـسلمية وعـدم إحـداث الفوضى. في حين بينت النتائج أن قرابة نصف الحراكيين المبحـوثين حـدثت مصادمات بينهم وبين قوات الدرك خلال خروجهم للمسيرات وهذا طبيعـي أن يحدث فالدرك هدفهم الأمن والاستتقرار وبعض الحراكيين منـدفعين مـن فئـة الشباب المتعطل عن العمل ويشعر بعدم العدالة نتيجة البطالـة ووجـود فـساد إداري ومالي لم تستطيع الحكومة محاربته، وشعورهم بأن قوات الـدرك هـم ممثلي السلطة لذلك يتم الاعتداء عليهم.

6 - أشارت النتائج إلى أنه ما يزيد عن ثلثي قوات الدرك المبحوثة لم يتم الاعتداء عليهم من قبل الحراكيين وهذا يؤكد سلمية الحراك، أو أنهم لـم يـشاركوا فـي واجب التصدي للمسيرات التي خرجت عن مسارها السلمي، في حين أن أقل من الثلث من قوات الدرك المبحوثة تم الاعتداء عليهم من قبـل الحـراكيين غيـر الملتزمين بسلمية الحراك وغير الواعين لدور وواجب قوات الدرك في تحقيـق الأمن واستقرار المجتمع.

كما بينت النتائج أن أكثر من ثلثي قوات الدرك المبحوثة أشاروا إلى أنـه تـم الاعتداء على زملائهم من قبل الحراكيين، فكم يرى (الـسيد، 2003) أن الجماعـة التي ترتكب سلوكاً عدوانياً تكون معرضة لمجموعة من الظروف المهيئـة سـواء كانت متصلة بهم شخصياً مثل الإحباط الناجم عن الفشل في أداء مهـام معينـة، أو

العجز عن بلوغ أهداف يرغبون بها، وقد تنبع تلك العوامل من السياق الثقافي-الاجتماعي كما يتمثل في الحرمان من العائد الاجتماعي للتنمية، وضروب التمييز الطبقي والمهني التي يتعرضون لها، وتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية، أو قد يكون مصدرها خصائص الضحية ذاتها وما يصدر عنها من أفعال تثير الدوافع الانتقامية أو تشكل عدواناً في حد ذاتها سواء كانت ذات طابع مادي أو معنوي يستلزم ردود أفعال دفاعية. في حين أن أكثر من النصف بقليل من قوات الدرك المبحوثين أشاروا الى حدوث مصادمات مع الحراكيين.

7 - وبينت النتائج أن المتوسط الحسابي للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة قوات الدرك لدى الحراكيين قد جاء مرتفعا ويمثل درجة تقدير مرتفعة. وبينت النتائج أن الحراكيين يرون أن قوات الدرك تمثل السلطة التي تحمي الدولة على حساب أمن الأفراد، وأن هناك غياب للوعي السياسي لدى قوات الدرك، وأن السلطة استخدمت قوات الدرك كوسيلة لكبت الحريات والتنكيل بالمعارضة لفترات زمنية، وتمثل قوات الدرك السلطة التي تحد من حرية الأفراد. ومعنى هذه النتائج أن قوات الدرك هي جزء من المنظومة الأمنية في الدولة لفرض الأمن والاستقرار ولو كان على حساب أمن الأفراد دون مراعاة الحريات الفردية. كما بينت النتائج أن الحراكيين يرون أن قوات الدرك لا تستطيع مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة. وبينت النتائج أن هناك تراجع فيما يدعى بالأمن الناعم ويمكن عزو هذه النتيجة أن تطور مسيرات الحراك ودخول فئات غير واعية لأهداف الحراك الحقيقية والتي أحدثت الفوضى مما أجبر قوات الدرك التعامل بقوة مع بعض الحراكيين مما أدى إلى تراجع ما يسمى باالأمن الناعم. وتعاملت قوات الدرك مع الحراك الأردني على غرار ما قامت به الأجهزة الأمنية في الدول العربية التي شهدت الربيع العربي. كما بين الحراكيين أن قوات الدرك حالت دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد، وتمثل قوات الدرك أداة النظام السياسي في فرض الأمن والاستقرار ما أدى إلى تصاعد حدة الصراع بين قوات الدرك والحراكيين. كما بينت النتائج أنه لم تستطع وسائل الاعلام نقل صورة الحراك وقوات الدرك بمصداقية كون غالبية وسائل الاعلام هي مملوكة

للحكومة أو لاشخاص موالين للحكومة. وتلتقي النتيجة مع دراسة (ابـو شـامة، 2003) التي بينت أحدى نتائجها أن العمل التقليدي لم يعد مناسباً ولا بـد مـن إعادة صياغة أسس التدريب الشرطي من كل جوانبه مع إعادة صياغة أهدافـه في عصر المعلومات والعولمة، كما أنه على رجل الشرطة العربي الخروج من العلاقة التقليدية مع المجتمع والقفز فوقها والبحث عن أسس لهذه العلاقة تقـوم على المشاركة في العمل الأمني. كما تلتقي النتيجة مع نتيجة دراسـة (نـصير، 2004) التي بينت أن هناك مجموعة من المتغيرات تؤثر بدرجة كبيرة في بناء صورة الشرطة لدى الرأي العام منها المتغير التاريخي بما ينطوي عليـه مـن ميراث تاريخي لعلاقة الشرطة بالنظام السياسي من ناحية وعلاقاتها بـالجمهور من ناحية أخرى، وكذلك ميراث التجارب الماضية الذي يلقي بتأثيره الواضـح على صورة الشرطة لدى الرأي العام. وهناك أيضاً المتغير السياسي الذي يفسر طبيعة العلاقة بين النظام السياسي وأجهزة الشرطة.

8 - أن المتوسط الحسابي العامل للعوامل المؤثرة في تشكيل صورة الحراكيين لدى قوات الدرك قد جاء متوسطا، وبينت النتائج أن العوامل المـؤثرة فـي تـشكيل الصورة التبادلية بين الحراكيين وقوات الدرك من وجهة نظـر قـوات الـدرك تمثلت في غياب الوعي السياسي، وسيطرة الأحزاب السياسية علـى الحـراك وعدم تماسك الحراك ومرد هذه النتيجة عائد إلـى أن هنـاك حـراكيين غيـر مسيسين ولا ينتمون لاية أحزاب سياسية وساروا في ركب الأحزاب الـسياسية ذات الأجندة الخاصة بها. كما توصلت النتائج إلـى تـأثر الحـراك الأردنـي بحراكات الدول العربية الأخرى ذات المطالب المشابهة لبعض مطالب الحـراك ونجاحها في تحقيق أهدافها. وأظهرت النتائج انشغال الحراكيون عن الإصـلاح ومحاربة الفساد بقضاياهم الفئوية لتحقيق مصالح خاصة، وأن للحراكيين أهداف شخصية تشكل عقبة في وجه الإصلاح فهناك بعض الحراكيين لـديهم مطالـب خاصة شخصية ومثال ذلك حصولهم على وظائف أو إعانات وغيرها مـا قـد يدفعهم الى الانسحاب من الحراك. وبينت النتائج غياب اللمسة الإنـسانية لـدى الحراكيين والدليل على ذلك تعرض بعض قوات الدرك إلى القتل والإصـابات

الخطيرة أثناء المشاركة في واجب حماية المسيرات والمحافظـة علـى أمنهـا وسلميتها. وبينت النتائج أنه تهدد المعارضة ممثلة بالحراكيين أمـن واسـتقرار المجتمع، وعدم قدرة الحراكيين على مواكبة التحـديات الأمنيـة المعاصـرة، وتصاعد حدة الصراعات بين قوات الدرك والحـراكيين، وأن الحراكيـون أداة المعارضة في فرض مطالبها حال الحراك دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد لانشغال قوات الدرك في فرض الأمن والأمان ما زاد من حـدة التـوتر بـين الحراك وقوات الدرك. وبينت النتائج أخيراً أن وسائل الإعـلام اسـتطاعت أن تنقل صورة قوات الدرك والحراك بمصداقية ومرد هذه النتيجة أن غالبية وسائل الاعلام هي رسمية أو مملوكة لأشخاص قريبين من السلطة الرسمية.

وربما تعود هذه الصورة كمـا يـرى (سـرحان، 2006) إلـى أن بعـض المؤسسات الأمنية تتبنى مواقف سلبية مسبقة تجاه الجمهور الذي تتعامل معه، وهذه المواقف قد تكون ناشئة عن عدم قدرة المؤسسة الأمنية على بناء شراكة حقيقية مع أفراد المجتمع بسبب القيم والثقافة المؤسسية التي يقوم عليها العمل الأمني. فالبعض من رجال الأمن ينظر إلى العلاقة مع الجمهور بمنظار الشك والريبة، حيث يبنـي تصوره هذا من قناعته بأن العمل الأمني يتميز بالسرية والخصوصية والسلطة التي ينبغي أن تكون محصورة في رجال الأمن فقط. هـذا الـبعض لا يقتنـع بالعلاقـة والمصلحة المتبادلة بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع وإنما يوجزها فقـط فـي الحصول على المعلومات المتعلقة بمتابعة الجرائم والقضايا الجنائيـة، فيحـق لهـم الحصول على المعلوات من الجمهور وبدون مقابل يقدمونه لهذا الجمهور.

على الرغم من أهمية وضرورة تشكيل صورة إيجابيـة قائمـة علـى الثقـة المتبادلة بين الدرك والحراكيين تؤدي لاتسام العلاقة بينهما بالحميمية، إلا أن ذلـك يجسد نمطاً مثالياً للصورة التبادلية، ويبقى تحقيق ذلك غاية صعبة المنال فالمعطيات تشير إلى صورة يشوبها الكثير من السلبية ونفور كل طرف من الآخر وعدم تقبله.

3.4 التوصيات:

استنادا الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكـن تقـديم التوصـيات التالية:

1. ان تقوم السلطة الرسمية بإجراء إصلاحات حقيقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتخفيف حدة التوتر بين الحراك وقوات الدرك.
2. توعية الحراكيين وكافة أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعـلام المختلفـة بضرورة الالتزام بسلمية الحراك والمحافظة على مقدرات الوطن والممتلكات الخاصة أثناء الخروج بالمسيرات.
3. العمل على نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية دور قـوات الـدرك فـي الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع كغيرها من باقي الأجهزة الأمنية الأخرى في الأردن.
4. أن يتم نشر رسالة قوات الدرك ودورهم في حماية أمن المجتمع من خـلال وسائل الإعلام المختلفة وأن تكون واضحة لجميع المواطنين في الأردن بأن دورها الأساسي هو الحفاظ على أمن وأمان المواطن الأردني.
5. توعية رجال قوات الدرك بأن أفراد الحراك هم مـواطنين أردنيـين علـيهم التعامل معهم بأعلى درجات ضبط النفس لتضيع الفرصة على المغرر بهـم من أصحاب الأجندات الخارجية.
6. إجراء مزيداً من الدراسات العلمية المماثلة لموضوع الدراسة الحاليـة بغيـة الاستفادة من نتائجها وتعميم توصياتها.

المراجع

أ - المراجع العربية:

إبراهيم، أبوبكر (2013). **أسباب وضرورات قيام الثورات:**

/http://www.sudanile.com

أبو رمان، محمد (2011). **اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن**، مدونة جدران: http://www.judran.net/?p=190

أبو شامة، عباس (2003). **تحديات رجل الأمن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبوشامة، عباس(1992). **المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمـن**، دار النـشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض.

الأحمري، محمد (2012). **الحركات الاحتجاجية فـي الـوطن العربـي.. رؤيـة مستقبلية وتقيمية**، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر " الثورات العربية"، القاهرة.

أفرفار، علي(1997). **علم نفس الصورة: مدخل نظري إلى تكوّن صـورة المـرأة لدى الطفل**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، لبنان، بيروت.

أمعضشو، فريد (2012). **آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربـي، مجلة الآداب الإلكترونية.**

الأمم المتحدة (1948). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. المادة 20.

الأمم المتحدة (1966). **العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**. المادة 21، 22.

الأمم المتحدة (1979). **مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.**

البداينة، ذياب (2011). **الأمن الوطني في عصر العولمة**، جامعة نـايف العربيـة للعلوم الأمنية، الرياض.

بدران، إبراهيم(د.ت). **الربيع العربي وبناء الدولة الحديثة**، متوفر على: www.philadelphia.edu.jo/.../building_a_modern_state

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2011).**تقرير التنمية البشرية لعام 2011م.**

بشارة، عزمي (2011). **في الثورة والقابلية للثورة**، دراسـة منـشورة، المركـز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة.

البكري، جواد(2012). **الثورات العربية.. بخريف اقتصادي،**

بني سلامة، محمد(2013). **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية نوعية،** مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان.

جعفر، فاطمة (2003). **الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة مطبقة على عينة من شرطة خدمة المجتمع في مديرية المحافظة الوسطى،** جامعة البحرين.

الجورشي، صلاح الدين (2012). **ثورات الكرامة العربية ومفهوم الحركات الاجتماعية،** ثورات الكرامة العربية: رؤى لما بعد النيوبرالية، منتدى البدائل العربي للدراسات.

حرمل، جبران (2013). **ثورات الربيع العربي..رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)،** الحوار المتمدن، العدد 4068.

حسين، هشام(2012). **العلاقات العامة بين القناعة والتهميش في الوطن العربي،** رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.

الخزاعلة، عبدالعزيز(1998). **الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد،** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض.

خضور، أديب (2006). **دور الهيئات التوعوية في تعزيز التعاون بين رجال الأمن والمواطنين،** ورقة عمل مقدمة لندوة الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الشرطي في مجال التعامل مع المواطنين، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

خضور، أديب (2006). **سبل تدعيم الثقة بين الأجهزة الأمنية والإعلامية العربية،** الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

خليل، عبدا (2012). **دور الشرطة في المجتمعات الديمقراطية،** المجلة الإلكترونية، منظمة العدل الدولية، العدد (18).

دائرة الإحصاءات العامة(2012). **الكتاب الإحصائي السنوي الأردني ،** العدد (63).

داوود، عماد (2004)، **الشفافية ومراقبة الفساد،** ندوة الفساد والحكم في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زهران، فريدة(2007). **الحركات الاجتماعية الجديدة،** مركز القاهرة لدراسات

حقوق الإنسان، القاهرة.

سعد الدين، عمرو (2012). **الحركات الاحتجاجية في الثورات العربيـة واسـتعادة الأمكنة،** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (89).

سرحان، هاشم (2006). **الأدوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمـع لتحقيـق الأمن الشامل،** ورقة عمل مقدمة لندوة "الأساليب الحديثـة فـي تقيـيم الأداء الشرطي في مجال التعامل مع المواطنين"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سلامة، عبدالحافظ (2007). **علم النفس الاجتماعي،** دار اليازوري العلمية للنـشر والتوزيع، عمان.

السيد، عبدالحليم، وآخرون(2003). **علم النفس الاجتماعي المعاصر،** إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

شارب، جين (1993). **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تـصوري للتحـرر،** ترجمة خالد دار عمر، مؤسسة ألبرت أينشتاين.

شاكر، عبدالرحمن(1999). **الثورة العربية الجديدة،** متوفر على:
http://book-alasaala.blogspot.com/2011/06/pdf_148.html

الشديفات، أحمد (2013). **نظرة على الحراك الشعبي الأردني،** الموقع الإعلامي:
https://jordantribalmovement.wordpress.com/tag

الشرمان، عديل(2007). **الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى المـواطن العربـي: دراسة حالة على المجتمع القطري.**

شكر، نغم (2011). **التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر،** مجلة دراسـات دولية، العدد (48).

الشوبكي، عمر (2013). **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي**: مصر نموذجـاً، المستقبل، العدد (4782).

شومان، محمد(2009). **دور الإعلام الأمني في تصحيح المفاهيم الخاطئة،** ورقـة عمل مقدمة للحلقة العلمية "الإعلام الأمنـي ودوره فـي تـصحيح المفـاهيم الخاطئة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

الشيخ، فاتح (2011). **القوة المعدنية السلطوية والقوة الناعمة الـشعبية،** مجلـة العمق.

الشيوخ، محمد (2013). **تأثير الثورات على ظاهرة الإسلام السياسي في الـوطن العربي: دراسة استقرائية للتأثيرات العامة للثورات العربية علـى التيـارات الدينية والإصلاحية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك.

الصفار، زينة (2004)**. نظرية الصورة الذهنية وإشكالية العلاقة مع التنميط،** مجلة الباحث الإعلامي، العدد (0).

الصواني، يوسف(2013)**. التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن،** مجلة المستقبل العربي، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، العدد (416).

الصواني، يوسف (2014). **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليـل نتائج الدراسات الميدانية)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسـات الوحـدة العربية، العدد (420).

الصوت الإخباري (2011)، الصوت ترصد ابـرز الاحتجاجـات الاردنيـة فـي 2011، متوفر عبر: http://alsawt.net/

طاليس، أرسطو (د.ت). **السياسات**، ترجمة الأب أوغـسطيس بربـاره البولـسي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

طرابلسي، فواز (2012)**. مداخلة ندوة القاهرة عن (ثورات الكرامة العربية) فـي الثورة بما هي نقد فكري،** ثورات الكرامة العربية: رؤى لما بعد النيوبراليـة، منتدى البدائل العربي للدراسات.

الطراونة، محمد (2008). اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن

الطناني، رامي (2010). **مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرهـا على فعالية تقديم الخدمة:** دراسة تطبيقية علـى رجـال الـشرطة العـاملين بمحافظة غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

عاشور، عمر(2012). **إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات،** مركز بروكنجز الدوحة.

العبدا ، مي(2012). **دور الإعلام الفضائي العربي في " الثورات العربية"،** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر "ثقافة التغيير- الأبعاد الفكرية- العوامل- التمثلات "، الأردن، جامعة فيلادلفيا.

العطار، محمد (1995). **علاقة الشرطة بالمجتمع،** مجلة الفكر الشرطي، المجلد الرابع، العدد الأول.

عدلي، عصمت(2012). **الشرطة المجتمعية بين النظرية والتطبيق،** مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، الاسكندرية.

العمرات، أحمد(1990). **الشرطة والمواطن: مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطن فيها،**

العيسوي، عبدالرحمن (2006). **في علم النفس الاجتماعي التطبيقي،** الدار الجامعية، مصر.

عودة، هاني(2013). **اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية والربيع العربي،** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي)، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان و المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني.

العوفي، نور الدين(2011). **الربيع الديمقراطي: الاستثناء يؤكد القاعدة،** المستقبل العربي.

غانم، إبراهيم(2004). **الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال،** إسلام أون لاين. نت.

غليون، برهان(2009). **آفاق الديمقراطية في البلاد العربية،** "بريق" في المسألة الديمقراطية العربية، المؤسسة العربية الديمقراطية: مجلة الكترونية، العدد (1).

فريدة، كروشي(2012). **ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر،** رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر.

الفلاحات، سالم (2011-2012). **الربيع الأردني خلال عامي(2011-2012)،**

الجزء الأول، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان.
قسيس، مضر (2012). **ثورات الكرامة العربية ومفهوم الكرامة**، ثورات الكرامة العربية: رؤى لما بعد النيوبرالية، منتدى البدائل العربي للدراسات.
كوش، عمر(2012). **الثورات العربية ومسار حركة التغيير**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر "ثقافة التغيير- الأبعاد الفكرية- العوامل- التمثلات "، الأردن، جامعة فيلادلفيا.
كوفي، ستيفن (2004). **العادات السبع للناس الأكثر فعالية**، مكتبة جرير.
لامبرت،وليم، ولامبرت، وولاس (1993). **علم النفس الاجتماعي**، ترجمة سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية.
لاوساوت، ديديه (2012). **تقرير الحركات الاحتجاجية العالمية..الدوافع والتداعيات**، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات.
لطفي، وفاء(2012). **الثورات العربية: إطلالة نظرية**، مركز الشرق العربي، جامعة القاهرة.
اللواما، عبدا (2012). **حصاد الحراك الشعبي الأردني 2011-2012**، زاد الأردن الإخباري، متوفر على موقع:
http://www.jordanzad.com/print.php?id=107048
متانجي، جاك (2011)، **لماذا "فاجأتنا" انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية**، مجلة المستقبل، العدد (14).
مجلس أوروبا (1950). **الاتفاقية الأوروبية لحقوق لحقوق الإنسان: اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا**، المادة 11، روما.
محاميد، شاكر (2003)، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، المدى ومركز يزيد للخدمات الطلابية، عمان.
المديرية العامة لقوات الدرك.
المديني، توفيق(2011). **الربيع العربي إلى أين.. أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة (33)، العدد (386).

المرتجي، أنور(2012). **انتفاضة الربيع العربي الواقع والمآل،** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر "ثقافة التغيير- الأبعاد الفكرية- العوامل- التمثلات "، الأردن، جامعة فيلادلفيا.

المرصد العمالي الأردني، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2013). **تقرير الاحتجاجات العمالية خلال عام 2012.**

المركز الوطني لحقوق الإنسان(2012). **التقرير السنوي التاسع: أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية،** عمان.

المطيري، ساير(2012). **الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يدركها الجمهور السعودي: دراسة ميدانية في مدينة الرياض،** رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

منظمة الدول الأمريكية (1969). **الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان**، المادة 15، 16، سان خوسيه.

موسوعة مقاتل من الصحراء، **الحركات الاجتماعية،** متوفر على موقع:
http://www.moqatel.com/openshare/indexf.html

المومني، عطاف(1996). **الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن،** رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

منتدى الأعمال الفلسطيني(2011). **الربيع العربي.. سيناريوهات المستقبل.**

منصور، تحسين(1997)، **العلاقات العامة والصورة الذهنية لجهاز الشرطة في شمال الأردن،** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 24، ملحق 1997، جامعة اليرموك، إربد.

النابلسي، محمد (2004). **علم النفس الأمني، مركز الدراسات النفسية**، الطبعة الأولى، لبنان، طرابلس.

نجادات، علي (2012). **صورة الاحتجاجات في الصحف الأردنّية اليومية:** دراسة مسحية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر "ثقافة التغيير- الأبعاد الفكرية- العوامل- التمثلات"، الأردن، جامعة فيلادلفيا.

النعيمات، حسام، و خيرا ، فراس (2013). **حالـة الدولـة الأردنيـة،** مؤسـسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، عمان.
نصراوين، ليث(2011). **دراسة حول قانون الاجتماعات العامة الأردني رقـم (7) لعام 2004 وتعديلاته،** المجلة الإلكترونية، منظمة العفو الدولية، عدد (17).
النصراوي، مصطفى (1992). قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
نصير، شادن (2004). **المتغيرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطة**، مجلة الفكر الشرطي، المجلد (13)، العدد (51).
نوفل، أحمد(2012). **دور الربيع العربي في الثقافة السياسية،** ورقة عمل مقدمـة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر "ثقافة التغيير- الأبعاد الفكرية- العوامل- التمثلات "، الأردن، جامعة فيلادلفيا.
هلال، ناجي(2007). **واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة: دراسـة اجتماعيـة،** مركز بحوث شرطة الشارقة.
يعقوب، محمد، وآخرون(2012). **المواطنة من منظور حقوق الانسان في منـاهج التربية الوطنية في الأقطار العربية: دراسة حالة لكـل مـن الأردن ومـصر ولبنان،** معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقـانون الإنـساني: ضمن برنامج مشروع منح أبحاث حقوق الإنسان لعام 2012، عمان.
يونس، انتصار (1993). **السلوك الإنساني،** دار المعارف، القاهرة.

ب - المراجع باللغة الانجليزية:

Barari, Hassan, & Satkowski, Chritina (2012).**The Arab Spring: The Case of Jordan,** Ortadoğu Etütleri, Volume 3, No 2.

Chow (2012). **Attitudes towards Police in Canada: A Study of Perceptions of University Students in a Western Canadian City,** International Journal of Criminal Justice Sciences – Official Journal of the South Asian Society of Criminology and Victimology.

Dupont, Ce´dric, & Passy, Florence (2011). **The Arab Spring or How to Explain those Revolutionary Episodes,** Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva and University of Lausanne.

Economist Intelligence Unit (2010), **Spring Tide: Will the Arab risings yield democracy, dictatorship or disorder?.**

Fielding, Nigel (2005). **The Police and Social Conflict**, Routledge-Cavendish, Second edition.

Finn, Peter(2001).**Citizen Review of Police: Approaches and Implementation,** National of Justice, Washington DC.

Goldstein, Eric(2012). **Before the Arab Spring, the Unseen Thaw**. World Report 2012, Human Rights Watch.

Gurr, Ted (1970). **Why Men Rebel**. Princeton Univirsity Press, New Jersey.

Howard, et al (2011). **Opening Closed Regimes , What Was the Role of Social Media During the Arab Spring**? Working Paper.

Jackson, Jonathan, et al (2013). **Monopolizing Force? Police and Public Attitudes toward the Acceptability of Violence**, Department of Methodology, Columbia House, LSE, Houghton Street, London WC2A 2AE, United Kingdom.

Lint, Willem de (2004). **Public Order Policing in Canada: An Analysis of Operations in Recent High Stakes Events.**

Lutterbeck, Derek (2013). **The Paradox of Gendarmeries: Between Expansion, Demilitarization and Dissolution,** The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces.

Oliver, Pamela E, & Myers, Daniel J (1998). **Diffusion Models of Cycles of Protest as a Theory of Social Movements,** Congress of the International Sociological Association, Montreal.

Ottaway, Marina & Hamzawy, Amr (2011). **Protest Movements and Political Change in the Arab World**, Carnegie, Endowment for International Pease.

Porta, Donatella, et al (2006). **The Policing of Transnational Protest,** Published by Ashgate Publishing Limited Gower House Croft Road Aldershot Hampshire GU11 3HR England.

U.S. Department of Justice (2007), **Building Trust Between the Police**

and the Citizens They Serve: An Internal Affairs Promising Practices Guide for Local Law Enforcement, Office of Community Oriented Policing Services.

Schwedler, Jillian (2012), **The Politics of Protest in Jordan.** Foreign Policy Research Institute ,Footnotes, The Newsletter of FPRI's Wachman Center.

Wahlstrom, MTTIAS (2011). **The making of Protest and Protest Policing: Negotiation, Knowledge, Space, and Narrative**, Goteborg Studies In Sociology No 47, Department of Sociology, Univercity of Gothenburg, Sweden.

الملحق(أ)
الاستبانات

تقوم الطالبة بإجراء دراسة موسومة بـ (الصورة التبادلية بين الدرك والحـراكيين فـي المجتمع الأردني) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة، علماً بأن المعلومات سوف تعامل بغاية السرية وستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مقدرةً وشاكرة لكـم حـسن تعاونكم في الإجابة عن فقرات الاستبانة.

المشرف
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزاعلة

الباحثة
سناء العوران

الجزء الأول: البيانات الأولية:

1- العمر:

أ- أقل من 20 ب- 20-30 ج- 31-40 د- 41- 50 هـ- أكثر من 50

2- المستوى التعليمي:

أ- أقل من الثانوية ب- ثانوية عامة ج- بكالوريوس د- تعليم عالي

3- الحالة الاجتماعية:

أ- أعزب ب- متزوج ج- مطلق د- أرمل

الجزء الثاني: يرجى قراءة الفقرات الآتية، ووضع إشارة (X) في المكان الذي يشير إلى درجة موافقتك على الفقرة:

أولاً: ملامح الصورة التبادلية:

رقم الفقرة	الفقـــــــرة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق تماماً
ما درجة موافقتك لما يلي						
1	تميزت قوات الدرك بالتعامل مع الحراك بسلمية وباتزان ومهنية عالية					
2	تدرك قوات الدرك طبيعة دور الحراكيين في الإصلاح ومحاربة الفساد					
3	تميزت قوات الدرك بالإرادة الواعية في التعامل مع الحراك					
4	تدرك قوات الدرك لأهدافها					
5	تقيدت قوات الدرك بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات					
6	أتاح تعامل قوات الدرك الحرفي مع الحراك المجال أمام إجراء إصلاحات جوهرية					
7	تفاعلت قوات الدرك مع المجتمع في كل قضاياه وساهمت في الوصول إلى حلول لهذه القضايا					
8	الحراك كان حراكاً اجتماعياً					
9	الحراك كان حراكاً اقتصادياً					
10	الحراك كان حراكاً سياسياً					
11	تميزت قوات الدرك بالإدارة المركزية والقدرة على العمل في تشكيلات أكبر من قوات الشرطة لقيادة الحركات الاحتجاجية					
12	تميزت قوات الدرك بأداء مهمتها الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واستقراره					
13	مواجهة الفساد والتصدي له مسؤولية مشتركة بين قوات الدرك والحراكيين					
14	يتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان					
15	هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك والحراكيين					
16	تؤمن قوات الدرك بأن المهمة الموكولة لها وما لديها من صلاحيات وسلطات ما هي إلا تكليف من المجتمع يقتضي منهم أن يرتقوا إلى مستوى الثقة					
17	حالت قوات الدرك دون اصطدام الموالاة والمعارضة					
18	تمكنت قوات الدرك من إبلاغ الأنظمة والتعليمات والأوامر للحراكيين بمهنية					
19	من واجب قوات الدرك أن تمنع تحول المظاهرات إلى مصدر ضرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع					

ما درجة شعورك بما يلي:						
رقم الفقرة	الفقـــــرة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً	غير موافق	غير موافق تماماً
1	التزام قوات الدرك بمبدأ السلمية					
2	التزام قوات الدرك بضبط النفس					
3	التزام الخطاب السلمي المعتدل					
4	الإحباط الناتج عن الفشل في المحافظة على سلمية الحراك					
5	تعارض وجود قوات الدرك في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته					
رقم الفقرة	الفقـــــرة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً	غير موافق	غير موافق تماماً
6	أخطاء قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين أخطاء فردية					
7	أخطاء قوات الدرك في التعامل مع الحراكيين أخطاء ممنهجة					
8	اعتراف قوات الدرك بالخطأ					
9	إثارة أو تهديد قوات الدرك للحراكيين					
10	تجاوز قوات الدرك الحد في استخدام سلطتها					
11	الإحساس بالأمن في وجود قوات الدرك					
12	تناقض قوات الدرك الشعارات التي ترفعها مع ممارساتها					
13	الشعارات التي ترفعها قوات الدرك وليدة ضرورات أمنية عارضة					
14	قوات الدرك قادرة على فهم أهداف الحراكيين					

ثانياً: العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين:

أجب على الأسئلة بنعم أو لا

1 – هل تم اعتقال أحد أقاربك أو زملائك لأسباب سياسية

(نعم) (لا)

2 – هل تم اعتقالك خلال خروجك للمسيرات

(نعم) (لا)

3 – إذا كان قد تم اعتقالك فهل تعرضت للعنف أثناء الاعتقال

(نعم) (لا)

4 – هل حدثت مصادمات بينك وبين قوات الدرك خلال خروجك للمسيرات

(نعم) (لا)

رقم الفقرة	الفقـــــــرة	موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق تماماً
1	قوات الدرك أداة النظام السياسي في فرض الأمن والاستقرار					
2	استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل الحراك بمصداقية					
3	استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل صورة قوات الدرك بمصداقية					
4	سيطرت قوات الدرك على الحراكات لصالح استعادة النظام					
5	تأثر تعامل قوات الدرك مع الحراك الأردني بما يجري في الدول العربية الأخرى					
6	حالت قوات الدرك دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد					
7	تُمثل قوات الدرك السلطة التي تحمي الدولة على حساب أمن الأفراد					
8	هناك غياب للوعي السياسي لدى قوات الدرك					
9	تصاعدت حدة الصراعات بين قوات الدرك والحراكيين					
10	العجز عن بلوغ أهداف الحراك مع استمرار استخدام قوات الدرك للعنف					
11	هناك تراجع واضح فيما يدعى بالأمن الناعم					
12	تُمثل قوات الدرك السلطة التي تحد من حرية الأفراد على مر التاريخ					
13	لقوات الدرك أهداف شخصية تُشكل عقبة في وجه الإصلاح					
14	لا تستطيع قوات الدرك مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة					
15	مارست المؤسسة الأمنية سلطتها في غيبة القانون لفترات زمنية طويلة					
16	استطاعت قوات الدرك الموازنة بين واجبها الأمني وواجبها الإنساني					
17	استخدمت السلطة قوات الدرك كوسيلة لكبت الحريات والتنكيل بالمعارضة لفترات زمنية					

(Header group above the five rating columns: درجة الموافقة)

تقوم الطالبة بإجراء دراسة موسومة بـ (الصورة التبادلية بين الدرك والحـراكيين فـي المجتمع الأردني) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة، علماً بأن المعلومات سوف تعامل بغاية السرية وستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مقدرةً وشاكرة لكـم حـسن تعاونكم في الإجابة عن فقرات الاستبانة.

المشرف — الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزاعلة

الباحثة — سناء العوران

الجزء الأول: البيانات الأولية:

1- السن:

أ- أقل من 20 ب- 20-30 ج- 31-40 د- 41- 50 هـ- أكثر من 50

2- المستوى التعليمي:

أ- أقل من الثانوية ب- ثانوية عامة ج- بكالوريوس د- تعليم عالي

3- الحالة الاجتماعية:

أ- أعزب ب- متزوج ج- مطلق د- أرمل

الجزء الثاني: يرجى قراءة الفقرات الآتية، ووضع إشارة (X) في المكان الذي يشير إلى درجة موافقتك على الفقرة:

أولاً: ملامح الصورة التبادلية:

رقم الفقرة	الفقـــــــرة	درجة الموافقة				
		موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق تماماً
ما درجة موافقتك لما يلي						
1	تميز الحراك في السلمية وباتزان الشعار السياسي					
2	يدرك الحراكيون طبيعة دور ومهام قوات الدرك					
3	تميز الحراكيون بالإرادة الواعية في حراكهم					
4	يدرك الحراكيون لأهدافهم					
5	تقيد الحراكيون بالأنظمة والأوامر والتعليمات الخاصة بالمسيرات والاعتصامات					
6	أتاح اتزان الحراكيون المجال أمام إجراء إصلاحات جوهرية					
7	تفاعل الحراكيون مع المجتمع في كل قضاياه وساهم في الوصول إلى حلول لهذه القضايا					
8	الحراك كان حراكاً اجتماعياً					
9	الحراك كان حراكاً اقتصادياً					
10	الحراك كان حراكاً سياسياً					
11	تميز الحراكيون بالبنية المركزية والقدرة على العمل المنظم في إدارة حراكهم					
12	تميز الحراكيون بأداء مهمتهم الاجتماعية في حماية أمن المجتمع واستقراره					
13	مواجهة الفساد والتصدي له مسؤولية مشتركة بين قوات الدرك والحراكيين					
14	يتطلب عمل قوات الدرك قدراً من تحديد الحرية في بعض الأحيان					
15	هناك غياب في قنوات الاتصال الفعالة بين الدرك والحراكيين					
16	يؤمن الحراكيون بأنهم منحوا قوات الدرك صلاحيات وسلطات الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وفقاً للعقد الاجتماعي					
17	حال وعي الحراكيين دون الاصطدام مع مسيرات الموالاة					
18	تمكن الحراكيون من تلقي الأنظمة والتعليمات والأوامر من الدرك بسلمية					
19	من واجب الحراكيين أن يمنعوا تحول المظاهرات إلى مصدر ضرر للممتلكات وإثارة الفوضى في المجتمع					

ما درجة شعورك بما يلي:						
رقم الفقرة	الفقـــــــرة	موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً	غير موافق	غير موافق تماماً
1	التزم الحراكيون بمبدأ السلمية					
2	التزم الحراكيون بضبط النفس					
3	التزام الخطاب السياسي المعتدل					
4	الإحباط الناتج عن الفشل في المحافظة على سلمية الحراك					
5	تعارض وجود الحراكيين في الميادين وحقوق الإنسان وحرياته					
6	أخطاء الحراكيين أخطاء فردية					
7	أخطاء الحراكيين أخطاء ممنهجة					
8	اعتراف الحراكيين بالخطأ					
9	إثارة أو تهديد الحراكيين لقوات الدرك					
10	تجاوز الحراكيون الحد في التعبير عن مطالبهم					
11	الإحساس بالأمن أثناء التعامل مع المسيرات					
12	تناقض الشعارات التي رفعها الحراكيين مع ممارساتهم					
13	الشعارات التي يرفعها الحراكيون وليدة مطالب فئوية					
14	الحراكيون قادرون على فهم طبيعة عمل قوات الدرك					

ثانياً: العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة التبادلية بين الدرك والحراكيين:

أجب على الأسئلة بنعم أو لا

1 – هل تم الاعتداء عليك من قبل الحراكيين

(نعم) (لا)

2 – هل تم الاعتداء على أحد زملاءك من قبل الحراكيين

(نعم) (لا)

3 – هل حدثت مصادمات بينك وبين الحراكيين خلال أدائك لمهامك

(نعم) (لا)

رقم الفقرة	الفقـ ـ ـ ـ ـ ـ رة	موافق تماماً	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق تماماً
		درجة المولفقة				
1	الحراكيون أداة المعارضة في فرض مطالبها					
2	استطاعت وسائل الإعلام أن تظهر الحراك بمصداقية					
3	استطاعت وسائل الإعلام أن تنقل صورة قوات الدرك بمصداقية					
4	هناك محاولة لسيطرة الأحزاب السياسية على الحراك					
5	تأثر الحراك الأردني بحراكات الدول العربية الأخرى					
6	حال الحراك دون تحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد					
7	تُشكل الحراكات اعتداء على أمن واستقرار البلد					
8	هناك غياب للوعي السياسي لدى أغلب فئات الحراكيين					
9	تصاعدت حدة الصراعات بين قوات الدرك والحراكيين					
10	العجز عن بلوغ أهداف الحراك مع استمرار استخدامهم للعنف					
11	هناك تراجع واضح في الحراك					
12	تُشكّل المعارضة ممثلة بالحراكيين خطراً يهدد أمن واستقرار المجتمع على مر التاريخ					
13	للحراكيين أهداف شخصية تُشكل عقبة في وجه الإصلاح					
14	لا يستطيع الحراكيون مواكبة التحديات الأمنية المعاصرة					
15	مارست المعارضة تمردها على الدولة والقانون لفترات زمنية طويلة					
16	يفتقر الحراكيون للمسة الإنسانية في تعاملهم مع قوات الدرك					
17	انشغل الحراكيون عن الإصلاح ومحاربة الفساد بقضاياهم الفئوية لتحقيق مصالح خاصة					

بسم الله الرحمن الرحيم

المديرية العامة لقوات الدرك

الديوان

((عاجل جداً))

الرقم أ/٢/٤٦/
التاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ
الموافق ٢٨ نيسان ٢٠١٤م

السادة جامعة مؤتة المحترمين

الموضوع : الاستبيانات

تحية طيبة وبعد،،،

الإشارة :كتابكم رقم ١٨٧٢/٥١/١٣٥ تاريخ ٢٠١٤/٤/١م.

١. يرجى اعلامكم موافقة المديرية العامة لقوات الدرك على تسهيل مهمة الطالبة سناء شفيق العوران – طالبة لديكم في برنامج الدكتوراه – حيث انه لا مانع لدينا من أجراء الاستقصاء بموجب الاستبانه المعدة لإجراء الدراسة بعنوان " الصورة التبادلية بين قوات الدرك والحراكيين في المجتمع الأردني" .

٢. في ضوء الموافقة أعلاه ارجو إبلاغ الطالبة والمعنيين لديكم في البحث العلمي بما يلي :

أ- موافاتنا بنسخه من الاستبانة التي قامت الطالبة بتوزيعها على الحراكيين بهدف الاطلاع عليها من قبلنا .

ب- إننا نرى أن تلك الدراسة لها خصوصية تتعلق بقوات الدرك لذلك نرتئي أن لا تنشر تلك الدراسة إلا بعد التنسيق والموافقة من قبل المديرية العامة لقوات الدرك .

ج- موافاتنا بنتائج الدراسة بعد تحليل التحليل الإحصائي لأدوات الدراسة (كلتا الاستبيانين).

٣. خلال الفترة من ١٠-٢٠١٤/٤/٢٧م حظرت الطالبة أعلاه وقامت بتوزيع استبانة الدراسة المنوه عنها بالفقرة أعلاه حيث تم تسهيل مهمتها .

٤. ننتهز هذه الفرصة لنعبر لكم عن اسمى آيات التقدير والاحترام بصرحكم العالي الشامخ على ارض مؤتة المجد والتاريخ والرسالة متمنياً أيضاً للطالبة سناء العوران التوفيق والنجاح في مسيرتها العلمية والأكاديمية، لطفاً.

واقبلوا فائق الاحترام

العقيد الركن الدكتور
مدير ديوان قوات الدرك
معتصم مهدي أبو شتال

نسخة إلى:
- الطالبة سناء شفيق العوران.

ع/ق

المملكة الأردنية الهاشمية– عمان

٢٠١٤/٠٤/٢٨ ٠١:٥٦م

هاتف ٥١٠٠٣٦٠ ٦ ٩٦٢+ فرعي ٢١١٣ فاكس ٥٢٣٣٥١٢ ٦ ٩٦٢+ ص.ب ٩٢٥٨١٨ الرمز البريدي ١١١٩٠ عسكري ٦٠٢١١٣ فاكس عسكري ٦٠٢١١٩
موقع الالكتروني www.jdf.gov.jo البريد الالكتروني international.cooperation@jdf.gov.jo e international.cooperation2014@yahoo.com